# جامعة الجزائر 3

## كلية علوم الاعلام والاتصال

## قسم الاتصال


# الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر

**دراسة تحليلية نقدية لخطابات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017**

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال**

**تخصص: الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة**


**من إعداد الطالب الباحث:**

**بوبكر الصديق بن شويخ**

**إشراف الأستاذة:**

**د. فتحية معتوق**


**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| أ.د. كريم بلقاسي | جامعة الجزائر3 | رئيسا |
| د.فتحية معتوق | جامعة الجزائر3 | مشرفا ومقررا |
| د. فطومة بن مكي | جامعة الجزائر3 | عضوا مناقشا |
| د. نسيمة لونيس | جامعة الجزائر3 | عضوا مناقشا |
| د.طالب كيحول | جامعة خميس مليانة | عضوا مناقشا |

2019 – 2020

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة " فتحية معتوق"، التي تولت الاشراف عليّ، خلال فترة انجاز هذه الأطروحة، والتي يعود لها الفضل، بعد المولى سبحانه وتعالى، في انجازها واتمامها، بالشكل الذي هي عليه، وهذا بفضل متابعتها المتواصلة والمستمرة لي، وتوجيهاتها ونصائحها القيمة، التي أفادتني.

الشكر موصول أيضا، برئيس مشروع الدكتوراه "تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة"، الأستاذ الدكتور "علي قسايسية"، رفقة الكادر الأكاديمي، الذي أشرف على تكويني في طور الدكتوراه.

الشكر أيضا، لكل الأساتذة والمعلمين، الذين اشرفوا على تدريسي وتعليمي، حتى بلغت هذا المستوى من التحصيل العلمي.

سائلا الله عز وجل أن يجزل لهم العطاء، وأن يجعل كل ذلك في ميزان حسناتهم.

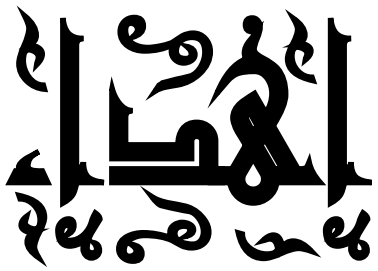

إلى الوالدين الكريمان اللذان آزراني بدعواتهما..

إلى الزوجة الصالحة التي وقفت بجانبي..

إلى ولديّ رامي وماريا مصدر الهامي..

إلى اخوتي وأخواتي الذين حفزوني..

إلى أهلي وأقاربي الذين شجعوني..

إلى كل أصدقائي وزملائي الذين دعموني.

**بن شويخ بوبكر الصديق**

benchouikhbs@yahoo.fr

**ملخص:**

تتمحور هذه الدراسة أساسا، حول الدور المتنامي الذي باتت تلعبه وسائل الاتصال الجديدة، والمتمثل في تعزيز الحريات، وممارسة الحق في التعبير، لاسيما داخل المجتمع المحلي الجزائري، خاصة وأنه أصبح ينظر إلى شبكات التواصل الاجتماعي، على أنها امتدادا "للفضاء العمومي البرجوازي"، المؤسس على النقد والمساءلة. وعليه كان الهدف من هذه الدراسة، هو محاولة الكشف عن الأبعاد والإمكانات التواصلية، لدى المستخدمين الجزائريين، التي تتيحها الفضاءات الافتراضية لتشكيل نقاش عمومي متوازن، وكذا محاولة التعرف على طبيعة الخطابات المنتجة داخل المنصات التواصلية الرقمية، وما إن كانت هذه الوسائط مؤهلة لتأدية أدوار أساسية، في سياق العملية السياسية والانتخابية بالجزائر. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عددا من الخطابات المنتجة من طرف المستخدمين الجزائريين، تميزت أغلبها بالتعصب والتشدد، بسبب الانتقال من قوة الخطاب الى خطاب القوة، مما أدى إلى عدم القدرة على المساهمة في تعزيز الحريات والمثل الديمقراطية، وهو ما يدل على أن هناك أزمة نقاش داخل الفضاءات الافتراضية في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى تقويض النقاش المتوازن والراقي المؤسس على الحجاج العقلاني. وهو ما يؤكد أن جماهير العالم الافتراضي تتسم بطبيعة انفعالية، لكن من الصعب الإثبات بأن هذه الطبيعة العاطفية للمجتمعات المعاصرة هي السبب المباشر وراء الصراعات والاضطرابات في العالم.

**الكلمات المفتاحية:** الفضاء العمومي، الفضاء الافتراضي، الخطاب، التواصل، التفاعل.

**Abstract:**

This study focuses on the important role of social media in promoting freedom and the exercise of the right of expression; within the Algerian community, especially since it became seen social networks as an extension of "bourgeois public space", based on criticism and accountability. The current study aims at revealing, the objectives and possibilities of communication of the Algerian users, and to form a balanced public debate, that can be provided by these virtual platforms, in addition to trying to identify, the nature of the discourses produced in this digital platforms, whether these new medias are qualified to play essential roles, in the political and electoral context in Algeria. We reach at the end of the study, that the most of through users speeches were characterized by intolerance and militancy, by moving from the power of discourses to the discourse of power, which led to the inability to contribute to the promotion of freedoms and democratic ideals. It indicates that there is a crisis of debate within virtual spaces in Algeria and makes them far from the rational debate based on reasonable arguments. This confirms that virtual world masses have an emotional nature, but it is difficult to prove that the emotional nature of contemporary societies is the direct and sole cause of conflicts and turmoil in the world.

**Keywords**: public space, virtual space, discourse, communication, interaction.

**Résumé :**

Cette étude; se concentre sur le rôle important des médias sociaux dans la promotion de la liberté et l'exercice du droit d'expression au sein de la communauté algérienne, surtout depuis qu'elle est considérée comme une extension de "l'espace public bourgeois" basée sur la critique et la responsabilité. La présente étude vise à révéler les objectifs et les possibilités de communication des utilisateurs algériens et tenter d'identifier la nature des discours produits dans ces plateformes numériques afin de savoir si ces nouveaux médias sont qualifiés pour jouer des rôles essentiels dans le contexte politique et électoral Algérien. Ainsi, nous avons conclu à la fin de l'étude qu'il existe un certain nombre de discours produits par des utilisateurs algériens, dont la plupart étaient caractérisés par le fanatisme, en passant du pouvoir du discours au discours du pouvoir. Cela a conduit à l'incapacité de contribuer à la promotion des libertés et des idéaux démocratiques, ce qui indique qu'il y a une crise du débat dans les espaces virtuels en Algérie. Cette situation a conduit à saper la discussion équilibrée et sophisticationale basée sur des arguments raisonnables, ce qui confirme que les masses du monde virtuel ont une nature émotionnelle. Seulement, il est difficile de prouver que la nature émotionnelle des sociétés contemporaines est la cause directe et unique des conflits et des troubles dans le monde.

**Mots clés** : espace public, espace virtuel, discours, communication, interaction.

# فهرس


مقـدمـــة:..... 1

## الخطوات البحثية والمنهجية للدراسة

إشكالية الدراسة:..... 6

التساؤلات الفرعية للدراسة:..... 9

أسباب اختيار موضوع الدراسة:..... 10

أهمية الدراسة:..... 11

أهداف الدراسة:..... 12

منهج البحث:..... 14

أدوات جمع البياناب:..... 17

مجتمع البحث:..... 18

عينة البحث:..... 18

الدراسات السابقة:..... 20

تحديد مفاهيم:..... 28

## الفصل الأول: التطور التاريخي لمفهوم الفضاء العمومي البرجوازي

تمهيـــد:..... 33

المبحث الأول: مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي لدى "هابرماس"..... 34

المبحث الثاني: المعايير الأساسية لتشكل للفضاء العمومي عند "حنه أرندات"..... 52

المبحث الثالث: نظرة "تانسي فريزر" للفضاء العمومي "الهابرماسي"..... 56

خلاصـــة:..... 67

## الفصل الثاني: الفضاء العمومي ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري


تمهيـــد: ..... 69

المبحث الأول: الأدوار السياسية والديمقراطية لوسائل الإعلام الجماهيري ..... 70

المبحث الثاني: معضلة النقاش السياسي داخل التلفزيون ..... 82

المبحث الثالث: تراجع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عن دور الريادة ..... 92

خلاصـــة: ..... 103


## الفصل الثالث: وسائل الاتصال الجديدة وتحول الفضاء العمومي


تمهيـــد: ..... 105

المبحث الأول: الفضاء السيبراني والأبعاد التواصلية ..... 106

المبحث الثاني: الفضاءات الافتراضية والممارسات الجديدة ..... 115

المبحث الثالث: الممارسات والمآخذ داخل مواقع التواصل الاجتماعي ..... 128

خلاصـــة: ..... 134


## الفصل الرابع: التحليل النقدي للخطاب السياسي الافتراضي


تمهيـــد: ..... 136

المبحث الأول: بيانات الدراسة الميدانية ..... 137

المبحث الثاني: التحليل النقدي لتعليقات المستخدمين ..... 159

خلاصـــة: ..... 192


## نتائج الدراسة الميدانية


نتائج الدراسة: ..... 194

خاتمـــة: ..... 198

مراجع: ..... 202

ملاحق: ..... 220

# جدول الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد مقاطع الفيديو التي تم التعليق عليها..... | 141 |
| 02 | عدد التعليقات لكل مستخدم..... | 142 |
| 03 | خطابات التمجيد..... | 149 |
| 04 | خطابات التنديد..... | 151 |
| 05 | فئة (مجموعة التعليقات) الخطابات المعتدلة..... | 152 |
| 06 | خطابات التعسف..... | 155 |
| 07 | خطابات الكراهية..... | 156 |
| 08 | فئة (مجموعة التعليقات) خطابات التعصب..... | 157 |
| 09 | الخطابات المنتجة خلال فترة الحملة الانتخابية..... | 158 |

**مقدمـــة:**

تعد وسائل الإعلام والاتصال، منذ اختراع حروف الطباعة على يد العالم الألماني "غوتنبورغ"، في منتصف القرن الخامس عشر، وإلى غاية ظهور "الأنترنت"، التي أدت إلى تشبيك العالم مع نهاية ستينات القرن الماضي، مكسبا انسانيا وانجازا هاما، يتجلى في الدور الحيوي الذي باتت تلعبه، خاصة على مستوى الحراك الشعبي والسياسي. إذ أنه بفضل الممارسات التواصلية والتفاعلية، لم يعد يقتصر دور وسائل الإعلام بأي حال من الأحوال، على دور "الوسيط" بين المرسل والمستقبل، وإنما أصبح بإمكان هذه الوسائل، تشكيل فضاءات للتعبير الحر، وهذا من خلال دعم النقاش العقلاني، وتعزيز الديمقراطية، وتكريس الحريات.

لقد ازدادت وسائل الإعلام والاتصال أهمية، لاسيما الجديدة منها، منذ دخول العالم الألفية الثالثة، خاصة مع ميلاد الجيل الثاني للأنترنت، نظرا لما تتمتع به من مرونة واستقلالية، والتي حملت مجموعة من التقنيات والتطبيقات، القائمة على مبدأ المشاركة والتفاعل، وتبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل، في عمليات ارسال وتلقي المضامين، والتي طُورِت خصيصا، من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة، من مستخدمي الشبكة العنكبوتية، مما فسح المجال أمام إمكانات التشارك والممارسة، وكذا الحق في التعبير وإبداء الرأي، الذي كان في وقت قريب، غاية بعيدة المنال، لاسيما في ظل الأنظمة الاستبدادية والسلطوية.

وبالتالي فقد فتحت تقنيات "الويب"، آفاقا لتفاعل انساني غير مسبوق في تاريخ الاتصالات، مما أدى إلى إحداث نقلات نوعية في المجتمعات المعاصرة، الذي يتمظهر جليا في الأنماط الجديدة من التواصل، التي أصبحت تتم عبر "فضاءات افتراضية" مستحدثة، والتي ساهمت بشكل مباشر، في تعزيز الحريات الفردية والديمقراطيات التشاركية. ومن ثمة كانت الانعكاسات واضحة، على الصعيد الحقوقي والسياسي، حيث بات من

الممكن الخوض في المسائل العديدة، والقضايا المختلفة، لاسيما تلك الجديدة والناشئة، وهذا من خلال منصات افتراضية مفتوحة، ظهرت وتطورت في السنوات القليلة الماضية، والتي تحولت إلى وسيلة شعبية، للخوض في مختلف القضايا والمسائل الهامة والحيوية، التي تمس قطاعا كبيرا من الأفراد، داخل وخارج المحيط الواحد، الأمر الذي ساهم أيضا، في زيادة عدد المهتمين والمستخدمين لهذه المواقع، في العالم بشكل عام، وفي الوطن العربي والجزائر بشكل خاص.

إذ بات ينظر إلى شبكات التواصل الاجتماعي، على أنها امتداد طبيعي "للفضاء العمومي البرجوازي"، الذي تحدث عنه الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس"، في مؤلفه الشهير الذي ألفه سنة 1962، بعنوان: "أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكون أساسي للمجتمع البرجوازي"، الذي صاغ من خلاله تصوره للحياة الاجتماعية العامة، للعهد البرجوازي في القرن الثامن عشر. حيث كان السبب وراء ظهور ما أسماه "بالفضاء العمومي"، ازدهار الأنشطة الأدبية، والسياسية في تلك الحقبة من الزمن، والذي حملت فيه الطبقة البورجوازية على عاتقها، مهمة مساءلة الدولة وانتقاد سياساتها، والتصدي لقراراتها وقوانينها، التي تتعارض والصالح العام للمجتمع، من خلال فتح المجال للمناقشة العقلانية، وعمليات إنتاج وتداول الخطابات في الأماكن العامة، القائمة على فكرة الديمقراطية التشاركية، والعمل السياسي الجماعي، في ظل وجود مجتمع مدني واع، وناضج فكريا وسياسيا، وهو ما من شأنه أن يساعد على تشكل رأي عام، يضع الدولة أمام خيار تحقيق احتياجات المجتمع.

وعلى هذا الأساس، عكفنا على دراسة الظاهرة الاتصالية، المتفتقة عن الظروف السياسة في الجزائر، والتي تستدعي ضرورة البحث والدراسة، للكشف عن أهم افرازاتها، وأبرز انعكاساتها، على الفرد والمجتمع الجزائري على حد سواء، في ظل التظاهرات والمحافل السياسية، التي تعرفها البلاد، والتي من المحتمل أن تهيئ أرضية للحوار والنقاش،

بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري. إذ تأتي هذه الدراسة، من أجل تسليط الضوء على مختلف الخطابات الناشئة عن تعليقات المستخدمين الجزائريين، عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ولأجل القيام بهذه الدراسة أنجزنا أربعة فصول، شكلت فيما بينها وحدة موضوعاتية، ثلاثة منها نظرية، بالإضافة إلى فصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول: "**التطور التاريخي لمفهوم الفضاء العمومي البرجوازي**"، الذي من خلاله حاولنا، ابراز مفهوم "الفضاء العمومي"، بتقديم لمحة تاريخية عن هذا المفهوم، مع التعريج على أهم مرتكزاته النظرية، بالإضافة إلى التعريف بالمفكر الألماني "يورغن هابرماس"، الذي صاغ هذا المفهوم، إلى جانب التطرق إلى خلفيته العلمية والمعرفية، وكذا أهم الانتقادات التي وجهت له ولنظريته. ثم بعد ذلك حاولنا تسليط الضوء على مختلف وجهات النظر، لعدد من المفكرين أمثال: "حنا أرندات" و"نانسي فريزر"، وكذا آرائهما، تصوراتهما وانتقاداتهم لهذا المفهوم.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: "**الفضاء العمومي ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري**"، وقد تحدثنا فيه، عن انتقال النقاش والحوار من الأماكن العمومية، إلى وسائل الإعلام الجماهيري من خلال برامج النقاش والحوار، خاصة التي تجري عبر "استوديوهات" التلفزيون، إلى جانب محاولة ابراز الممارسات التعبيرية، واظهار أشكال النقاش في هذه الوسائل الإعلامية. بينما خصصنا الفصل الثالث الموسوم بـ: "**وسائل الاتصال الجديدة وتحول الفضاء العمومي**"، للحديث عن الاستخدامات الجديدة التي صاحبت تطور البيئة الافتراضية، والتي تحولت بفضل تكنولوجيا الاتصال الرقمية إلى فضاءات إلكترونية، لتداول الآراء وطرح الأفكار، مع إبراز أهم السمات التفاعلية التي أصبحت تتميز بها، والخصائص التحررية التي وفرتها، وكذا التطرق إلى أهم أشكال النقاش، الذي بات يقوده المستخدمون النشطون داخل هذه الفضاءات.

في حين خصصنا الفصل الرابع والأخير الموسوم بـ: "**التحليل النقدي للخطاب السياسي الافتراضي**"، للجانب التطبيقي والمتعلق بالدراسة الميدانية، حيث قمنا فيه بتحليل عدد من التعليقات، تعود لمستخدمي صفحات "تلفزيون الشروق نيوز الجزائري" بموقع "يوتيوب"، وهذا خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية في الجزائر، الممتدة من التاسع (09) إلى الثلاثين (30) من شهر أفريل سنة 2017، بهدف التعرف على مستوى ومظاهر النقاش القائم، حول القضايا ذات الشأن السياسي، وذات البعد الوطني، وكذا توضيح طبيعة الخطابات المتولدة عن المشاركة في الحياة السياسية العامة، داخل الفضاءات الافتراضية الناشئة، على صفحات قناة "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب".

# الفصل المنهجي

## الخطوات البحثية والمنهجية للدراسة

**إشكالية الدراسة:**

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة، من أكثر الوجهات شعبية على الإنترنت، وهذا بسب حاجة الناس إلى التعبير، ومناقشة مختلف المواضيع، التي من الممكن أن يتمخض عنها اتخاذ مواقف وقرارات، لاسيما خلال المناسبات الهامة، كالانتخابات والاقتراعات، التي تعد أبرز مظاهر المشاركة السياسية، والتي تعني في كثير من الأحيان، التقاطع بين الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، ذلك أن المواضيع السياسية تتضمن جوانب متعددة من شؤون الحياة العامة، التي منها ظروف العيش، العمل والعلاقات الاجتماعية، التي ترتبط بشكل وثيق بالأفراد، لذا فكلما أصبح الفرد سياسيا، فإنه يحمل جملة من المواقف والخطابات، التي تبرز تنوع العلاقات الاجتماعية.

إلا أن الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام الجديدة في العمليات السياسية، ولد حالة من القلق المتزايد، لدى الديمقراطيات الليبرالية، إذ يعتقد البعض، أنها قد شوهت سمعة السياسة، بطريقة يمكن أن تدعم نمو الحق المتطرف، بل وقد تساعد على التحريض، على رد الفعل السلبي، في ظل تعميم روح البراغماتية، والاستقلال الذاتي، والحريات الخاصة، في الوقت الحاضر، مما قد يؤدي إلى زيادة في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة وأننا نجد أنفسنا نعيش مرحلة جديدة، تتمثل في كون جماهير هذه الوسائل، تتميز بدينامية عاطفية متفجرة، وهي ميزة محفوفة بالمخاطر، بسب الشحن العاطفي، الذي يحل مكان السلوك العقلاني، مما يجعل الأفراد انفعاليين وغير عقلانيين، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتاج جمهور مضطرب وعنيف.

وهو الطرح، الذي يقوض لامحالة الحجة التاريخية التي جاء بها "هابرماس"، والتي يرى فيها أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظهر ما اسماه "بالفضاء العمومي البرجوازي"، الذي من خلاله يمكن انتقاد سلطة الدولة، عن طريق دعوتها لتبرير نفسها أمام جمهور مفكر ومستنير. مما يدل على أن هناك فرق بين إشراك الجمهور، وبين ديمقراطية النخبة، التي تتميز بقدرتها على التواصل مع السلطة القائمة، خاصة وأن النقاش يكون مفتوحا وخال من الهيمنة، والذي عادة ما يتشكل داخل النوادي والمنتديات والأماكن العامة، والذي يكون مؤسسا على مبدأ "العقلانية"، التي تسمح بتطور الآراء الشخصية للأفراد لتصبح في كثير من الأحوال رأيا عاما، وهو ما يضعنا أمام حقيبة ثابتة مفادها أن تعايش خطب النخبة، مع خطب العوام، أمر صعب التحقيق.

وعلى ضوء ما حدث في بعض الدول العربية من "انتفاضات"، والتي اصطلح البعض على تسميتها بـ: "ثورات الويب"، التي لعبت فيها مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا، في عمليات الاستقطاب السياسي الواسع للفرد العربي، مما جعلها في نظر البعض المسؤول الأول، عن تهيئة الظروف وتوفير الفرص، لاستعراض الأفكار المتباينة وتشكيل معسكرات للمعارضة، في ظل إمكانية التعرض الانتقائي لمحتوى هذه الشبكات، الأمر الذي أدى إلى حدوث موجة من الاحتجاجات والاضطرابات – التي أدخلت بعض الشعوب العربية، مثل: "سوريا" و"ليبيا" في دوامة من العنف والفوضى، والتي خلفت ولاتزال تخلف الخراب والدمار في هذه البلدان– التي قادها الناشطون في مجال حقوق الانسان، والحركات التحررية، والأشخاص العاديون وغيرهم، ممن سئموا من سياسات أنظمتهم، وهو ما أدى إلى العصف بالعديد من الحكومات، والإطاحة بالعديد من الأنظمة العربية، مما يبرهن في نهاية المطاف، على قوة "الويب 2.0".

وعلى هذا الأساس، بنى البعض توقعاتهم، بأن تشهد بلدان عربية أخرى مشهدا مماثلا، وتغيرات مشابهة، لتلك التي حدثت في بعض الدول العربية، وهذا بسبب الارتباط الوثيق بين هذه الدول، تاريخيا، جغرافيا، ثقافيا ودينيا، والتي لا تختلف عن بعضها البعض في كثير من النواحي، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. إذ راهنوا على نفاذ هذه المقدرة، لتشمل البلدان المجاورة – والجزائر تحديدا– كما ورد في بعض التقارير، التي منها، التقرير الذي نشره "مركز برق للأبحاث والدراسات"، في شهر فبراير سنة 2017، بعنوان: "خلفيات موقف النظام الجزائري من الأزمة في سوريا"، حيث جاء فيه أن: "الطوفان الشعبي" الذي تخشاه الجزائر، من الممكن أن يمتد إليها، وذلك بسبب السخط وعدم الرضا الشعبي، عن الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في البلاد،[1] لا سيما في ظل الانتشار المتزايد، والاستخدام المتنامي، لوسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكية، بين أوساط المستخدمين في الجزائر، والتي تعد إحدى أيقونات "الربيع العربي". إذ أن الفرد الجزائري، أصبح يتمتع اليوم بميزات تحررية أكثر من ذي قبل، والتي وفرتها له شبكات الاتصال الجديدة، مما يجعل إمكانات التعبير عن الآراء، والدفاع عن الأفكار، بين مستخدمي هذه الوسائط ممكنا، خاصة خلال المناسبات السياسية والمواعيد الانتخابية، وهو ما يفتح المجال أمام تساؤل رئيسي وهام هو:

**– ما طبيعة الخطابات المنتجة بين مستخدمي صفحات الشروق نيوز بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017؟**

[1] مصطفى دالع: **خلفيات موقف النظام الجزائري من الأزمة في سوريا**، شوهد يوم 2016/03/03– https://barq-rs.com/11:03

**التساؤلات الفرعية:**

من أجل التوصل إلى إجابة على التساؤل الرئيسي لإشكالية الدراسة، لابد قبل ذلك من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما نوع التعليقات التي ينشرها مستخدمو صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017؟
- هل هناك تفاعل كبير أم محتشم مع مقاطع الفيديو المنشورة بين مستخدمي صفحات الشروق نيوز بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017؟
- هل ترتقي تعليقات مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017 إلى مستوى النقاش العقلاني الذي يستند إلى معايير الجدال والحجاج التي حددها "هابرماس"؟
- هل يؤدي التداول الحر للآراء والمعلومات بين مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017 إلى بلورة اتفاقات أم إلى توليد صدامات وخصومات؟
- هل تهيئ البيئة الافتراضية بين مستخدمي صفحات الشروق نيوز بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017 الأرضية للقيام بعمل سياسي جماعي وتشاركي بين المستخدمين الجزائريين؟

**اسباب اختيار موضوع الدراسة:**

تعد الظواهر الإعلامية والاتصالية، من أبرز الظواهر الانسانية وأعقدها، وهو الأمر الذي يستدعى البحث والدراسة من جهة، ومن جهة أخرى وعلى ضوء ما يفرضه الواقع المعاش، فإننا نجد انفسنا محاطين بعدد من الدوافع والأسباب، التي تدفعنا للقيام بدراسة، حول استخدام وسائل الاتصال الجديدة في الجزائر، والتي من أهمها وأبرزها، جملة الشكوك والتساؤلات التي أثيرت حول موجة الاحتجاجات والاضطرابات، التي شهدتها الساحة العربية في السنوات القليلة الماضية، وعن خلفياتها، اسبابها وتداعياتها، التي أرجعها البعض إلى الاستخدام المتنامي لوسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة في الوطن العربي، خاصة في خضم المناسبات السياسية، والمواعيد الانتخابية. وأمام تشابه الظروف السياسية، والشروط الاجتماعية، في الدول العربية، مع البيئة الاجتماعية والسياسية في الجزائر، فإننا نرى أن المناسبات الانتخابية في الجزائر، فرصة حقيقية لإجراء دراسة ميدانية، على المستخدمين الجزائريين لصفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، وهذا من أجل الكشف عن انعكاسات استخدام هذه الشبكات على الفرد، وعلى المجتمع الجزائري على حد سواء.

**أهمية الدراسة:**

لا يكمن موطن الأهمية في هذه الدراسة، في بحث سبل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإمكانيات تعزيز التواصل المفتوح بين مستخدميها، أو الكشف عن الاختيارات التواصلية، التي قد يتخذها المستخدمون، أثناء النقاش المشترك للمواضيع ذات الشأن المحلي، والبعد الوطني، من خلال فحص الخطابات الناشئة، داخل الفضاءات الافتراضية، التي أضحت "المكان" الجديد للفعل التواصلي، في المجتمع الجزائري فحسب. وإنما نحن نصبو أيضا، من خلال هذه الدراسة إلى تقديم اضافة علمية، للرصيد العلمي والمعرفي، الوطني والعربي، وهذا عن طريق القيام بدراسة جديدة، حول استخدام ومستخدمي موقع "يوتيوب"، باعتباره من أهم شبكات التواصل، ومن أكثرها استقطابا للفرد الجزائري.

كما نتطلع من خلال دراستنا هذه، إلى المساعدة على فهم العلاقة، بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تطرأ في الجزائر، وهذا عن طريق تحليل ونقد التعليقات المنشورة، من طرف مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، وذلك عبر آليات التفسير والتأويل المنطقي، من خلال القيام بدراسة كيفية (نوعية) خالصة، وهذا لقناعتنا بهذا التوجه المنهجي، وتأييدا منا لما يعتقده بعض الأساتذة والباحثين، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور "نصر الدين لعياضي"، الذي يرى أن البحث الغير كمي أو النوعي، يفتح أفاقا جديدة للبحث العلمي الإعلامي في المنطقة العربية، خاصة تلك التي تهتم بوسائل الإعلام الجديدة. لاسيما وأن البحوث العربية بحاجة إلى إثراء انتاجها العلمي، من خلال الدراسات القائمة على التحليل النوعي، الذي يؤدي إلى توفير بيانات غنية، تساعد الباحث على تقديم تحليل شامل لمشكلة البحث، وتفسيرات مفصلة حول النتائج التي يتوصل إليها، وهو ما من شأنه، أن يعطي في النهاية، صورة أكثر وضوح عن الواقع الجزائري.

**أهداف الدراسة:**

إن التواصل عبر الشبكات الاجتماعية، أصبح يعد السمة المميزة لهذا العصر، والتي غيرت من مهام المتلقي، وأكسبته خاصية المشاركة في الفعل الاتصالي، حيث أصبح مرسل ومستقبل في الوقت ذاته، بعد أن كان الاتصال عملية أحادية الاتجاه. إذ جعلت هذه الوسائط من الشخص العادي، مستخدما فاعلا في العملية الاتصالية، لاسيما في خضم التطورات التكنولوجية المتسارعة، التي أصبح فيها مفهوم التفاعلية مرتبطا أكثر فأكثر، بوسائل الإعلام والاتصال الجديدة، والتي ارتبطت هي الأخرى بمفاهيم أخرى مثل: حرية التعبير، الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحرية النقاش بين مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي. ومنه فإن دراستنا هذه ترمي إلى عدد من الأهداف البحثية المتمثلة في:

- تسليط الضوء على النشاط التواصلي بين مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، وهذا من أجل الوقوف على نسبة المشاركة في الحوارات المثارة، التي تهيؤها الظروف السياسية خلال الفترات الانتخابية في الجزائر.

- معرفة حجم التفاعل لدى المستخدمين الجزائريين عند مشاهدتهم مقاطع الفيديو على صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، والمتعلقة بالانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، خاصة وأن الفرد الجزائري، أصبح يتمتع اليوم بحرية الولوج إلى فضاءات أكثر انفتاحا، بفضل تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

- محاولة التعرف على أشكال الخطابات المنتجة في الجزائر، داخل الفضاء الاتصالي الرقمي بين مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، في سياق العملية السياسية خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.

- التعرف على الفاعلين الافتراضيين، من جملة المستخدمين الجزائريين لصفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، في سياق العملية السياسية خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.
- محاولة التعرف، على أهم افرازات وانعكاسات النشاط الرقمي على صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، في سياق العملية السياسية خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، على الساحة السياسية والاجتماعية الوطنية.
- التعرف على الإمكانات التي تتيحها الشبكات الاجتماعية، لتشكيل أرضية افتراضية للنقاش العام، المؤسس على الحجاج العقلاني بين مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.
- محاولة فهم الممارسات التواصلية بين مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، التي من شأنها أن تؤدي إلى عمل سياسي جماعي وتشاركي داخل المجتمع الجزائري.

## منهج البحث:

يعود مفهوم المنهج العلمي في الدراسات الأكاديمية، إلى مجموعة الخطط والإجراءات البحثية، التي تستند إلى خطوات جمع البيانات من الميدان، ثم تحليلها وتفسيريها. ولهذا الغرض فقد صيغت تعريفات عديدة، لمفهوم المنهج في البحث العلمي، ومن أهمها أن المنهج هو: "الترتيب الصائب للعمليات العقلية، التي نقوم بها، عندما نكون بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها"[1]، لذا فإن المنهج العلمي يتضمن العديد من القرارات وإجراءات التحقيق، وهو ما يطلق عليه مسمى (تصميم البحوث)، والتي هي عبارة عن خطة، تبين الكيفية التي سيتم بها جمع البيانات والمعلومات[2]، من أجل الوصول إلى نتائج.

وعليه ينطوي القرار على المنهج الذي ينبغي استخدامه لدراسة موضوع ما، على قناعة الباحث من جهة، وطبيعة الدراسة الميدانية من جهة أخرى، وبما أننا نعتزم القيام بدراسة كيفية، بالاعتماد على تحليل وتفسير البيانات بشكل سردي ومنطقي[3]، حيث يشير مفهوم البحث الكيفي (النوعي)، إلى عدد من الأساليب المنهجية المتنوعة، التي توظف لجمع البيانات، وتحليلها بشكل غير كمي، من أجل استخدامها لاستكشاف العلاقات الاجتماعية، ووصف الواقع وتفسير النتائج، ذلك أن الباحث يسعى من خلال البحث النوعي، إلى توضيح المعنى، وإبراز القيم، وهو مهم بصورة خاصة في العلوم السلوكية، حيث يكون الهدف منه استكشاف الدوافع الأساسية للسلوك الانساني[4] ، إذ يعد البحث النوعي نهج إنساني أكثر صلة

---

[1] عبود عبد الله العسكري: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار النمير، ط 2، دمشق، 2004، ص1

[2] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: **صياغة مقترح بحثي 2**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 1443 هـ، ص17

[3] محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياني، غازي جمال خليفة، **طرق ومناهج البحث العلمي**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1 مزيدة ومنقحة، عمان، 2015، ص259

[4] رشدي القواسمة وآخرون: **مناهج البحث العلمي**، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2012، ص19

بالأفراد والجماعات، والذي يعتمد بشكل أساسي على فحص أفعالهم، تصرفاتهم والعلاقات التي تربطهم، ومعرفة الميزات التواصلية والتفاعلية التي تتشكل بينهم، وهو ما يستدعي التفكير التأملي، بالإضافة إلى إمكانيات التفسير الموضوعي للظواهر محل الدراسة.

وعليه فإن المنهج الأنسب في دراستنا هذه هو منهج **تحليل الخطاب**، الذي يعد تاريخيا من مقولات علم المنطق[1]، حيث أعتبر الخطاب مفهوما مرادفا، لتصور أو موقف لشخص أو جماعة ما بشأن قضية مطروحة[2]. كما أن الخطابات يمكن أن تأخذ أشكال جدلية، مليئة بالحجج المنطقية، والتي قد تؤدي إلى ترويج أفكار معينة، ودحض آراء منافسيها، في واقع سياسي واجتماعي محدد. ومنه فإن عملية التحليل النقدي للخطاب، تقود الباحث إلى بحث التفاعل بين الأفراد، إذ أن استخداماته المختلفة، تشير إلى عملية اتصالية تفاعلية[3]، لا سيما بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، والتي غالبا ما تتم عبر آليات اللغة، أو غيرها من العلامات والصور، بغرض اتصالي وإقناعي مقصود[4]، ومنه فإن التحليل النقدي للخطاب، الذي أصبح من الأساليب المتبعة في عملية التحليل في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يستند إلى جملة من الخطوات الأساسية، التي حددها العالم الإنجليزي "نورمان فاركلوف Norman Fairclough"، في كتابه الموسوم: "الخطاب والسلطة"، الصادر سنة 1989، والتي جاءت على النحو الآتي:

- **الوصف:** وهو أحد الأساليب البلاغية، والمعروف أيضًا باسم أسلوب التخاطب، ويشمل الجانب الشكلي للكائن محل البحث، ويستخدم الوصف، بهدف رسم صورة ذهنية، من خلال تقديم كل المعلومات، والبيانات المتعلقة بالشيء المراد وصوفه.

[1] هشام عطية عبد المقصود، **دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي، القاهرة**، دار العلم العربي، ط1، يناير 2012، ص16
[2] نفس المرجع، ص18
[3] نفس المرجع، ص16
[4] نفس المرجع، ص17

ومنه فإن الوصف هنا، هو عملية جمع التفاصيل المتعلقة بما تم كتابته ونشره، من حيث اختيار اللغة، وترتيب الكلمات والعبارات، أي أن الوصف في هذه المرحلة يُعنى بخصائص النص الشكلية[1]. وعليه ومن أجل عملية وصف بيانات الدراسة، المتمثلة في تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017، نقوم بالوصف العام لكل التعليقات، من حيث اللغة وشكل الكتابة، وتركيبة الجمل، وبنية العبارات.

- **التأويل والتفسير**: التأويل يُعنى بالعلاقة بين النص والتفاعل[2]، داخل السياقات الاجتماعية، من أجل معرفة الأبعاد التواصلية، ففي حين يهتم التأويل بتحليل السيرورات المعرفية للمشاركين[3]، فإن التفسير يهتم بتحليل العلاقة بين الأحداث الاجتماعية العابرة (التفاعلات)، والبنى الاجتماعية الأكثر ثباتاً، التي تُشكل هذه الأحداث[4]. ومنه فإن عمليتي التأويل والتفسير في الدراسات الإنسانية، تهدف إلى الوصول إلى المعاني العميقة والأصيلة، التي يتضمنها الخطاب، من خلال التفسير المنطقي والموضوعي، والتفكير النقدي، البعيد عن أي شكل من أشكال التحيز، النابعة من الأحكام المسبقة للباحث، وهذا بالاعتماد على الفهم الصحيح، والقراءة المتفحصة، للغايات التواصلية والسياسية للمستخدمين، من أجل الكشف عن المعاني والرموز، التي تتضمنها خطابات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" الجزائرية، بموقع "يوتيوب"، أثناء الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية 2017.

---

[1] نورمان فيركلو: ترجمة رشا عبد القادر، **الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية**، مجلة الآداب الأجنبية، العدد 105، 2001، ص95

[2] نفس المرجع، ص95

[3] نفس المرجع، ص89

[4] نفس المرجع، ص95

## أدوات جمع البينات:

تعتبر أدوات جمع البينات، الوسيلة التي يستعين بها الباحث، من أجل القيام بدراسة علمية، ذلك أن اختيار الأداة المناسبة لجمع البيانات، تعد من أهم العوامل المساعدة على نجاح الدراسة، لذا فإنه من أجل انجاز دراستنا هذه اعتمدنا على أداة رئيسية وهي:

**الملاحظة المباشرة:** وتعد الملاحظة أحد الإجراءات البحثية الأساسية، التي تساعدنا على فهم الواقع والعالم المحيط بنا، وهذا بفضل البيانات النوعية التي توفرها لنا، ذلك أن الملاحظة المباشرة هي عملية الفحص المفصل، والتأمل الواعي، للظاهرة محل الدراسة، التي يقوم بها الباحث، من أجل جمع البينات والمعلومات الميدانية اللازمة، التي تساعده على الحصول على اجابات لأسئلته، والوصول إلى نتائج في نهاية بحثه، حيث تعرف الملاحظة بأنها: "ذلك الانتباه المدقق، الذي يستخدمه الباحث أو الملاحظ في متابعته للظواهر[1]" في بيئتها الطبيعية أو التجريبية، من خلال المشاهدة المنظمة، الدقيقة والمتفحصة، طول فترة الدراسة، أين يمكنه رصد دينامية موقف أو سلوك ما، أو عمليات التواصل وآليات التفاعل، بين الأفراد سواء في العالم المادي الحقيقي، أو عبر منصات التواصل الافتراضية. فالملاحظة المباشرة إذا، والمعروفة أيضًا باسم الدراسة الرصدية، هي طريقة لجمع المعلومات الشاملة، عن مفردات العينة، داخل بيئتها المعتادة، دونما تدخل من الباحث، لإحداث تغيير في تلك البيئة.

[1] رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1، عين مليلة، 2007، ص258

## مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث بأنه: "جميع الأفراد، أو الأشخاص، أو الأشياء، الذين يكونون موضوع مشكلة البحث أو الظاهرة المدروسة[1]، أي أنه يتكون من عدد من المفردات، التي تمتلك نفس الخصائص والسمات المشتركة، لذا فإن مجتمع دراستنا، يتمثل في تعليقات المستخدمين الجزائريين، على موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب". إلا أن عملية دراسة مجتمع بأكمله تعد من الأمور الصعبة إن لم تكن مستحيلة في بعض الأحيان، إذ يصعب الوصول إلى كافة مفردات المشكلة، كما أن ذلك يتطلب وقتا وإمكانات مادية كبيرة، وهو ما يفتقر إليه الباحث. ولأجل ذلك تتم الاستعانة بالعينة، التي تعد العنصر الذي يمتلك خاصية التمثيلية لمجتمع البحث.

## عينة البحث:

العينة هي عبارة عن مجموعة الكائنات، أو العناصر المأخوذة من مجموعة أكبر، والتي يشترط فيها أن تحمل نفس خصائص، ونفس صفات مجتمع الدراسة، التي هي جزء منه، والذي تجمع منه البيانات الميدانية[2]، وانطلاقا من تحليل الوحدات الصغرى داخل المجتمع والمتمثلة في الأفراد، وما ينجم عنهم من أفعال وما يتكون لديهم من معاني، إذ يتعلم الفرد من خلال التفاعل المعنى الاجتماعي لسلوكه ولسلوك الأخرين، ويتعلم كذلك معاني الموضوعات ومعاني الأفكار ودلالاتها[3]. ولأن الدراسة تهتم بدارسة التعليقات المنشورة، على موقع "يوتيوب" من طرف المستخدمين الجزائريين، وبما أن الغاية من هذه الدراسة هو تحليل

---

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق: **البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص109

[2] رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص334

[3] حلمي خضر ساري: **سلوك الأفراد (التحادث) عبر الأنترنت: دراسة في الأبعاد النفسية والاجتماعية من منظور التفاعلية الرمزية**، مجلة العلوم التربوية، ع 10، يونيو 2006، ص22

التعليقات الصادرة، عن مستخدمي صفحات القناة التلفزيونية الجزائرية الخاصة، "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، فإن العينة الأنسب لموضوع دراستنا: هي: "**العينة القصدية الغير احتمالية**"، فالعينة القصدية، أو العمدية، تمكننا من انتقاء مفردات البحث، بما يخدم أهداف الدراسة[1]، إذ قمنا باختيار مفردات العينة، بطريقة لا مجال فيها للصدفة[2]، ذلك أن العينة الغير احتمالية، لها القدرة على اعطائنا معلومات وأدلة كافية، عن مجتمع البحث دون الحاجة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي، التي تتطلبها العينات العشوائية[3]. وعليه، وبناءا على ما توفر لدينا من عينات، قمنا بجمع 45 مفردة، والتي تمثل كل التعليقات التي نشرها مستخدمو صفحات "تلفزيون الشروق نيوز" بموقع يوتيوب، خلال الفترة الممتدة ما بين 2017/04/09 وإلى غاية 2017/05/03، والتي تمثل فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.

[1] نادية سعيد عيشور وآخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2017، ص240

[2] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2010، ص197

[3] نادية سعيد عيشور: مرجع سابق، ص241

**الدراسات السابقة:**

تعتبر الدراسات السابقة، المنطلق المعرفي والخلفية العلمية لموضوع دراستنا، حيث اعتمدنا على مجموعة من المراجع والدراسات من أهمها:

1. **الدراسة الأولى:** "فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟ : مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"، للأستاذ الباحث الدكتور "نصر الدين لعياضي" سنة 2011[1]، حيث استعرض في دراسته هذه، مفهوم "الفضاء العمومي"، إلى جانب استخداماته المختلفة، في العلوم الاجتماعية، وكذا إمكانية وجوده في المنطقة العربية، في ظل هشاشة، أو غياب العناصر الأساسية، التي تشكله، حيث سعى الباحث، إلى الكشف عن رهانات استخدام "الفضاء العمومي" في المنطقة العربية، على مستوى تمثل الفعل السياسي، والمؤسسات الإعلامية بشكل عام، والتلفزيون بشكل خاص، خاصة بعد التزايد الكبير، في عدد القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي قابلها الارتفاع المطرد، لمتابعة برامج الحوار فيها.

كما حاول الباحث أيضا، تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام الجماهيري خاصة التلفزيون، في تشكيل "الفضاء العمومي"، من خلال محاولة رسم خارطة للقنوات التلفزيونية العربية، وتمثلها لاستخدام مفهوم "المخيال الإعلامي" كبديل "للفضاء العمومي"، في محاولة لمعالجة اشكالية الأشكال الغير جدالية، في برامج الحوار في القنوات التلفزيونية العمومية، التي أصبحت تتغذى من السرد والأسطورة، مقابل غياب أشكال الاتصال الحجاجي في القنوات التلفزيونية الغير حكومية، وحتى عبر الاتصال الإلكتروني، ليخرج الباحث في نهاية دراسته بمجموعة من الاستنتاجات، كان من أهمها، أن تمثل السلطات العمومية لوسائل

[1] نصر الدين لعياضي: **فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟ "مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"**، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، الكويت، 2011

الإعلام والتلفزيون تحديدا، لا تتقاطع مع التصورات التي يتضمنها "الفضاء العمومي البورجوازي"، حتى وإن كان الوصول إلى وسائل الإعلام مجانا ومتاحا للجميع.

2. **الدراسة الثانية:** "الميديا الجديدة: الابستمولوجيا والإشكاليات والسياقات"، من انجاز الباحث التونسي الدكتور "صادق الحمامي"، والصادرة سنة 2012[1]، حيث قام الباحث بدراسة حالة مواقع الشبكات الاجتماعية والمجال العمومي في تونس، أين تناول القضايا المرتبطة بدراسة الظواهر الإعلامية الجديدة، في محاولة لإعادة النظر في المقاربات النظرية السائدة، في مجال علوم الإعلام والاتصال، من خلال طرح عدد من الإشكالات النظرية ذات العلاقة بالميديا الجديدة، في العالم العربي، مثل تشكل مفهومي النخبة والجمهور، وهوية الصحافة الإلكترونية، وعلاقة الشباب بوسائل الإعلام العمومية والإلكترونية، في إطار السياقات المركبة والمتعددة، السياسية، الثقافية، الاقتصادية والتاريخية، التي تتدخل في تشكيل الميديا الجديدة، وكذا الممارسات والتحولات المتصلة بها.

وقد تناول الباحث، ظاهرة استخدام الشباب التونسي لموقع "فيسبوك"، إبان "الاحتجاجات التي جرت في تونس"، التي شكلت حدثا فريدا في التاريخ العربي المعاصر، والتي أدت مع تأججها إلى دينامية من التغيير الجذري، الذي طال الجانب الاجتماعي والسياسي في تونس، وهو ما جعل الباحث يخلص إلى أن الميديا الجديدة، تعمل على تعزيز الهويات الفردية والتعبير عن الذات، وأن "فيسبوك" عمل على بناء العلاقة، بين المستخدمين التونسيين عبر ميزة التفاعل، التي اتاحتها شبكات التواصل الاجتماعي، المنتجة لهويات مخوصصة، من خلال الجماعات الافتراضية. مما ساعد على تنوع الآراء، والمواقف المؤصلة لمفهوم الأنا،

[1] الصادق الحمامي: **الميديا الجديدة والمجال العمومي** (الإحياء والانبعاث)، مجلة الإذاعات العربية، العدد 03، تونس، 2011

المتفردة والمتجسدة في فضاء الصفحات الشخصية، المتواصلة مع الآخرين، ضمن شبكة من العلاقات القائمة على الصداقة والألفة، وحتى على الصراع والتنافر.

3. **الدراسة الثالثة:** "المجال العام الافتراضي في الثورة السورية"، التي قام بها الباحث "حمزة مصطفى المصطفى" سنة 2012[1]، والتي هي عبارة عن دراسة، من إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، حول المجتمع الافتراضي الذي أنتجته وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما موقع "فيسبوك"، الذي تحولت وظائفه التواصلية والتشاركية، إلى أداة "ثورية" تنطوي على قيمة "تغييرية"، وهو ما دفع بالباحث إلى محاولة فهم تأثير هذه الوسائل، في الواقع وفي سلوك الفاعلين، ورصد مدى قدرتها على انتاج اتجاهات جديدة، وتشكيل رأي عام سوري افتراضي، وآخر ميداني.

إذ يرى الباحث، أن سهولة الاتصال التي بشر بها علماء الاجتماع، أدت إلى إنتاج مجتمعات إلكترونية ذات وعي واهتمام مشترك، وأن هناك معطيات قد أسهمت في زيادة تأثير المجتمع الافتراضي، على الواقع المادي في المجتمع السوري، لا سيما بعد مصادرة السلطة للحيز العام في شكله التقليدي، من خلال منع النقاش والحراك السياسي فيه، والتي تعد من الأسباب المباشرة، التي حملت الشباب السوري على الاتخاذ من شبكات التواصل الاجتماعي، فضاءات بديلة للتعبير الحر، والنقد الصريح لسياسة السلطة، حيث انطلق الباحث، من فرضية أن وسائل الإعلام توجه الحيز العام في سوريا، وأن الحيز العام الافتراضي يشكل المورد الأساسي للتفاعلات والتغيرات، في القيم والرموز السياسية، التي تنتج ضمن المجتمع السوري. ليخلص في الأخير إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها أن وسائل التواصل الاجتماعي، ساهمت في انتاج سياقات جديدة، لعملية التحول الاجتماعي،

[1] حمزة مصطفى المصطفى: **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية (الخصائص- الاتجاهات- صنع الرأي العام)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012

وهذه التحولات، فرضت نفسها كحوافز، أو عوائق للنسق المجتمعي، في محاولته للقيام بتغيير ديمقراطي في سوريا.

4. **الدراسة الرابعة:** "العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة"، للباحث "عز الدين عبد المولى" سنة 2015[1]، من إصدار مركز الجزيرة للدراسات، وقد تناول الباحث في هذه دراسة، العلاقة الجدلية بين العرب والانتقال الديمقراطي، في سياقه السياسي والاجتماعي، حيث يعتقد الباحث أن جل البحوث حول الديمقراطيات في العالم، جانبت في دراستها المنطقة العربية، إلا أن الأحداث الأخيرة المعروفة باسم "الربيع العربي"، التي عرفتها المنطقة العربية، والتي تمخضت عنها تقلبات سياسية وأزمات اقتصادية، قد شدت في الآونة الأخيرة، انتباه الباحثين والدارسين العرب، والاجانب على حد سواء، إذ أنبأت بحركة تغيرات واسعة، كانت فيها الانطلاقة من تونس، حيث أصبح الحديث عن دخول العرب العصر الديمقراطي، جزءا من النقاش الراهن، والتي جلبت الاهتمام بالشأن السياسي، والديمقراطي للمنطقة العربية، في ظل الانفتاح الإعلامي، الذي تشهده هذه الأخيرة، حيث أصبحت وسائل الإعلام تلعب فيه الدور الرئيسي.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة، تسليط الضوء، حول أثر القنوات التلفزيونية الفضائية، وتلفزيون الجزيرة الاخباري بالتحديد، على ما أحدثته داخل البيئة العربية، من تغيرات إعلامية وسياسية، إلى جانب الدور الذي لعبته في تشكيل فضاءات للتواصل العام، حيث تدخلت في صياغة العلاقة، بين المواطنين وأنظمتهم السياسية، وكذا علاقات القوة التي تحكمهم، من خلال تفاعل الخطابات وتبلور الاتفاقات، وسط ديناميات جديدة، بات يعتقد أنها من العوامل المساعدة على تشكل وعي سياسي، لدى الشعوب العربية.

[1] عزالدين عبد المولى: **العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، الدوحة، 2015

لتخلص الدراسة في الأخير، إلى جملة من النتائج، تؤكد في مجملها أن الإعلام، لم يكن وحده وراء هذا المنعطف السياسي، غير أنه يعد المساهم الأبرز، في تشكل "فضاء عام" عربي، تبلور في إطاره وعي سياسي جديد.

5. **الدراسة الخامسة:** وهي عبارة عن رسالة دكتوراه بعنوان: "الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر، دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي (الاقتدار السياسي) على عينة من الأساتذة الجامعيين"، من إعداد الباحث "فيصل فرحي"، أنجزها خلال الموسم الجامعي 2013/2012[1]، وهي دراسته تحليلية للواقع الجزائري، سلط من خلال الباحث الضوء، على العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والنخبة، وعملية التغيير السياسي، باعتبار أن وسائل الاتصال الجماهيري أصبحت تعد فضاءات للتغيير الحر.

وهو ما يدعم افتراضين أساسيين، أولهما يرى أن هناك محاولة لترويج الخطاب الرسمي، الداعي لضرورة الحفاظ على سلمية التغيير السياسي، تجنبا لما حدث ويحدث في بعض الأقطار العربية، التي شهدت تغييرات سياسية لكن بشكل ثوري وعنيف، بينما الآخر فيتبنى آراء معارضة للسلطة السياسية، وإجمالا آراء الداعين إلى التغيير ولو بالطرق الغير سلمية، ويتضح ذلك جليا، فيما يتم تداوله بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، والمدونات الشخصية، التي تنشر عن الواقع السياسي الجزائري. ليخلص الباحث في نهاية دراسته، إلى عدة نتائج كان من أهمها وأبرزها، أن وسائل الاتصال الجماهيري، تساهم بقوة في بناء اتجاهات الأفراد، نحو قدرتهم على التغيير السياسي، إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة البيئة الاتصالية، التي تعمل فيها، والخصائص الفردية للمتلقين.

[1] فيصل فرحي: **الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر "دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي (الاقتدار السياسي) على عينة من الأساتذة الجامعيين"**، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2013/2012

**حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:**

تعد هذه الدراسات من بين الدراسات التي لها ارتباط وثيق بموضوع بحثنا، إذ تناولت العلاقة المتبادلة، بين وسائل الإعلام والاتصال مع جماهيرها، من خلال إمكانيات التواصل التي توفرها مع الآخرين، وكذا الاطلاع على الوقائع، باعتبار أن وسائل الاتصال أصبحت تعد من الأدوات الرئيسية، التي بات يعتمد عليها المهتمون بالحياة السياسية، وهذا من أجل رصد ما يحدث في بيئتهم من أحداث وتطورات، وهو ما يفتح آفاقا كبيرة لتبادل المعلومات، والتعرض للقضايا الرئيسية التي تستحوذ على الاهتمام، مع إتاحة فرض العمل والنقاش السياسي.

ومنه فإن هذه الدراسات تعد المنطلق العلمي لدراستنا هذه، التي حثتنا للبحث من أجل الكشف ومعرفة الغايات التواصلية لدى مستخدمي وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر، وعن مدى اعتمادهم على تكنولوجيا الاتصال الجديدة، في عمليات التواصل السياسي، خلال الحملات الانتخابية في الجزائر، والتي من الممكن أن تنتج فضاءات خطابية، من خلال فتح ارضيات افتراضية، تربط بين الأفراد والجماعات، من أجل النقاش العام، حول المسائل ذات الاهتمام المشترك. ذلك أنه أصبح من الواضح، أن الألفية الثالثة باتت تتسم، بالنقاش المتنوع على شبكة الأنترنت، والتي باتت تتمتع بنوع من القدرة، على توحيد تلك الخلفيات المتباينة حول مختلف القضايا السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، مع إمكانية تشكيل الآراء والمعتقدات المختلفة، عبر مساحات افتراضية غي متناهية.

وقد قادنا الاطلاع على هذه الدراسات السابقة للخروج في النهاية بمجموعة من الأفكار، كانت المنطلق الرئيسي لوضع تصور عام لموضوع دراستنا، مما ساعدنا على صياغة وتحديد إشكالية البحث التي طرحناها، ومن أهم هذه الأفكار:

1. أن الفضاءات العمومية وُجدت لإنتاج الخطابات السياسية وممارسة الديمقراطية، إلى جانب ممارسة الحق في التعبير وابداء الرأي، من طرف المواطنين، من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

2. الفضاءات العمومية هي أماكن لتشكل الرموز والقيم المعيارية، التي تعكس الهويات الفردية والثقافات الجماعية.

3. البيئة الرقمية التي فرضها الواقع التكنولوجي، خلقت فضاءات افتراضية أكثر انفتاحا، وأكثر انتشارا، ولها القدرة على استيعاب جميع الأفراد، بفضل قدرتها على تخطي الحدود الجغرافية، وتقليص الفروقات الاجتماعية بين مستخدميها.

4. الفضاءات الإلكترونية تعد ساحات للتعبير وابداء الآراء لجميع المستخدمين، دون تهميش عرقي، أو تمييز عنصري، أو اقصاء جنسي.

5. ميزة التفاعل والمشاركة التي تتيحهما شبكات التواصل الاجتماعي، ساهمت في نشر الأفكار التحررية، والمطالب الجماعية بالتغير الاجتماعي، والإصلاح السياسي، التي تبنتها بعض الشعوب العربية.

6. نمو العلاقات الافتراضية بشكل ملفت ومتزايد، بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، خلال فترة التوترات، والمواعيد الانتخابية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتناق مواقف وآراء موحدة، ذات بعد وطني وأهداف اجتماعية وسياسية.

7. الحراك الشعبي لدي العديد من الشعوب المعاصرة، نشأ في وسط البيئة الطبيعية والواقعية، لكنه تطور وتوسع في البيئات الافتراضية.

8. بروز أنماط سلوكية معينة، تتمثل في بناء معسكرات وتشكيل تجمعات افتراضية، أدت مع مرور الوقت، إلى تنظيم مظاهرات واحتجاجات في الساحات والميادين العامة.

9. وجود قدر من الوعي السياسي، تولد عنه الاهتمام بالشأن العام، لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من شعوب الوطن العربي.

10. شكلت مواقع التواصل الاجتماعي، بيئة مثالية لتوليد وإنتاج خطابات متعددة، متنوعة ومتباينة.

11. السبب وراء اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات التي اتسمت بالطابع المضطرب والعنيف في بعض دول الوطن العربي، هي الطبيعة الانفعالية التي يتميز بها الفرد المعاصر.

12. تشابه الظروف السياسية والاقتصادية، وكذا الأوضاع الاجتماعية، لدى معظم شعوب الدول العربية، تعد من أهم المؤشرات التي تشير إلى إمكانية حدوث موجة مشابهة من الاحتجاجات، للمطالبة بتغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية.

**تحديد مفاهيم:**

من أجل بلورة تعريف اجرائي، وتحديد مفهوم "**الفضاء العمومي الافتراضي**"، يتعين علينا في البداية توضيح معانى بعض المصطلحات والمفاهيم، مثل مفهوم "الخطاب"، مفهوم "التغيير السياسي والاجتماعي"، مفهوم "الرأي العام"، بالإضافة إلى مفهوم "الفضاء العمومي" الذي صاغه الفيلسوف الالماني "يورغن هابرماس"، وكذا مفهوم "الفضاء الافتراضي" الذي ارتبط بالتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال.

- **الخطاب:** يشير مفهوم الخطاب في المعاجم والأدبيات، إلى استخدام اللغة المنطوقة، أو المكتوبة في سياق اجتماعي تواصلي، والتي تنطوي على إنتاج الرسائل المتبادلة، مما يؤدي إلى تحقيق غاية إعلامية وتواصلية. وقد يتم انتاج الخطاب من طرف المؤسسات الاجتماعية، أو الهيئات والمنظمات الرسمية والغير رسمية، وكذا من قبل الجماعات، والأفراد المتواصلين فيما بينهم، عند تعرضهم لمواقف، أو موضوعات معينة، ومن هذه الخطابات، الخطابات الأدبية، السياسية، الإعلامية والدينية وغيرها من الخطابات. حيث يعرف "تون فون داك" الخطاب على أنه: "ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، وهو في نفس الوقت شيء لغوي، به تتابع للكلمات وجمل ذات معنى، أو حدث / فعل (مثل التأكيد أو التهديد)، وهو أيضا شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي (مثل المحادثة)، وممارسة اجتماعية (مثل المحاضرة)، وتمثيل عقلي (مثل الرأي أو المعرفة)، أو نشاط تفاعلي واتصالي (مثل المناظرة البرلمانية)"[1].

[1] حفيظة مخنفر : **مقاربة سوسيو-لسانية لتحليل خطاب الحياة اليومية- النظرية والمنهج**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15 العدد 26، 2018، ص51

- **الرأي العام:** ويُعتقد أن المفكر الفرنس "ميشيل دي مونتين" هو أول من استخدم مصطلح الرأي العام في إحدى مقالاته المنشورة سنة 1588، في حين عرف "جون ستيوارت ميل" الرأي العام بأنه: "ما يريده المجتمع أو الجزء السائد"، كما عرفه "كلوريدج كنج" بأنه: "الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام"[1]. والرأي العام في نظر البعض، يعد منتج للتواصل والتفاعل الاجتماعي، وهو يتكون من مجموعة الآراء، المواقف والمعتقدات المشكلة حول موضوع ما، أو حول قضية معينة، أي هو تجميع لوجهات النظر المختلفة أو المعارضة، لدى مجموعة من الأفراد، أو شريحة معينة من المجتمع. كما أن الرأي العام يمكن أن يتشكل في مجالات متعددة مثل: الثقافة، الأدب والدين ...إلخ. إلا أن أبرزها وأقواها، هو الرأي العام السياسي، الذي يتطلب شروطا محددة من أجل تشكله مثل:
  - أن تكون هناك مشكلة موجودة داخل المجتمع (سياسية أو اجتماعية، أو غيرها).
  - أن يكون هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم حول هذه المشكلة.
  - أن يكون هناك نوع من التوافق في الرأي لدى هؤلاء الأشخاص.

- **التغيير الاجتماعي والسياسي:** ويدل مفهوم التغيير السياسي، على الرغبة في استعادة التوازن، في الأفكار والقيم، الغير المتكافئة بين الحكومة والمجتمع. إذ غالباً ما تنجم التغيرات السياسية، عن القضايا الاجتماعية، أو الاقتصادية التي قد تواجهها أي دولة، إلا أنها لا تحدث دوما أو بشكل متكرر. وقد يكون التغيير السياسي، ناتجًا عن قضايا اجتماعية، مثل التوترات بين المجموعات العرقية والاثنية المختلفة، أو السياسات التي تحرم مجموعات معينة من الأشخاص، من حقوقهم المدنية، كما يحدث التغيير السياسي أيضًا، إذا كانت دولة ما، تعاني من اضطرابات اقتصادية وأزمات مالية،

[1] صبحي عسيلة: **الرأي العام**، مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 23، نوفمبر 2006، ص12

مما يؤدي بأفراد الشعب إلى المطالبة بتغييرات كبيرة وعميقة، على المستوى السياسي والاجتماعي. إذ يعرف عالم الاجتماع "عبد الله الرشدان" التغيير الاجتماعي والسياسي بأنه: "ذلك التحول الذي يحدث، في النظم والأنساق، والأجهزة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، خلال فتر زمنية ما.[1]

- **الفضاء العمومي:** وفق تعريف "هابرماس" هو "تجمع خيالي، لا يوجد بالضرورة في أي مكان محدد، وهو في شكله المثالي يكون مكونا من أشخاص عاديين، يجتمعون كجمهور لتوضيح احتياجات المجتمع من الدولة"[2]. وهو فضاء للتوسط يقوم فيه الأشخاص الخواص، بالاستخدام العمومي للعقل، من أجل بناء توافق سياسي[3]، حيث يوَلِد "الفضاء العمومي" الآراء والمواقف، التي تعمل على تحدي سلطة الدولة، فهو مصدر لتشكل الرأي العام، اللازم للسلطة الشرعية، القائمة على أساس حرية التعبير والديمقراطية التمثيلية. ومنه فإن "الفضاء العمومي"، هو عبارة عن حيز مادي يجتمع فيه الناس– يمكن أن يكون ساحة عامة، أو نادى، أو مقهى... الخ – من أجل نقد سياسة الدولة، بواسطة النقاش العقلاني، المؤسس على الحجة والمنطق، والذي يعد من مظاهر التجمع والحوار لدى المجتمع البورجوازي الأوربي.

[1] دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008، ص19

[2] Jürgen Habermas: Trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a category of Bourgeois Society**, MIT Press, 1991, p176

[3] نصر الدين لعياضي: مرجع سابق، ص35

- **الفضاء الافتراضي:** وهو مصطلح واسع يستخدم بطرق متعددة، في سياقات مختلفة، للدلالة على الممارسات التواصلية، باستخدام الرموز والصور، داخل مساحات "وهمية"، من انتاج الخيال البصري، عبر عوالم مرئية، ذات مساحة لا حدود لها، والتي أفرزها التطور التقني لتكنولوجيا وسائل الإعلام الرقمية، إذ أصبحت تحاكي في شكلها، تلك التي تنشأ في الحياة المادية، أين يمكن لمستخدمي هذه الفضاءات القيام بأنشطة مشتركة، مثل التي تحدث في الواقع الحقيقي. وعليه يعرف "إدوارد كاسترونوفا"، الفضاء الافتراضي على أنه: "عالم غير واقعي، وضع داخل أجهزة كمبيوتر، مصممة خصيصا، لاستيعاب أعداد كبيرة من الناس"[1].

**التعريف الإجرائي:**

وعلى ضوء هذه التعريفات قمنا بصياغة التعريف الاجرائي التالي حول مفهوم "الفضاء العمومي الافتراضي":

**الفضاء العمومي الافتراضي: "هو ساحة لا مكانية، يتواصل من خلالها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي، بهدف تداول المعلومات، وتبادل الأفكار والآراء، وطرح وجهات النظر، حول المواضيع والقضايا ذات الشأن المشترك، من خلال انتاج جملة من الخطابات المختلفة والمتنوعة المبنية على النقاش العقلاني المؤسس على الحجة والمنطق، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى بلورة المواقف وتشكيل رأي عام، بما يدعم عمليات التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة".**

[1] Mark W. BELL: **Toward a definition of virtual worlds**, Journal For Virtual Worlds Research, vol 1, no 1, 2008, p2

# الفصل الأول

## التطور التاريخي لمفهوم الفضاء العمومي البرجوازي

**تمهيد:**

تعد الساحات العامة، التي تنشأ داخل المحيط الاجتماعي، والتي يمكن للناس الوصول إليها، والتي عادة ما تتشكل في الأماكن العمومية كالحدائق، الشواطئ، النوادي، المقاهي والمسارح وغيرها، من الأماكن التي يستطيع من خلالها الأفراد تعزيز تجاربهم التشاركية فيما بينهم، والمعروفة باسم "الفضاء العمومي"، وهو المفهوم الذي صاغه الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس"، في كتابه "أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكون أساسي للمجتمع البرجوازي". وبالتحديد عندما تحدث عن الوظيفة النقدية التي يؤديها "الفضاء العمومي"، من خلال عمليات التفكير المنطقي والتداول السياسي للأفراد، باعتباره المراقب الشرعي للسلطة السياسية، والذي ارتبط ظهوره مع تطور الديمقراطية، مما أتاح إمكانية التفاعل العام عن طريق المشاركة الطوعية في الحياة السياسية.

إلا أنه وبالمقابل، يري البعض أن المجتمع الحديث قد انسحب من الحياة العامة، لأن "الفضاء العمومي" تاريخيا كان متناقضا في طبيعته، بسبب الطريقة التمثيلية التي كانت دائما تقتصر على الذين كانوا قادرين على المشاركة، أي أن "الفضاء العمومي البرجوازي" وُجِد فقط، من أجل خدمة مصالح مجموعة اجتماعية دون سواها، وبالتالي لا يمكن أن يمثل الفضاء المادي الواحد، مساحة شاملة من الديمقراطية، وهذا رغم اتفاق العديد من المفكرين على أن أماكن التجمع التي يتم تشكيلها في الساحات العمومية، هي في الأساس نابعة من احتياجات اجتماعية وسياسية، بصرف النظر إن كان تشكلها استجابة لتحقيق أغراض خاصة أو عامة.

## المبحث الأول: مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي لدى "هابرماس"

### 1. المرجعية الفكرية لـ "هابرماس"

#### 1.1. الخلفية التاريخية والفلسفية لـ "هابرماس":

لقد سبق للعديد من المفكرين، التطرق إلى موضوع التجمع في الساحات العامة، وانشاء حلقات نقاش وجدال، تنشطها الشخصيات المرموقة والبارزة، التي تنتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع، والتي كانت تتمتع بنوع من السلطة، إلى جانب النفوذ والمال، أو ممن يمتلكون قدرا من العلم والمعرفة عن باقي عموم الناس، كما كان الشأن لدى اليونانيين القدامى الذين خصصوا أحد الأماكن للتجمع، المعروفة باسم "الأغورا"، التي لها معنى الديمقراطية[1]، والتي كانت تقع في أثينا أسفل "الأكروبوليس"، وهو مكان مفتوح في الهواء الطلق، يتجمع فيه المواطنون الشغوفون بالمناقشات السياسية، الذين يدفعهم حب الاطلاع، إلى جانب محاولة فهم الجوانب الأكثر أهمية في الحياة. وقد كان الشأن ذاته في روما، أين كانت تعقد اجتماعات في الساحات العامة، في مبنى "منتدى روما"، حيث يتجمع الرجال لإلقاء الخطب، أو لمناقشة الاحداث اليومية، والمسائل المهمة، وكذا من أجل سن القوانين والتشريعات، التي من شأنها تنظيم الحياة اليومية في روما.

أما في العصر الحديث، ولتجاوز أزمات العالم، تتبلور العقلانية المستعملة لدى الجماعة[2]، من أجل تحقيق العيش بسلام، إذ تشكلت القناعات بضرورة تغليب الحوار والنقاش، في طرح وتبادل الأفكار، وإزالة الاعتراضات والموانع، بهدف بلورة الاتفاقات، والتخلي عن منطق القوة والاستبداد، والتي تعد من الشروط الاساسية، التي من الممكن أن

---

[1] قاسيمي صافية: **الفضاء السيبراني والأغورا الإلكترونية** (اشكالية خلق فضاء عمومي افتراضي حسب المنظور الهابرماسي)، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع7، الجزائر، 2016، ص68

[2] ستيفان هابر: ترجمة محمد جديدي، **هابرماس والسوسيولوجيا**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2012، ص127

تضمن العيش بسلام، وتجنيب البشرية الحروب والصراعات، حيث دعا "هابرماس" في الكثير من كتاباته، إلى ضرورة التحلي بالمرجعية الأخلاقية والاجتماعية، في حل الخلافات العالقة، خاصة بعد أن فقد الدين سيطرته على الانسان كليا[1].

يعد "يورغن هابرماس"، أحد رواد الجيل الثاني "لمعهد فرانكفورت للبحث الاجتماعي"، مقر ما أصبح معروفا "بمدرسة فرانكفورت"، الذي تم تأسيسه سنة 1923، وافتتح رسميا سنة 1924[2]، والذي عرف بتوجهه "النقدي"، باعتباره الوريث الشرعي للتركة الماركسية، حيث ركز أتباعه ومنظروه، على المحيط الاقتصادي، السياسي، الثقافي والاجتماعي، الذي تمت فيه عملية الاتصال[3]. ويعد "هابرماس" أيضا المفكر الألماني المعاصر الأبرز، رفقة "ماكس هوركهايمر" و"تيودور ادورنو"، لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأبرز المعبرين عن الاتجاه العقلاني، والأكثرهم نقدا للطابع التقني، الوضعي والقمعي للعقل، في الممارسات الرأسمالية والاشتراكية[4]، فقد عُرِف "هابرماس" بمواقفه وأفكاره حول مختلف القضايا الفلسفية، الأخلاقية، السياسية والاجتماعية، حيث فتح جبهات عريضة للنقاش حول المجتمع، الحق، الفضاء العام، الفن، الديمقراطية واللغة وغيرها من المواضيع التي شكلت البناء الفلسفي لديه[5].

ومن هذا المنطلق، فإن "هابرماس" كان يعتبر الفلسفة بمثابة توضيح نقدي، يعطي معنى للعلوم الاجتماعية، وهو ما كان كثيرا ما يعبر عنه في كتاباته، أو يطرحه مباشرة

---

[1] اليامين بن تومي: **مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس**، مجلة الخطاب، العدد17، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص198

[2] فيل سليتر: ترجمة خليل كلفت، **مدرسة فرانكفورت (نشأتها ومغزاها) وجهة نظر ماركسية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، العدد145، القاهرة، 2004، ص21

[3] بسام عبد الرحمن المشاقبة: **نظريات الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، عمان، 2015، ص183

[4] توم بوتومور: ترجمة سعد هجرس، **مدرسة فرانكفورت**، دار أويا، ط2، بنغازي، 2004، ص159

[5] ستيفان هابر: مرجع سابق، ص8

للنقاش في لقاءاته التلفزيونية والاذاعية، سواء في ألمانيا أو خارجها، لاسيما في فترة ما بين نهاية الستينات والثمانينات، أين شكل مرجعا حقيقيا للمناقشات الفلسفية، الأخلاقية والسياسية المعاصرة، التي جعلت من الديمقراطية والليبرالية، مواضيعها الأساسية وقضاياها المحورية.

ليس من السهل تتبع المسار الفلسفي "لهابرماس"[1]، غير أنه من المؤكد أنه تمكن من صياغة مشروعه الفلسفي، الذي أسسه بالاستناد على مجموعة من النظريات منها: نظرية "الفضاء العمومي" ونظرية "الفعل التواصلي"، الذي يعتبره فاعلية تتجاوز العقل المتمركز حول الذات، والعقل الشمولي المنغلق، الذي يدعي أنه يتضمن كل شيء، والعقل الأداتي الوضعي، الذي يفتت ويجزئ الواقع، ويحول كل شيء إلى موضوع جزئي، حتى العقل نفسه[2]، وهذا بفضل الرصيد العلمي والمعرفي الذي بناه وتكون لديه، من خلال اطلاعه الواسع على أهم الأفكار والآراء، للعديد من الفلاسفة والمفكرين الذين سبقوه، وهذا ما يفسر التنوع الفكري الذي يتميز به، والذي يظهر جليا في أبحاثه ومقالاته المنشورة، في كبريات المجلات والدوريات العالمية، بالإضافة إلى كتبه التي ترجمت إلى العديد من اللغات.

إن الفضاء العمومي عند "هابرماس"، هو مصطلح فكري ودلالي، صاغه في اشارة إلى الحيز المكاني، المتمثل في مجالس النقاش والحوار، التي كان يعقدها أفراد ينتمون إلى الطبقة البرجوازية من أوروبا الحديثة، والذين كانوا يتمتعون بنوع من الثقل الاجتماعي، إذ كانوا يجتمعون في هذه "الأماكن العامة"، لمناقشة القضايا التي تهمهم والتي لها علاقة مباشرة بمصالحهم المشتركة، حيث أصبح يتخذ من تلك الساحات، مكانا لتحديد وضبط العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، باعتبار هذه الأماكن فضاء سياسي عمومي، يمثل

[1] اليامين بن تومي: مرجع سابق، ص192

[2] توم بوتومور: مرجع سابق، ص160

صوتا معارضا للحكومة، وحصنا منيعا ضد هيمنة الدولة القوية، والذي يمتلك فيه الأفراد الحق والجرأة على مساءلة السلطة، بشأن أدائها اتجاه المجتمع، وهذا عبر الاستخدام العلني للعقل في النقاش العقلاني النقدي[1].

وبذلك يتم اتاحة الفرصة أمام الفاعلين، للمشاركة عن طريق المداولات السياسية للقضايا التي تمس المجتمع، حتى يتسنى مراجعة القرارات والقوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة، إما بتزكيتها أو انتقادها. وعليه فإن إمكانية تشكل رأي عام، ينشأ نتيجة توافق في الآراء حول القضايا المشتركة واردا، لأن المناقشة المفتوحة تزيد من طوباوية الاستفادة من إمكانات الفضاء العمومي، القائم على مبدأ الممارسة، ذلك أن تعبير "الرأي العام"، يشير إلى مهام النقد والرقابة، التي تقوم بها هيئة عامة من المواطنين، بصورة غير رسمية[2].

[1] Luke Goode**: Jürgen Habermas: Democracy and the public sphere,** London: Pluto Press, 2005, p1

[2] Jürgen Habermas: **The Public Sbhere** (An Encyclopedia Article), New German Critique, No 3, 1974, p49

### 1.2. الأساس الفكري لدى "هابرماس":

يعد مفهوم الفضاء العمومي، من المفاهيم الملازمة للعقلانية التواصلية[1]، ومن أهم المفاهيم الفكرية التي غاص فيها "هابرماس" وبلور من خلالها أفكاره وآرائه، خلال فترة الستينيات والسبعينيات، بفضل اطلاعه الواسع لمختلف آراء الفلاسفة والمفكرين أمثال: "كانط"، الذي استمد منه نظريته الديمقراطية، من خلال تأثره بمشروعه القائم على فكرة "السلام الدائم"، خاصة وأن "كانط" كان من المفكرين السباقين في التفكير في العمومية، حيث دافع بقوة، عن الجرأة في استعمال العقل الجمعي[2].

في حين يظهر تأثر "هابرماس" بـ "هيغل"، الذي أقر بالنظام الاجتماعي والسياسي، الذي حققه البشر، باعتباره الأساس الذي كان ينبغي تحقيق العقل عليه[3]. بينما يعد المفكر الألماني "كارل ماركس"، حجر الأساس في فكر "هابرماس" بصفة خاصة، وفي توجه "مدرسة فرانكفورت" بصفة عامة، رغم تجاوزه له لاحقا في مؤلفه "بعد ماركس"، محاولا تحيين النظرية الاجتماعية الماركسية، آخذا بعين الاعتبار التحولات الخاصة بالرأسمالية المتقدمة[4]. إذ يؤكد "هابرماس" أن، طبيعة الصراعات والتفاعلات الاجتماعية، ليست وليدة المادية الاقتصادية، أو ما ينتجه الناس ويتبادلونه في بيئة العمل فقط، ولكن هناك أيضا قيم معيارية رمزية، مبنية على الإنتاج والتبادل، وهو مجال "التفاعل"، مما جعل البعض يعتقد أن نظرية "هابرماس" أنها تتحرك على مر السنين من التوجه الهيجلي الماركسي إلى نوع من التوجه الكانطي[5].

---

[1] محمد الأشهب: **يورغن هابرماس ورهان الفلسفة في الفضاء العمومي**، مجلة رهانات، العدد3، المغرب، 2007، ص10

[2] رشيد العلوي:**الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ص2

[3] فيل سليتر: مرجع سابق، ص64

[4] ستيفان هابر: مرجع سابق، ص41

[5] Craig Calhoun: **Habermas and the public sphere**, MIT press, 1992, p1

ولعلى هذا ما رمى إليه "هابرماس"، عند نقده لأفكار "ماكس فيبر"، الذي كان يرى أن "الفرد أسير عقله"، وأن كل فعل انساني ليس نشاط جدير بالاهتمام الاجتماعي، وأن كل فعل مرتبط بالفرد ذاته دون سواه، إلا أنه وفي الوقت نفسه لا يحدث بمعزل عن الآخر. حيث رأى "هابرماس" أن "الذات" تنشأ وتتطور مجتمعيا، بواسطة عملية التفاعل الاجتماعي، ومن خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على الحرية السياسية[1]، وأنه لا يمكن للفرد أن يتعرف على ذاته، إلا من خلال اكتشاف رأي الآخرين حولها، وهو ما أكده "هربرت ميد"، الذي يرى أن العلاقة مع الآخر، أو من الذات إلى الذات الأخرى، يعد كنوع من الاعتراف المتبادل، ومنه فإن "الذات الراشدة" وفق تصور عالم النفس "إيريك بيرن"، تجعل الفرد يتصرف مع الآخرين بشكل عام بموضوعية، عقلانية وواقعية[2].

وعليه فإن العملية الاتصالية لدى الفرد، نابع من حاجته لتحقيق غايات معينة، عبر آليات الحوار والنقاش التي تتم في الفضاءات العمومية، بعيدا عن كل أشكال الإكراه والهيمنة، وهذا ما يعطي لهذه الأماكن الطابع الاجتماعي، لأن المجتمع هو نتاج التفاعل الانساني، بين الذوات والعالم الخارجي، وهو ما يعبر عنه "هابرماس" بمفهوم الفعل التواصلي، الناتج عن المساواة داخل الفضاء العمومي، المؤسس على أخلاقيات الحوار والمناقشة، لا على العنف والصراع[3]، حيث يتخلى الفرد فيه عن جانب من ذاتيته، في سبيل تحقيق توافق، وخدمة للمصالح العليا للمجتمع.

---

[1] Jürgen Habermas : **Popular Sovereignty as Procedure,** Deliberative Democracy (Essays on Reason and Politics), London, 1997, p59

[2] حلمي خضر ساري: **التواصل الاجتماعي** (الأبعاد والمبادئ والمهارات)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص140

[3] محمد الأشهب: **الفلسفة والسياسة عند هابرماس** (جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية)، دفاتر سياسية، ط1، 2006، ص13

## 2. مفهوم العمومية عند "هابرماس"

إن مفهوم "العمومية" في الفضاء العمومي، يحيلنا إلى القوة الكامنة لديه، في التمثيل الديمقراطي، الذي يؤدى إلى تشكيل "رأي عام"، أو "موقف سياسي"، وهو ما سعى "هابرماس" لإبرازه في كتابه الموسوم: أركيولوجيا الدعاية، باعتبارها مكونا بنيويا للمجتمع البرجوازي سنة 1962. الذي من خلاله حلل لنا الصيرورة، التي من خلالها عمل الأفراد على تشكيل الفضاء العام، باستعمال عقولهم[1]، أين أكد أن موضوع "العموم" أو العمومية بأنه بمثابة حامل لرأي عام، يتمتع بوظيفة نقدية، اسندت إليها صفة العمومية، أي "عمومية النقاشات القانونية"[2]. أما التحول الهيكلي فيتجسد في الرأي العام المشكل، على خلفية الممارسة السياسية في أوروبا الغربية. لذا فإن الفضاء العمومي يتشكل من جماعة خاصة من الناس، الذين تجمعوا للتعبير عن احتياجات المجتمع من الدولة، عن طريق النقاش والحوار، حيث تتولد لديهم الآراء والمواقف، التي تؤدي إلى تأكيد أو معارضة قرارات السلطة، في الأمور المتعلقة بشؤون العامة.

ولأن المجتمعات الديمقراطية، تهدف إلى إقامة حصن ديمقراطي منيع، ضد النظم المتعدية، فقد حفز ذلك "هابرماس" على إثارة مناقشات مثمرة للغاية حول الديمقراطية الليبرالية، والمجتمع المدني، والحياة العامة، والتغيرات الاجتماعية في القرن العشرين[3]، معتبرا الفضاءات العامة، فضاءات تتوسط بين الدولة والمجتمع المدني، ويجتمع فيها المواطنون

---

[1] كوينتين دولا فيكتورا: ترجمة نور الدين علوش، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند خنة آرنت وهابرماس**: استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة، المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات، العدد22، لبنان، 2013، ص53

[2] مولاي حيسون: **الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس**، شوهد يوم 2016/11/11، 22:35، http://anfasse.org

[3] Douglas Kellner : **Habermas, the public sphere, and democracy,** Re-imagining public space. Palgrave Macmillan, New York, 2014, p19

لمناقشة المسائل ذات الاهتمام العام بحرية، وبالتالي تولي الوظيفة السياسية[1]. والتي تعد في واقع الأمر محاولة منه لبلورة مشروع جديد، للتنوير والعقلانية الأوربية[2]، وهذا من خلال وضع تصور لتلك الثقافة الخاصة بالعهد البرجوازي، التي أدت في مجرى تطورها، إلى عزل العالم العقلي والروحي، كعالم مستقل من القيم عن الحضارة، وهو عالم أسمى من الحضارة نفسها[3]، حيث ظهر هذا العالم العقلي ما بين القرنين السابع والثامن عشر، بسبب نمو المقاهي الأدبية، والجمعيات التطوعية، بالموازاة مع انتشار وتطور الصحافة، أين أصبح الفاعلون الاجتماعيون، يؤدون دور الوسيط بين عامة الشعب والسلطة السياسية.

ومنه فقد تشكلت قناعة عند البعض، من أن الفضاء العمومي يمكن أن يلقى نجاحا متميزا، بسبب قربه من المجتمع، كما يشير إلى ذلك "هابرماس"، وهذا من خلال الخوض في المسائل التي تلامسه وتعنيه بشكل مباشر، مما يؤدى إلى الحفاظ على وحدته وتماسكه، وكذا المساهمة في رقيه وازدهاره، عن طريق المشاركة الواسعة للمواطنين، الذين لا تحكمهم الذاتية أو الطبقية، والذين يتمتعون بدوافع سياسية خالية من الإكراه، في ظل الالتزام المشترك وفي ظل سيادة القانون، الذي تقره الدولة ويخضع له الشعب والسلطة على حد سواء، ذلك أنه يفترض بالقانون الحديث، أن يضمن المساواة في توزيع الحقوق الذاتية بين الجميع[4]، فالفضاء العمومي عالم لا يختلف عن العالم الواقعي، المتمثل في النضال اليومي من أجل البقاء، وأنه قابل للتحقق من دون أي تحويل للواقع الاجتماعي[5]، وهو يجعل المثالية التي

---

[1] Trom Danny **: Habermas Jürgen (L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise)**, Payot, réed 1988 In: Politix Revue des sciences sociales du politique, vol. 2, no 5, Paris, 1989, p95

[2] توم بوتومور: مرجع سابق، ص24

[3] فيل سليتر: مرجع سابق، ص191

[4] Jürgen Habermas : **Sur le droit et la démocratie** (Note pour un débat Les voies de la démocratie), Le Débat n° 97, Paris, 1997, p43

[5] فيل سليتر: مرجع سابق، ص191

تصورها "هابرماس"، يمكن أن تحقق نجاح الفضاء العمومي، شريطة أن يكون مؤسس على الخطاب العقلاني النقدي، وهو الخطاب الذي يعتمد على مهارة الفرد المشارك، ومقدرته على الاقناع والمحاججة، ذلك أنه منذ الفلسفات القديمة، كان ينظر إلى الجدل على أنه، منهج متحرك يسير بالفكر نحو التغيير[1].

وبالتالي فإن "هابرماس" يعتقد أن فضاء العمل العام، يمكن أن يكون أكثر فعالية، من خلال الحوار وأفعال الكلام. كما أن المناقشة العامة تؤدي إلى تشكيل الجمعيات التطوعية، والمنظمات الاجتماعية، كدور العبادة، والنوادي الرياضية، والحركات الشعبية والنقابات، التي من شأنها أن تلعب دورا حاسما في مواجهة، أو إعادة تشكيل رسائل السلطة، شريطة عدم إساءة استخدام الدعاية في الفضاء العمومي، حتى لا تترجم وجهات النظر، وتعزز على المسرح السياسي، مما يؤدي إلى تبني الآراء المشكلة، من قبل الذين في السلطة، لتأكيد الهيمنة أو الاستحقاق، ذلك أن الدعاية تعني التلاعب بالحجج. فنشرات الأخبار مثلا، من الممكن أن تكون متحيزة، أو رامية إلى التضليل بدل التثقيف السياسي، فتعمل على مر الزمن على تشكيل آليات احتياجات لدى الفرد، لا تتوافق مع غاياته الاجتماعية، ذلك أن الدعاية ضرورية في ممارسة السلطة لسبب بسيط، وهو مسايرة السلطة لمطالب الشعوب، المطالبة على الدوام بحقها في المشاركة، في الشؤون السياسية، سعيا منها لتأكيد وجودها.

وهذا ما جعل السلطة اليوم تستند في سياستها، إلى عبارة "ماركيوز" "الانسان ذو البعد الواحد"، أي ذلك الكائن العاجز، والغير قادر على الاحتجاج، خاصة وأن التكنولوجيا في هذه المجتمعات، أصبحت تعمل على تعزز وتطوير أشكال جديدة ومبتكرة من الرقابة الاجتماعية، التي تسحق الانسان كلية، وتحرمه من حريته[2]، وذلك عن طريق توظيف تقنيات

[1] أحمد عطار: **مفهوم النقد ومهمة الفلسفة**، هاربرت ماركيوز مسائلا (كانط، هيغل، ماركس)، مجلة نزوى العدد72، مسقط، 2012، ص67

[2] توم بوتومور: مرجع سابق، ص171

الدعاية والإشهار، في محاولة لتعزيز نمط الخطاب الرسمي، واعطاء فرص ضئيلة للحوار.

وهكذا يبرز الفضاء العمومي، باعتباره مكان لإنتاج الرأي العام، إذ من خلاله يتم مراجعة وتقييم اداء الدولة، بواسطة النقاش المنطقي، القائم على الحوار الجاد، والحجاج العقلاني. ذلك أن الفضاء العمومي ساحة المتنازع عليه، من قبل الناس والمؤسسات، سواء بالمال أو النفوذ، والذي تلعب وسائل الإعلام من خلاله دورا مزدوجا، سواء كوسيلة لعرض التنافسية، أو مصدرا للأخبار وتنوع الخطابات، المدججة بأليات الدعاية والإقناع، خدمة للكيان السياسي، الآخذ في الاعتبار بحقيقة أن المواطنين المستقلين يحترمون مصالح الآخرين، على أساس المبادئ العادلة، وليس فقط من أجل المصلحة الذاتية ... وهذا بواسطة الاستخدام العام لعقلانيتهم[1].

[1] Jürgen Habermas : **Reconciliation Through the Public use of Reason Remarks on John Rawls's Political Liberalism**, The Journal of Philosophy, Vol 92, No 3, 1995, p112

### 3. حرية النقاش داخل الفضاء العمومي:

إن أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الفضاء العمومي البرجوازي، هي الإمكانيات التحررية، التي تعتمد على قدرة الفرد على تعزيز مشاركته المدنية، عن طريق العمليات التواصلية وتشكيل الرأي، إذ أن الحياة النشيطة الفردية غير ممكنة، إلا بوجود حرية يتقاسمها الجميع[1]، وهذا ما يؤكد وجود جهات فاعلة، تتميز "بالعقلانية"، فهي قادرة على الكلام والعمل، وقادرة على التفكير، وأيضا الخطاب والتواصل المستمر. ذلك أن طبيعة الخطاب في الفضاء العمومي البرجوازي من وجهة نظر "هابرماس"، كانت دائما تنتقد السلطة التعسفية، التي تمارسها بشكل مطلق الدولة الاستبدادية، وهو ما أكسب الفضاء العمومي البرجوازي في العصر الحديث، القدرة على معارضة جميع أشكال الهيمنة، التي تفرضها الدول الشمولية، لأن مبدأ المعارضة الذي تقوم عليه البرجوازية، يهدف إلى تغيير الهيمنة، بمطالبة السلطة بطريقة عقلانية، وعن طريق النقاش العام، بتأسيس حكمها على أساس الشرعية، عوضا عن الاستبداد والتعسف.

وعليه فإن اشراك الأفراد في النقاش، حول الشرعية السياسية والقوانين العامة، التي تحكم العلاقات بين المجتمع والسلطة السياسية، تصبح ممكنة من خلال النقد الممتد عبر الفضاء العمومي، والذي يطال الدولة والحكم العام، بما في ذلك السيادة السياسية، وهذا بواسطة القوة الخطابية العقلانية. وهو ما يؤكد أهمية الفضاء العمومي، بين المجتمع المدني والدولة، أيّ بين المصالح الخاصة والقواعد المشتركة[2]، حيث يعتبر "هابرماس" أن خطابات الفئة البرجوازية في الفضاء العمومي، ضرورية لمقاومة السيطرة التي تمارسها الدولة، وهذا هو الدور الأساسي للخطابات الديمقراطية، القائمة على الفعل والفعل المنعكس، وهي السمة المميزة للفضاء العمومي البرجوازي، ذو الطابع العقلاني المتجذر في الحياة العامة الحديثة،

[1] كوينتين دولا فيكتورا: مرجع سابق، ص48

[2] نفس المرجع، ص54

والذي يتمظهر في قدرة الفاعلين الاجتماعيين، على الانخراط في الخطاب، الذي يُستمع فيه إلى كل المعنيين، والذي لا تستثنى فيه أيّ حجة[1]، والذي على أساسه أيضا يمكن اعتبار التحول البنيوي في الفضاء العمومي، مظهرا من مظاهر التطور الاجتماعي، لتصير المشاركة في النقاش الحاسم، الذي تقتضيه نظرية "هابرماس"، من الأمور الأساسية التي تؤدي إلى خلق مجتمع متحرر.

إلا أن واقع النقاش البرجوازي، القائم على الخطاب البراغماتي كما يرى البعض، والرامي إلى الدفاع عن "القضايا الخاصة"، المخفية تحت قناع صفة حماية "المصالح العامة"، هو ما يشبه محاولات إضفاء الطابع المؤسسي، للمنظور الاشتراكي، في شكله الاستبدادي والسلطوي، وليس الديمقراطي والتشاركي[2]، وهو ما من شأنه أن يقوض وجهة النظر "الهابرماسية"، القائمة على الديمقراطية التمثيلية، والمشاركة الحرة داخل الفضاءات العمومية.

[1] جيمس جوردن فينليسون: ترجمة أحمد محمد الروبي، **يورجن هابرماس** (مقدمة قصيرة جدا)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة، 2015، ص59

[2] Nancy Fraser : **Repenser la sphère publique** (une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement), Hermès, no 31, 2001, p128

## 4. نقد أطروحة "هابرماس"

### 4.1. تداخل العام والخاص في الفضاء العمومي:

على الرغم من نجاح نهج "هابرماس"، في تقديم صورة حول التحول الهيكلي للفضاء العمومي، في أوائل العصر الحديث، عن طريق التمييز بين الرأسمالية المنظمة، والاشتراكية البيروقراطية، بوصفهما الشكلين الرئيسيين، للترشيد العقلاني للمجتمعات الحديثة[1]. إلا أن بعض المفكرين المعاصرين يرون أن "هابرماس"، لم يقدم إطارا نظريا كافيا لفهم التحول الهيكلي، للحياة العامة في المجتمعات الحديثة المتأخرة، إذ يعتقدون أن الفرق بين الحياة الاجتماعية الحديثة وغيرها، يتجلى في انتشار الفضاءات العامة المتعددة، التي فرضتها المادية والأيديولوجية في المجتمعات المتقدمة، كما أن التمييز بين العام والخاص، له أهمية مركزية في الفكر الاجتماعي، والممارسات السياسية، وهما من أبرز أوجه القصور، الأكثر جوهرية في نظرية "هابرماس" حول الفضاء العمومي، وكذا وظيفته السياسية في المجتمعات المتقدمة.

ويتجلى مفهوم العام والخاص في المعاني المختلفة، المتعلقة بمفاهيم المجال الخاص للأفراد، والسياقات الاجتماعية المختلفة، التي غالبا ما تكون فيها المصالح الخاصة للأفراد، في صدام مع الصالح العام[2]. إذ لا يمكن التمييز بين الخاص والعام، إلا عن طريق التحليل السوسيولوجي للتفاعلات الاجتماعية للأفراد في الأماكن العمومية، أين يتشكل الفضاء العمومي على أساس درجة التفاعلات، بين المواطنين الأحرار، داخل المجال السياسي المشترك، لأن حرية المواطنين تكون مستقلة في الفضاء العام. وهي لا تقع تحت الحكم الذاتي الخاص للفرد داخل البيئة المحلية، التي تقوم على التفاعلات المحدودة بين الأفراد

[1] توم بوتومور: مرجع سابق، ص144

[2] Peter Goodall :**Theorising the Private Sphere**, Cultural Studies Review, volume 11, number 2, 2005, p192.

الأحرار في العالم المحلي، كاستقلالية الأعلى مكانة في الفضاء المنزلي، الذي يقوم بممارسة حريته في الفضاء الخاص، فهذه الحرية غالبا ما تكون ممزوجة بآليات التسلط والسيطرة، خاصة إن كان هناك تعدد للمصالح والأهداف، التي تزداد تنوعا بتنوع الأشخاص.

ومن جهة أخرى، فإن ذلك يحيلنا إلى محاولة التمييز بين الانفتاح والانغلاق، إذ يمكن القول أن الأسرة يمكن اعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجال الخاص، غير أنه سيكون من الخطأ افتراض أنها منعزلة ومنغلقة على نفسها تماما، بل هي تتطلب درجة الحد الأدنى من الانفتاح، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه الأسرة تخضع لنظام جمهوري، أو ملكي، أو ليبرالي، أو اشتراكي، أو شمولي ... الخ. وبغض النظر عما إذا كانت جزءا من العصر الحديث أو القديم، لأن المجتمعات تنتج أشكالا مختلفة من الحياة العامة والخاصة، كما أن هذه المجتمعات المختلفة، تنتج أيضا خطابات مختلفة، حول طبيعة الحياة العامة والخاصة. لذا فإن الواقع الاجتماعي في نظر البعض، لا يسمح بوضع حدود فاصلة، بين ما هو عام وما هو خاص، فالعلاقة هنا تكاد تكون رمزية بين العام والخاص، عكس النموذج المعياري للفضاء العمومي "الهابرماسي"، الذي يتطلب توفر ظروف معينة كي يعمل[1].

ووفقا لما يعتقده "هابرماس"، فإن البرجوازية يمكنها تصور الحياة العامة قبل كل شيء، وأن الفضاء العمومي يعطي فرصة المشاركة العامة للناس، وبالتالي فهو يتكون من الأفراد الذين يجمعهم ترابط مجتمعي يتجاوز حدود حياتهم الخاصة، الأمر الذي أدى – بموازاة صعود وتوطيد الدولة الحديثة – إلى تشكل مجتمع مدني برجوازي حقيقي، لعب دورا مهما في مواجهة السلطة العامة[2]، من خلال تنظيم الأفراد لمناقشات حول القضايا التي تمس

[1] Philip Pond : **Twitter Time: a temporal analysis of tweet streams during televised political debate,** Television & New Media, vol 17, no 2, 2016, p78

[2] Jonathan Hardy : **L'espace public de Jürgen Habermas** (réexaminé à la lumière de ses écrits de jeunesse), 2011, p6

المجتمع في فضاءات عمومية، باعتبارهم شخصيات عامة. إلا أنهم في الواقع، جزءا لا يتجزأ من ذواتهم الخاصة، التي يتمتع بها الفرد العادي، الذي يكون جهة فاعلة، والذي ليس بمعزل عن وجود الفرد الآخر. إذ أنه من وجهة نظر سوسيولوجية، تكمن أهمية الفضاء العمومي في إمكانياته كوسيلة للاندماج الاجتماعي، حيث يتم التنسيق بين الأفراد داخل الفضاء العمومي، عبر موضوعات مترابطة ومتداخلة، يتم تداولها في الواقع، في اطار التكامل المجتمعي، أين نجد انفسنا أمام حقيقة ثابتة، مفادها أن وجود الفرد لا يمكن فصله عن وجود المجتمع. حيث يشير مفهوم الفضاء في علم الاجتماع، إلى العلاقات التي يقيمها شخص ما، مع مجموعة من الافراد، بحيث يكون الفرد هو محور تلك العلاقات[1]، وبالتالي فإن وجود المجال الخاص غير وارد دون وجود المجال العام، غير أنه لا يمكن الجزم بعدم حدوث نوع من الصدام، بين العام والخاص داخل الفضاء العمومي.

ومن جهة أخرى وحسب البعض، فإنه يفترض بالبرجوازية التي تدعي الدفاع عن مصالح المجتمع، أن تقوم على أساس الحوار المتبادل ومبدئ المساواة، عكس الخطابات المنتجة في الفضاء العمومي، التي تستند على وجهة نظر الطبقة المسيطرة، والتي تهتم قبل كل شيء بمصالح فئة اجتماعية معينة، مما يدل على وجود مغالطة حول مفهوم الدفاع عن المصالح العامة. وهو ما يشير أيضا في نظر البعض الآخر، إلى حدوث انحطاط مستمر للفضاء العمومي البرجوازي، بسبب طبيعته المتناقضة، خاصة ذلك التناقض بين العقل التواصلي والعقل الأداتي، والذي يعد هو الآخر مصدرا من مصادر الاختلاف، إذ يعتقد "هوركهايمر" أن العقل الأداتي، هو العقل المهيمن في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، التي

[1] فتحية معتوق: **مقاربة سوسيولوجيا الفضاء الخاص في الميديا الجديدة**، أشغال الملتقى الدولي، الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي (التشظي وإعادة قراءة المفهوم)، جامعة أحمد بن بلة، وهران، أيام 19 و20 أفريل 2017، ص170

فقد فيها العقل دوره كملكة فكرية، وتم تقليصه إلى مجرد أداة لتحقيق أهداف معينة[1]، وهو ما جعل الكثيرين يعتقدون أن البرجوازية، التي كان ينظر إليها بأنها كاملة النمو، هي في واقع الأمر تستند على وهمية الهوية، وازدواجية الأدوار للأفراد المشكلين للرأي العام، المدفوعين بأنانية تحقيق غايات خاصة، على حساب المصالح العامة للمجتمع البرجوازي، وهو الموقف المتناقض الذي من الممكن أن يؤثر، في قدرة الفرد على العمل، التفكير والتواصل.

لذا فإن حقيقة ما يحدث في قلب الفضاء العمومي، هو الصراع العميق بين الذين يتواصلون ببعضهم البعض، في المنتديات التي هي أرضية لعمليات الاتصال الخطابي، من أجل الدفاع عن المصالح العامة، عن طريق التوافق في الآراء. وبين الذين يبحثون عن تحقيق المنفعة الخاصة، النابعة من الانانية البرجوازية، التي تسعى على الدوام إلى تحقيق مصالحها، الموجهة نحو الفائدة الربحية، وفق المنظور السوقي، الذي تهيمن عليه المصالح الخاصة والمنافسة في هذا العالم، والذي يخضع إلى حد كبير إلى قوة تحركها الفائدة المادية. وهو ما يجعل الخصوصية الفردية التي يتمتع بها المواطنون الأحرار، شرط غير كامل التحقق، من أجل بناء فضاء عمومي حقيقي، يتميز بالعمل الجماعي للمجتمع المدني، الذي يتكون من مجالات الحياة الاجتماعية – العالم المحلي، المجال الاقتصادي، الأنشطة الثقافية والتفاعل السياسي – التي تنظمها ترتيبات خاصة أو طوعية، بين الأفراد والجماعات، خارج السيطرة المباشرة للدولة[2].

[1] أبو النور حمدي أبو النور حسن: **يورجين هابرمس** (الأخلاق والتواصل)، التنوير للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 2012، ص133

[2] Robert Hassan **: Media, Politics and the Network Society**, McGraw-Hill Education, UK, 2004, p101

### 4.2. الفضاء العمومي والحداثة:

يعتقد "هابرماس" أنه لا يجب علينا أن نضحي، بالمكاسب التي جلبتها الحداثة، ألا وهي زيادة المعارف، والفوائد الاقتصادية، والتوسع في الحريات الفردية[1]، لأن ذلك ما أدى إلى زيادة توسع الفضاءات العمومية، التي تمثل مساحات للحرية وللعمل السياسي. وهو الأمر الذي لا تتفق فيه "حنه أرندات" مع "هابرماس"، إذ ترى أن الحداثة جعلت الفضاءات العمومية هشة بشكل خاص، ومهددة بالانقراض في عصر الحداثة المتأخرة، بل وتعد أبرز أسباب اختفائها، لأن الحراك السياسي والاجتماعي الذي يميز الحداثة، أقحم المجال الخاص في المجال العام، وأبعد الحرية عن السياسة[2]، مما أدى إلى الابتعاد عن المشاركة، في مختلف نشاطات التفكير الجماعي في الحداثة، وهو ما يجعل من الصعب على نحو متزايد، التواصل والتفاعل مع الآخرين، خاصة وأن "هابرماس" يؤكد أن عمليات فهم الفضاءات العمومية، والعمل الجماعي، تعد منعرجا حاسما لفهم الخطاب الفلسفي للحداثة[3].

ومن وجهة نظر أخرى، فإن هناك أيضا من يلقي باللوم على الحداثة، لأنها أدت إلى عدم الاهتمام بالحياة العامة والاغتراب، بعد أن كانت الأماكن العامة، تساهم في ازدهار الحياة السياسية للإنسان الحر، من خلال التصرف والتكلم في المسائل العامة، بدون قيود أو ضغوط، مع احترام معايير النقاش الديمقراطي، التي تعد من الشروط الاساسية لإقامة حوار شامل، يسمح بمعالجة القضايا الجوهرية، في ظل وجود مؤسسات المجتمع المدني، التي تعد أحد الدعائم الأساسية لبناء الديمقراطية الحديثة. وهي المعايير التي من خلالها فقط يتسنى

---

[1] جيمس جوردن فينليسون: مرجع سابق، ص79

[2] كوينتين دولا فيكتورا: مرجع سابق، ص51

[3] Isabelle Aubert : **Habermas Une théorie critique de la société**, Cnrs éditions, Pris, 2015, p16

للمواطنين اتخاذ القرارات الجماعية، التي تؤدي إلى تغليب المصالح العامة للمجتمع، على حساب النزعة الفردية، الرامية إلى تحقيق المنفعة الشخصية. لاسيما وأن هناك علاقة دائمة التوتر، بين الحداثة، بكل ما تتضمنه من ميل مستمر نحو الجديد، واعادة النظر في المألوف، وبين السلطة السياسية، التي تعمل دوما على خلق شروط التوازن، لضمان استمرارية النظام واستقراره[1].

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية النشاط السياسي في عصر الحداثة، فإن هناك من يرى أن الفضاءات العمومية، لم تعد تعكس الصورة التقليدية للتغيير الديمقراطي، وهو ما أصبح يشار إليه على أنه يمثل أزمة الشرعية في الديمقراطية التمثيلية، بسبب تحور الأدوار والمواقف، والعادات والممارسات، التي غذاها كسل الأحزاب السياسية، التي أصبحت قليلة المشاركة، ونادرة النشاط، في الحياة السياسية، مما أدى إلى تحول العمل الديمقراطي إلى روتين حياتي ومهني، أصبحت فيه المؤسسات الديمقراطية العامة أقل انفتاحا، مما زاد من ضعف المشاركة السياسية داخل الفضاءات العمومية، وهو ما يطرح بجدية مسألة إعادة التفكير في الأماكن الديمقراطية الحديثة، التي يرى البعض أنها من الممكن أن تتحول إلى أماكن تشاركية، في حال ما إذا تم جعل الديمقراطية المبنية على الاتفاق الجماعي، وسيلة في المقام الأول لاتخاذ القرارات الجماعية[2].

[1] محمد نور الدين أفاية: **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة**، أفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1998، ص164

[2] John R. Parkinson : **Democracy and Public Space** (The Physical Sites of Democratic Performance), Oxford University Press, New York, 2012, p24

## المبحث الثاني: المعايير الأساسية لتشكل لفضاء العمومي عند "حنه أرندات"

### 1. الحرية والعمل

تعد أعمال "حنه أرندات" الفيلسوفة الألمانية – الأمريكية، إسهاما هاما، في تطور النظرية السياسية، من خلال اهتمامها بمختلف المفاهيم كالحرية، والعمل السياسي، والفضاء العمومي، هذا الأخير الذي تعتبره أمرا أساسيا لتحقق وجود انساني مستوفى الشروط، من خلال مشاركة الفرد في العمل السياسي مع الآخرين. ذلك أن الفضاء العمومي "الهابرماسي"، هو إمكانية اجتماعية، يمكنها التحقق تاريخيا، عبر مشاركة تعددية للأفراد[1]، من خلال ترابط خاصيتي الكلام والعمل، وهما الآليتان اللتان تتم من خلالهما المداولات السياسية، داخل الفضاء العمومي.

ولأن الفرد يتعين عليه أن يتواصل مع الآخرين، وهو الشرط الذي يحتم على الأشخاص الالتزام بتحقيقه، من أجل تسهيل العيش مع بعضهم البعض، مما يستوجب اقرار تعددية داخل الأماكن العامة، التي تجعل العمل والكلام ممكنا داخل حدودها، وهما مفهومان يرتبطان بمفهومي "التعددية" و"الحرية". هذه الأخيرة التي ترى "أرندات" بخصوصها، أنها لا تعني مجرد التحرر من القيود الخارجية، أو من الضروريات، وإنما هي آلية تسمح للفاعلين على المسرح السياسي، أن يصبحوا قادرين على العمل، ومنه تصبح الحرية معنى وسبب لوجود السياسة[2]. إذ ترتكز نظرة "أرندات" الفلسفية والسياسية، على أن السياسة تبنى على واقع التعددية الانسانية[3]، ذلك أن الطبيعة، والوجود الانساني، هما من الموجودات الواقعية،

---

[1] كوينتين دولا فيكتورا: مرجع سابق، ص55

[2] نبيل فازيو: **الفعل، والصفح، وأزمة عالمٍ متصحّر** (في أُفق اكتشاف سياسي للانسان عند آراندت)، مؤمنون بلال حدود للدراسات والأبحاث، 2016، ص5

[3] حنة أرندت: ترجمة زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، **ما السياسة؟**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2014، ص5

والبشر على اختلافهم، هم قادرين على الشروع والبدء في العمل، أي القدرة على صنع بدايات جديدة في العالم المادي، وتلك القدرة البشرية الأساسية يملكها كل فرد.

لذا تعد الحرية في نظر "أرندات"، قدرة ذهنية للانطلاق بشيء جديد[1]، من خلال القدرة على التعبير، التصرف وخلق مساحات مشتركة، بواسطة التفاعل مع الآخرين، الأمر الذي يتطلب عددا من البشر، حتى يتواصلون مع بعضهم البعض بشأن شروط تعايشهم، لأن التعددية تعد حقيقة أساسية تتطلب الوجود الانساني، من أجل تحقق التعاون بواسطة التفاعل والتواصل، مع الآخرين في الأماكن العامة، بحيث تصبح الحياة المشتركة ممكنة، وهو ما يجعل أفعال العمل، والكلام داخل الأماكن المشتركة، ممكنا أيضا. ومنه فإنه عندما تتقاطع هذه المفاهيم، يتشكل المعنى الحقيقي للحريات المدنية، المصونة بضمانات دستورية، كما نصت عليها اللوائح الحقوقية المختلفة[2]، وهذا من أجل تحقيق التعايش بين البشر.

وعلى هذا الأساس، ترى "أرندات"، أن الفرد قادر على تحقيق حريته، عن طريق العمل النابع من نشاطه الطبيعي الدنيوي، وأن الفضاء العمومي ليس نتيجة طبيعية للتعايش البشري، بل هو اصطناعي، لكنه وفي نفس الوقت يرتكز على علاقة الانسان بالبيئة، وبالمساحات، التي تعطي الشعور بالمشاركة مع الآخرين[3]، لأن الحرية في النهاية هي مجرد خاصية يمتلكها البشر، تساعد على إضفاء الطابع السياسي الديمقراطي، داخل الفضاء العمومي، من خلال إخضاع الفكر لاختبار الواقع[4]، مما يمنح المجتمع التماسك والاستقرار.

---

[1] حنه آرنت: ترجمة نادرة السنوسي، **حياة العقل**(الإرادة)، ج2، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص225

[2] حنة أرندت: ترجمة عطا عبد الوهاب، **في الثورة**، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2008، ص202

[3] Diane Lamoureux : **Hannah Arendt, l'esthétique et le politique**, Revue québécoise de science politique, 1994, p87

[4] Francis Moreault : **Hannah Arendt : Erôs de la liberté de penser et amour de la liberté politique,** Horizons philosophiques, Volume11, No 2, 2001, p128

### 2. الذات العامة

إن الفضاء العمومي بحسب "أرندات"، هو عبارة عن ساحة لإحياء الأفعال الانسانية، فذات العمل وذات الانسان، يتم احتواؤهما وتحقيقهما، من جانب الذات العامة، أي من جانب الجماعة[1]، ذلك أن الأماكن العامة، تعطي نوعا من الواقع والمتانة للحياة البشرية، وللعلاقات التي تنشأ بين الأفراد، من خلال الأفعال التواصلية، التي تنتج بينهم. فالفضاء العمومي ليس مجرد مكان للوجود الانساني الفردي، بل هو أيضا الواقع الدنيوي، الذي يضمن ظهور المرء في الأماكن العامة، أو هو "الواقع الخارجي" الذي من خلاله يتم أيضا تأكيد هوية الفرد، لأن الفضاء العمومي في الوقت ذاته، صياغة حقيقية للحاجة الاجتماعية الأساسية، وهو من أكثر أشكال التعبير، الذي يربط أعضاء المجتمع ببعضهم البعض، من خلال دمج خصائصهم الاجتماعية النامية[2]، المشكلة للواقع الانساني.

ومنه تعتبر "أرندات"، أن "الذات العامة"، جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد الهوية الفردية، واكتشاف الذات، وهو ما يجعل أداء هويات الاشخاص داخل المساحات المشتركة فعالا، حيث ترتبط هذه الهويات ارتباطا وثيقا بالقدرة على التفاعل والتواصل الجماعي، لأن الاشخاص الذين ليسوا قادرين على التواصل أو التفاعل مع الآخرين، لن يكون لهم ظهور في الفضاء العمومي، باعتباره "مكان تشاركي"، الأمر الذي يعرض المشاركة للفشل، وهذا ما أكده "جيروم كوهن" في قوله: "أن البشر يظهرون أمام الآخرين، لكي يتم الاعتراف بهم، من خلال التمثيل في المجتمع". وهو ما يجعل من الفضاء العمومي مكان يسمح فيه بالتعرف على هوية الأشخاص، من جميع الجوانب الممكنة، الأمر الذي قد يقود في النهاية،

---

[1] فيل سليتر: مرجع سابق، ص66

[2] Oskar Negt & Alexander Kluge : Translated by Peter Labanyi, Jamie Owen Daniel, and Assenka Oksiloff, **Public Sphere and Experience** (Toward an Analysis of the Bourgeois and Proletarian Public Sphere), University of Minnesota Press, 1993, p2

إلى حدوث نوع من التقارب والتفاهم بين الأفراد، وهو ما يقودهم إلى وحدة التفكير والأهداف، وبالتالي إلى وحدة المواقف، وهو ما يشكل أداء الهوية العامة، أو بمعنى آخر، أداء ما اصطلحت على تسميته "حنه أرندات" "بالذات العامة"، التي يتم بناؤها في الفضاء العمومي.

ولأجل ذلك، أكدت "أرندات"، على أهمية "المساواة السياسية" داخل الفضاء العمومي، والتي اعتبرتها شرطا حاسما للتفاعل، رغم اعترافها أن المساواة السياسية والقدرة على العمل، قد تُقَيد في الفضاء العام، من خلال القيود الذاتية، الناجمة عن نقص في التنشئة الاجتماعية، بسبب الاختلافات في التعليم، أو اللغة، أو الطبقة، أو حتى القدرات الفردية، التي تعرض الفرد إلى فقدان الكفاءة التواصلية، مما قد يؤدي إلى تراجع المساحات التواصلية المشتركة. وهو ما دفع "أرندات" إلى المطالبة بضرورة التركيز على المساواة السياسية، من أجل تحقق المشاركة والتفاعل، داخل الفضاء العمومي، كشكل من أشكال الإدماج[1]. كما حذرت في ذات الوقت، من أن عدم تحقق شرط المساواة السياسية، يمكن أن يحدث التهميش، ليس داخل الفضاء العمومي فحسب، وإنما حتى داخل المجتمع ككل، ومنه حدوث الإنكار للآخر، سواء من خلال الاستبعاد الغير متعمد أو المقصود، مما يؤدي إلى منع الفرد من الوصول إلى الفضاء العمومي، وإلى فرص التفاعل الفعال داخله، وبالتالي حرمانه من المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى عدم تشكل "الذات العامة".

[1] Matthew Carmona : **Re-theorising contemporary public space** (a newnarrative and a new normative), Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban Sustainability, vol 8, no 4, 2015, p399

## المبحث الثالث: نظرة "نانسي فريزر" للفضاء العمومي "الهابرماسي"

### 1. التشوه التمثيلي داخل الفضاء العمومي البرجوازي

#### 1.1. التمايز الطبقي

تعد الفضاءات العامة في نظر "نانسي فريزر"، ساحات خطابية، تستطيع من خلالها الفئات الاجتماعية، تعميم وصياغة تفسيرات معارضة، بدافع حماية المصالح، وتلبية الاحتياجات، فهي بذلك تعد محاولة لترسيخ مبدأ المساواة القائمة على المشاركة. إلا أنه وفي الوقت ذاته، تشكك "نانسي فريزر" في إمكانية تشكل فضاء عمومي وفق المعايير الديمقراطية، في ظل وجود تمييز طبقي داخل الفضاء العمومي، لاسيما وأن طابع المثالية التي تصورها "هابرماس"، تكمن في كون الفضاء العمومي لا يمكنه أن يتشكل، إلا من خلال فئة خاصة دون سواها، تنتمي إلى الطبقة البرجوازية، والتي يعتبرها "هابرماس"، الجهة الوصية على المجتمع الأوربي، المخولة والقادرة على الدفاع عن مصالحه. وهي الاستثناءات الهامة، التي تحمل العديد من التناقضات، لا سيما فيما يتعلق بإقصاء الطبقات الأخرى من المشاركة السياسية.

لذا يري العديد من المفكرين، أن هناك إضعاف لدور الفضاء العمومي في العصر الحديث، بسبب طبيعة الحياة العامة البرجوازية، حيث يعتبر "هابرماس" أن الحياة العامة لفئة البرجوازيين، لها أهمية بالغة، عن الحياة العامة لباقي الافراد الغير برجوازيين في المجتمع، وأن الفضاء العمومي فريد، ويشكله رجال، ويلتقي فيه الأفراد بالتخلي عن خصوصياتهم[1]. أي أن النقاش داخل الفضاء العمومي، يقتصر على فئة دون أخرى، وعلى طبقة دون سواها، وهو ما يطرح اشكالية مخاطر استبعاد الآخرين، الذين يفترض أن لهم نفس القدر من

[1] Buket Türkmen : **Les contre-publics islamistes et kémalistes dans le processus de reconstruction de l'espace public turc**, Cahiers de la Méditerranée, no 67, 2003, p226

الحظوظ التمثيلية. لنجد أنفسنا أمام حقيقة ثابتة، مفادها أن الفضاء العمومي البرجوازي، في ظاهره يروج لخطاب المصالح العامة، بينما في الواقع العملي، هو يسعى إلى تحقيق مصالح فئة محددة، ويدافع عن المصالح الخاصة لفئة خاصة، دون باقي الفئات في المجتمع، مما يؤكد أن البرجوازية تحمل في طياتها شكل من أشكال الهيمنة الاجتماعية، التي تنشر التمييز الطبقي، رغم ادعائها تجسيد المصلحة العامة، بما يخدم جميع أفراد المجتمع. الأمر الذي يدعم مخاوف التشوه التمثيلي، داخل الفضاء العمومي.

وعلى هذا الأساس، أكدت "نانسي فريزر" أن الفضاء العمومي البرجوازي، ليس موجودا وحده، وليس البرجوازيون وحدهم من يؤطره، بل إن هناك جمهورا آخر كان موجودا منذ بداية الفضاء العمومي، فإلى جانب البرجوازيين كان هناك دوما جمهور المواطنين، وصغار الفلاحين، النساء، النخبة وجمهور الطبقة العاملة... إلخ، وهم جمهور عريض متعدد ومتنوع[1]. وهو ما يشير إلى وجود فجوة اجتماعية، حسب ما تعتقده "فريزر"، مؤكدة أن إمكانات التحرر والنقد التي يتمتع بها الفضاء العمومي البرجوازي، هي في واقع الأمر مجرد أدوات لفرض الهيمنة، التي من أشكالها الهيمنة الاجتماعية، التي تجعل من المساواة المجتمعية شرطا مستبعدا. مما يجعل الفضاء العمومي البورجوازي، مجرد أداة تغذي مبدأ التفاوت الاجتماعي، في المداولات السياسية، بما يعود بالنفع على الجماعات المسيطرة، في المجتمع دون سواها. لذا ترى "فريزر" أنه من الضروري إعادة النظر، في بعض مرتكزات نظرية "هابرماس"[2]، وهو ما دعت إليه في مقالها، الذي نشرته عام 1991، من خلال

[1] رشيد العلوي: مرجع سابق، ص22

[2] نفس المرجع، ص3

محاولتها التأسيس لنظرية نقدية جديدة، والتنظير لفضاء عمومي جديد، يتجاوز الفضاء العمومي البرجوازي[1].

فالتفاوت داخل الفضاء العمومي البرجوازي، في نظر "فريزر" يشكل تناقضا صارخا، مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية، المبنية على أساس المساواة والتكافؤ، القائم على المشاركة، على الرغم من أن "هابرماس"، يعتبر أن الفضاء العمومي مجالا عاما اجتماعيا للتواصل والتفاعل، بين مختلف الأطراف المشاركة، على تنوعها واختلافها في العالم الحديث، والذي تؤطره مجموعة القيم، التي تستوجب إقامة النقاش على نحو عقلاني، والذي يمكن أن يشمل أيضا مفاهيم العدالة، ومكافحة التمييز، التي تعد على مقربة، من قيم الإعلان العالمي لحقوق الانسان[2]. ذلك أن الديمقراطية الليبرالية، نشأت من خلال نضال البرجوازية الأوروبية، من أجل تحرير نفسها، من السيطرة المطلقة للملوك، والطبقة الأرستقراطية[3]. لذا فإن هذا التأصيل للتمايز المتزايد في المجتمعات البرجوازية، دفع بالأطراف المهمشة مثل: أعضاء الطبقة العاملة، الجنس الأنثوي، الأقليات العرقية والأقليات الدينية...إلخ، التي تنتمي إلى فئات اجتماعية غير بورجوازية، والتي يتم استبعادها بشكل غير صريح، من الفضاءات العامة، إلى احتلال مناصب ثانوية في المجتمع.

وعليه فإن الديمقراطية التداولية، التي تتألف أحيانا من الأطراف المتنازعة والمتعارضة، هي معيار للمساواة السياسية، والتي تسمح بظهور ومشاركة كل أطراف المجتمع، في عملية التداول، رغم صعوبة القضاء على التفاوتات الاجتماعية، داخل الفضاءات العمومية، وهذا ما يؤكد عليه نموذج "هابرماس" للديمقراطية التداولية، حيث أن العملية الديمقراطية في نظره،

[1] نور الدين علوش: **تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة** (من هابرماس إلى نانسي فريزر)، المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)، العددان 26-27، بيروت، 2014، ص84

[2] Cédric Terzi and Stéphane Tonnelat :**The publicization of public space,** Environment and Planning A: Economy and Space, vol 49, no 3, 2017, p530

[3] Eric Louw: **The Media and Political Process**, SAGE, First published, 2005, p38

تضطلع بمهمة برمجة الحكومة لصالح المجتمع، باعتبار الحكومة جهاز للإدارة العامة، والمجتمع بوصفه سوق مهيكل من شبكات التفاعلات، بين الأشخاص[1]. غير أن انعدام التكافؤ التمثيلي، قد يؤدي إلى عدم التكافؤ التشاركي، وهو أحد أشكال اللامساواة، الذي يعد أحد أسباب حدوث الأزمات السياسية المعاصرة، ذلك أن إقامة العدالة، تتطلب ضمان أن يكون لدى الناس "القدرة على العمل"، على قدم المساواة[2].

وبما أن الفضاء العمومي مرتبط بالسلوك السياسي[3]، فإن "نانسي فريزر" ترى أنه لا بد من العمل على التصدي لخطابات الهيمنة، والخطابات القمعية والتعسفية، المتولدة داخل الفضاء العمومي البرجوازي، من خلال فرض وجهات نظر خاصة، للفئات الاجتماعية الأكثر نفوذا وثراءا، والتي في الغالب لا تتوافق مع خطابات المتعلمين والنخب، وذوي البشرة الغير بيضاء. كما أن تعدد الهويات داخل الفضاء العمومي تعد من أهم العناصر المحفزة على المشاركة، إذ يرى "هابرماس" أن طريقة الأداء الناجح لأي خطاب، تفترض مسبقا معايير الحقيقة والشمولية والصدق والملاءمة[4]، الأمر الذي من شأنه أن يتيح فرصة المشاركة، وتبادل الأدوار في الحياة السياسية، كما في الحياة الاجتماعية، مما يعني تحقيق الاعتراف المتساوي للهويات، التي تطالب بها الحركات الاجتماعية والثقافية، كالحركة النسوية، والحركة المضادة للعنصرية[5].

---

[1] Jürgen Habermas : **Three normative models of democracy**, Constellations, vol. 1, no 1, 1994, p1

[2] Nancy Fraser : **From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Post-Socialist' Age**, New left review, 1995, p71

[3] Judit Bodnar: **Reclaiming public space**, Urban Studies Journal Limited, Vol. 52, no 12, 2015, p2093

[4] Nancy Fraser : **Foucault on Modern Power** (Empirical Insights and Normat confusions), Praxis International, vol 1, no 3, 1981 ,p285

[5] كمال بومنير: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت** (من ماكس هوركهايمر إلى أكسيل هونيث)، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010، ص116

### 1.2. الاستبعاد الجنسي

إن الدافع السياسي الكامن وراء خلق الفضاء العمومي، هو ابتكار مكان تشاركي، يلتقي فيه المواطنون، من أجل المناقشة على قدم المساواة، إلا أن هناك العديد من الاستثناءات التمثيلية، حيث يؤكد "بيار بورديو" أن: الإقصاء وجد أيضا، بين مكونات الفضاء العمومي من الذكور[1]. مما يعني أن التغلب على مظاهر التفاوت في المشاركة في الحياة العامة، والتغلب على القيود المفروضة، في نموذج البرجوازية الليبرالية، من أهم الشروط لتحقيق التكافؤ الحقيقي في المشاركة، لأولئك الذين استبعدهم هذا النموذج. إذ أنه في كثير من الأحيان، تتم عرقلة المناقشات النسوية، بواسطة البدائل القانونية التحيزية[2]، وهو ما أدى إلى تعالي الأصوات، المنادية بالحرية والمساواة، مع تكافؤ الفرص، في الاماكن العامة، التي يسيطر عليها الذكور، الأمر الذي يستوجب فصل الفضاء العمومي الذكوري البرجوازي عن الاستثناءات، التي يتسم بها[3]. مما يعني ضرورة توحيد المساحات الجماعية، والتي من المفترض أن تشكل شكلا شاملا، من التضامن الغير مشروط، بين جميع الأفراد، وأن تلعب دورا محوريا في بناء الحياة المعاصر.

وعليه فقد أصبح يرى البعض في السياق السياسي المعاصر، أن هناك توظيف للنفوذ، لدى بعض المجتمعات، بهدف تهميش فئات معينة، الأمر الذي من الممكن أن يولد الكراهية والتطرف، لدى الأجانب والفئات المقصية، لأن العرق، الجنس والطبقة، ليست بالعناصر المعزولة عن بعضها البعض[4]. مما يجعل مبدأ المساواة أمر ضروري، والذي يفرضه التنوع

[1] عزالدين عبد المولى: مرجع سابق، ص91

[2] Seyla Benhabib: **Feminist theory and Hannah Arendt's concept of public space**, History of the human sciences, vol 6, no 2, 1993, p110

[3] John Downey & Natalie Fenton: **New media, counter publicity and the public sphere**, New media & society, vol 5, no 2, 2003, p186

[4] Nancy Fraser: **Justice sociale, redistribution et reconnaissance,** Revue du MAUSS, no 1, 2004, p157

الثقافي والحضاري، داخل الحياة العامة، بسبب تنوع الهويات والمجتمعات. ذلك أن الفضاءات العامة، وخلافا لمفهوم البرجوازية، لا تمنع التنوع الثقافي، كما لا تعمل على أن تكون ساحات حضورية فقط، وإنما هي أيضا مساحات لتشكيل وإبراز الهويات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى احداث تقارب بين أعضاء الجماعات الاجتماعية الثانوية.

ومن هنا تعتقد "فريزر"، أن عدم المساواة بين الجنسين، والتي تتجلى في معظم المجتمعات، هي من أهم أشكال الهيمنة الجنسية، التي تؤدي إلى نوع من التهميش والاقصاء الطبقي، والتمييز العنصري، على غرار مختلف الأنظمة الاستبدادية، التي طالما استثنت المعدمين والمضطهدين من ذاكرة البشرية[1]، وهذا على الرغم من أن الفضاء العمومي البرجوازي، يركز على إنتاج الخطابات العقلانية، التي تمنح المجتمع إمكانية التحرر. وهو ما يبرر دفاع "الحركة النسوية"، عن المرأة ضد مختلف أشكال الإقصاء، والتهميش المتعمد، والاستبعاد الجنسي للديمقراطية الاجتماعية[2]، داخل الفضاءات العمومية، والذي من مظاهره توسيع مجال الحضور، لفئات معينة على حساب باقي الفئات، ومن ثمة إمكانية التغاضي أو التجاهل القصري لبعض المسائل، التي لا تخدم مناقشتها الفئة المهيمنة، الساعية دوما إلى قمع القوى التي تهيمن عليها، وهو الشيء المناهض للمساواة الاجتماعية والسياسية معا.

[1] حنة أرندات: ترجمة أنطوان أبوزيد، **أسس التوتاليتارية**، دار الساقي، ط2، بيروت، 2016، ص68

[2] Nancy Fraser : **Feminism Capitalism and the Cunning of History**, halshs archives, Paris, 2012, p5

### 2. الفضاء العمومي العابر للحدود

في خضم الجدل القائم، حول طبيعة ودور الفضاء العمومي في عصر العولمة، تعتقد "نانسي فريزر"، أن الفضاء العمومي اليوم، له صلة وطيدة بعصر العولمة، وبالتدفقات العابرة للحدود، من الأشخاص والمعلومات المكثفة والمتزايدة، والذي تحول بفضل التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال، إلى "فضاء عمومي عالمي"، حيث تطرقت إلى مفاهيم عديدة، مثل مفهوم الاندماج، وشرعية النقاش والمشاركة، مقابل التخلي عن الرأي العام المحلي والوطني، حيث تعتقد "نانسي فريزر"، أن تراجع دور الدولة الوطنية سياسيا، له أثره في بروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي[1]، وهو ما أدى في الأخير إلى خلق فضاءات للنقاش العام، بحيث يمكن أن يحقق جوهر الممارسة السياسية، ويتوافق مع التطور التاريخي، والتحول الهيكلي للفضاء العمومي، مما يضمن سد الفجوة بين المجتمع المدني والدولة، بفضل إمكانية العمل فيه بصورة متساوية اجتماعيا، مع وجود تنوع في الخطاب السياسي، المشحوذ بالمنافسة بشكل يعزز الديمقراطية.

كما ترى "نانسي فريزر"، أنه لا توجد إمكانية لتحقق هذه الافتراضات، إلا إذا تم تغييب المصالح الخاصة في الفضاء العمومي، التي في كثير من الأحيان تكون لصالح العنصر المهيمن، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بمفهوم صناعة المواقف، وصياغة الرأي العام، الذي من شأنه أن ينعكس على التمثيل البرلماني، في الدول الديمقراطية، ذلك أن هذا النموذج من الديمقراطية، يقتضي توليد جيل من الرأي العام الوطني، من خلال عمليات الاتصال الجماهيري، ذات الحدود الإقليمية، وباللغة الوطنية، ونقلها عن طريق وسائل الإعلام

[1] رحيمة الطيب عيساني: **مدخل إلى الإعلام والاتصال** (المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية)، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان،2008، ص189

الوطنية، مما ينعكس على المصلحة العامة للمواطنين الوطنيين، فيما يتعلق بتنظيم حياتهم المشتركة الإقليمية[1]. خاصة في الوقت الحاضر، الذي أصبح فيه من الشائع في الأوساط الأكاديمية، الحديث عن "الحياة العامة العالمية"، وكذا "الفضاءات العامة الإقليمية والعالمية"، حيث أكد العديد من الباحثين، على وجود مساحات خطابية، عبر وسائل الإعلام والاتصال، التي تتجاوز حدود البلدان والدول، وأنه توجد معالم لهذه الفضاءات، ولهذا فإن فكرة "الفضاء العام العابر للحدود" مقبولة إلى حد بعيد، وهذا ما يستدعي تطوير مفهوم الفضاء العمومي، باعتباره فضاءا للتواصل، وذلك من أجل محاولة فهم طرق، وكيفيات تشكل الرأي العام، وبالتالي تسقط الأهمية حول من يشارك، وبأية شروط.

وعلى هذا الأساس، ترى "نانسي فريزر"، أنه بات من المفترض على وسائل الإعلام والاتصال اليوم، أن تكون وسيلة لتعبئة الجهود السياسية، في الفضاء العمومي، من أجل ممارسة مكتسباته الديمقراطية، لنقد الدولة التعسفية، وبالتالي يصبح الفضاء العمومي، أداة لربط المجتمع بالسلطة السيادية، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، أين يصبح لهذه الأخيرة وظيفة مزدوجة، كانت تنحصر فيما مضى في الدور الإخباري والإعلامي، من خلال عمليات النشر والتبليغ، والتي أسند إليها دور جديد، يتمثل في العمل على تشكيل "فضاء عمومي جديد"، ينمو ويتطور، بتطور الوسائل الإعلامية والاتصالية.

ومنه فإن الساحات التواصلية، التي يجتمع فيها المتحاورون، عبر الفضاءات العمومية المجسدة لمفهوم "الحياة العامة الوطنية"، من وجهة نظر النظرية الديمقراطية، هي حقيقة لا يمكن إنكار وجودها، إلا أن الواقع التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال، فرض واقعا مغايرا، من خلال عمليات البث الفضائي "لوسائل الإعلام العابرة للحدود"، وهي خاصية جديدة، تلح على ضرورة إعادة بناء النظرية الديمقراطية "الكونية"، بالعودة إلى إعادة بناء

[1] Nancy Fraser: **Transnationalizing the Public Sphere** (On the Legitimacy and Efficacy of Public, Opinion in a Post-Westphalian World), Theory Culture & Society, 2007, p11

المفاهيم التواصلية، لأن نظرية الفضاء العمومي منذ إنشائها، حسب اعتقاد "نانسي فريزر"، ضمت مفهوم القومية أو الإطار الوطني، مما صب عليها كثيرا من الانتقادات، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الأسس الوطنية، لنظرية الفضاء العمومي، بسبب بروز العديد من المفاهيم، المرتبطة بتطور وسائل الإعلام والاتصال، مثل: "العولمة" و"التعددية الثقافية"، وغيرها من المفاهيم، المرتبطة بتشكل الرأي العام، عبر أليات النقاش العالمي الموسع، في إطار العبور عبر الحدود.

وبشكل عام، يشهد العالم اليوم، ظهور هياكل سياسية، اقتصادية، قانونية وأمنية متعددة، تشكل معالم سيادات جديدة، مثل: الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات والمنظمات العالمية، إلى جانب الهيمنة السيادية للدول العظمى، والتي لها قدرة التأثير على سياسات الدول، والتي غالبا ما أصبحت توظف الجهات الفاعلة الغير حكومية، والمؤسسات العابرة للحدود، للتدخل أو لإحداث تغيير على مستوى سياسات الدول الأخرى، التي أصبحت اليوم لا تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، وهذا ما يجعل معالم السيادة السياسية لهذه الدول غير واضحة، أو متغيرة المعالم. ومنه ترى "نانسي فريزر"، أن هذه التطورات تدعونا وبإلحاح، للتساؤل حول مآل مفهوم الفضاء العمومي الكلاسيكي، داخل الحيز الجغرافي للوطن؟ في ظل زوال الحدود وتقارب المسافات، الذي فرضته تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذا ما أردنا أن نضع تصورا للحياة العامة الوطنية المعاصرة، وهو الأمر الذي لا محالة سيتطلب حسب رأي البعض، إعادة التفكير في صياغة النظرية النقدية بشكل عام، والفضاء العمومي بشكل خاص، في ظل الاحتمالات التحررية التي تفرضها تكنولوجيا وسائل الإعلام، التي باتت خارج سيطرة الدولة، وأمام امبراطوريات إعلامية كبيرة[1].

[1] نور الدين علوش: مرجع سابق، ص89

ومن جهة أخرى، فإن اللغة الوطنية الواحدة، التي كان من المفترض أن تكون وسيلة لغوية للاتصال، داخل الفضاءات العمومية، حيث أن اللغة الرسمية للدولة، يتم تبنيها على حساب اللهجات المحلية والإقليمية، التي على الرغم من الاعتراف والاقرار بها، فقد تراجع استخدامها التواصلي، أمام بعض اللغات التي اكتسبت معنى العالمية، بسبب انتشارها بين الناطقين بغير هذه اللغة، باعتبارها لغة مشتركة للأعمال التجارية، والترفيه الإعلامي العالمي، ناهيك عن الأوساط الأكاديمية. هذا فضلا عن تسارع وزيادة وتيرة الهجرة، التي ساهمت بشكل مباشر في التنوع العرقي والثقافي، لدى العديد من الدول، والذي شكل نسيجا بشريا غير متجانس من الأفراد، متعددي الهويات والثقافات، وبهذا سقط مفهوم اللغة الرسمية، الجنسية والمواطنة، من المجتمع السياسي.

ومنه فقد بات من المؤكد، أن وسائل الإعلام والاتصال، لا تُعبِر في كل الأحوال، عن أداء وظيفة وطنية، ترتكز على العمل من أجل فرض اساليب الهيمنة للدولة الوطنية، خاصة مع زيادة التركيز وبشكل كبير على ملكية وسائل الإعلام، من قبل القطاع الخاص، داخل حدود الدولة وخارجها، وهو ما يؤكد إمكانية وجود صحافة أكثر استقلالا، وتلفزيون ذو برامج شعبوية أكثر شمولية. إذ أن هذه التطورات حسب "نانسي فريزر"، أدت أيضا إلى أفول نظرية "الفضاء العمومي للأدب القومي"، الذي كان من المفترض أن يشكل وسيلة لتشكيل الهوية الوطنية، إلا أن الانفتاح الثقافي العالمي، بسبب تلاشي الحدود الثقافية المحلية، أمام المد الثقافي العالمي، وبفعل إمكانات النشر، واتساع نطاق البث للمنتجات الثقافية، عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والأقمار الصناعية، التي باتت تؤمن الاتصال، لكامل المعمورة، وبصورة مباشر وآنية، وهو ما قد يؤدي إلى ما اصطلح على تسميته، "بالتهجين

الثقافي"، أين يصبح المرء، بحاجة إلى نهج، يمكنه أن يستوعب التمايز، الاختلاف والتفاعل، على كل المستويات[1].

إلا أن الجدير بالذكر، أنه أمام زيادة الحصص والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، المخصصة للحوار والنقاش السياسي، إلى جانب تنامي استخدام منصات التواصل الاجتماعي، عبر شبكات الأنترنت، نجد أنفسنا مرغمين، على عدم إنكار، أو إغفال دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، التي باتت تدعم مجموعة العمليات التواصلية، والتي لا يقتصر بثها على المواطنين داخل الحدود الوطنية، وإنما بثها يعبر الحدود الجغرافية والسياسية. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى عملية تجريد البنية التحتية الاتصالية، من بعض الضوابط والقيود، التي كانت تفرضها الدول مركزية الحكم والتسيير، على عمليات النشر للمعلومات، مما أعطى فرصة جديدة لتشكيل الرأي العام الحر، بفضل القدرة التواصلية للقوى الفاعلة، التي أوجدتها وسائل الاتصال الجديدة هذه، عبر منابر الحوار المفتوحة، ليس فقط من خلال الفضائيات التلفزيونية العابرة للقرات، وإنما أيضا من خلال منتديات النقاش، المشكلة في الفضاءات الإلكترونية على شبكات الأنترنت.

[1] Nancy Fraser : **Social justice in the age of identity politics,** (Redistribution, recognition, participation), Geographic thought: A praxis perspective, 2009, p79

**خلاصة:**

إن العلاقة بين المجتمع المدني، والحياة السياسية، هي في طليعة المناقشات المعاصرة، وقد شكلت إسهامات "يورغن هابرماس"، في طبيعة الجدل القائم، أين تحدث عن طبيعة المداولات السياسية، المؤسسة على مبدأ إزالة الاعتراضات والموانع، من أجل بلورة الاتفاقات، والتفاهم داخل الفضاءات العمومية، التي يعتبرها، همزة وصل بين المجتمع المدني والدولة الوطنية التي تمارس السلطة السيادية. الأمر الذي دفع بالعديد من المفكرين أمثال "حنه أرندات"، بالمطالبة بالاعتراف بالفئات المهمشة في الأماكن العامة، لأن إنكار الآخر يعني إنكارا للعمومية، أما الاعتراف بالآخر فيعد الوسيلة الوحيدة لتبلور مفهوم "الذات العامة"، الذي يعد في نظرها، السمة الأساسية لتشكل الفضاء العمومي.

في حين تحدثت "نانسي فريزر"، عن إرهاصات تشكل فضاء عمومي جديد، أقرته العولمة، بفعل التطورات المتسارعة لوسائل الإعلام والاتصال، التي خلقت مجالا مفتوحا للنقاش والحوار، ليس على الصعيد المحلي للدول فقط، وإنما على الصعيد العالمي، وهو ما عبرت عنه بمفهوم "الفضاء العمومي العابر للحدود"، وهذا في اطار صيرورة التطورات الاجتماعية والاتصالية، التي فرضت واقعا جدليا جديدا، تدخل بشكل طوعي أو قصري، في إعادة بناء وصياغة مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي، لاسيما وأن هذا الأخير بات يعاب عليه، انحصاره على الفئة الاجتماعية الأكثر نفاذا ونفوذا، المسيطرة والمدفوعة بأنانية حماية مصالحها الخاصة، على حساب باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، وحتى على حساب المصلحة العليا للمجتمع.

# الفصل الثاني

# الفضاء العمومي ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

**تمهيد:**

إن الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، خلال القرن الماضي، شكل قوة أكثر وضوحا، مقابل التأثير المتراجع للسياسة، ويتجلى ذلك في الدور الحاسم الذي لعبته ولا تزال تلعبه، وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، في ديناميات ما بعد الحداثة، إذ ساهمت في تغيير التقاليد والقواعد الصارمة، والأيديولوجيات المهيمنة، من خلال تآكل عدة أشكال من الحياة المجتمعية مثل: الحي، المقهى والنادي وغيرها، والتي كانت تعد فضاءات حقيقية للتواصل، والتي كانت تحظى بأهمية بالغة، على صعيد التفاعل الاجتماعي، السياسي والثقافي، وهذا إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. لا سيما مع احتلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري مكانة، وأهمية كبيرين لدى المجتمعات المعاصرة، في ظل الدور المتنامي لهذه الوسائل، في تطوير أليات النقد والتعبير عن الرأي، وبالتالي اتخاذ أدوار نشطة، التي من أبرزها اجبار القوى السياسية على إثارة مواضيع للنقاش عبر القنوات الإعلامية، مما يسمح للأفراد بالتعبير، وابراز ردود الأفعال، بواسطة المشاركة على المباشر، في النقاش المذاع، وعبر فضاءات إعلامية مفتوحة.

إلا أنه وفي الوقت ذاته، يري البعض أن وسائل الإعلام والاتصال هذه، استطاعت تغيير مظاهر الحياة الاجتماعية، وتحطيم الأشكال التقليدية، وذلك منذ خمسينات القرن الماضي، أين تمكن التلفزيون – أكثر من غيره من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري – من تغيير أنماط عيش الأشخاص، الذين أصبحت حركاتهم وتصرفاتهم، مضبوطة للتوافق مع مواعيد نشرات الأخبار، وبرامج الحوار والترفيه وغيرها، لاسيما مع زيادة عدد أجهزة الاستقبال العائلي. مما يجعل الإمكانيات التي أصبحت تتمتع بها هذه الوسائل، تثير العديد من المخاوف والشكوك، حول قدرتها على تحويل الجماهير إلى مستقبلات سلبية لمضامينها، مما يدحض فكرة الاعتقاد بأن الأنظمة الحاكمة هي وحدها، من يسيطر على المجتمعات.

## المبحث الأول: الأدوار السياسية والديمقراطية لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

### 1. التكافؤ التشاركي

تستمد الحكومات مشروعيتها من خلال السماح بتواجد صحافة حرة، رغم أن هذه الوساطة ليست محايدة دوما، ولكنها ضرورية في الممارسات السياسية. إذ يعد الهدف الضمني لوسائل الإعلام الليبرالية هو الفرد، الذي كان دوما أساس الوحدة الاجتماعية، والسياسية داخل التقاليد الديمقراطية، أين يمكن للمرء أن يصبح بعدا للمشاركة العامة في العمليات السياسية، مما يدعم أعضاء المجتمع السياسي، للمشاركة في تشكيل الخطاب، من أجل الوصول إلى تفاهم، من خلال تقديم تنازلات، وصياغة آراء، حول شؤونهم الخاصة والعامة. لتصبح وسائل الإعلام عبارة عن "فضاء سياسي تشاركي"، لبسط الحجج والتفاوض بشأن أداء الدولة تجاه المجتمع، وهو ما يدعم فكرة وجود مثالية في الاتصال العام، عبر وسائل الإعلام الجماهيري، خاصة عندما يكون غير مقيد بواسطة الرقابة، والذي ينشأ بالموازاة مع مثالية الجمهور، الذي تكمن قوته، في القدرة على تحقيق الإجماع الحاسم، بواسطة التواصل، الذي يعتبر ضروريا في المشاركة، في العمليات السياسية والديمقراطية.

ومنه فإن ما يتم سنه من سياسات، من أجل المصلحة العامة، يستوجب السماح للأفراد العاديين، بالمشاركة في العملية السياسية، من خلال عضوية الأحزاب السياسية والنقابات، إلى جانب الحق في التصويت والمعارضة وما إلى ذلك، في ظل مختلف التشريعات والقوانين، التي بموجبها يحصل المواطنون على حقوق، تكفل لهم إمكانية المشاركة المتساوية، في بلورة الإرادة العامة، التي تمكنهم من تقرير ارادتهم السياسية. حيث أنه بفضل وسائل الإعلام الجماهيري، يمكن تبادل الآراء والأفكار، بشأن موضوع ما، على أساس المساواة، حتى وإن كان من غير الممكن إعطاء الجميع حق متساو في التعبير عن آرائهم وذواتهم.

لقد أضحت المشاركة السياسية، خلال الفترات الانتخابية حدثا خاصا، والذي على ضوئه تبرز مختلف النماذج والممارسات السياسية، فغالبا ما يحكم تغطية البث، السعي وراء الحفاظ على فرص متكافئة في الحياة السياسية. لأنه عندما يمارس عدد كاف حريتهم في التعبير، ينشأ الإعلام الحر/ الصحافة الحرة، وبشكل أكثر عمومية تتطور ثقافة تشاركية، تعود بالفائدة والنفع على جميع المواطنين، لاسيما إذا ما تمسك الإعلاميون بمعايير المناقشة النزيهة، الأمر الذي من شأنه أن يضمن المساواة في الحصول على فرص المشاركة، في الحوار عبر البرامج الإذاعية، والحصص التلفزيونية، خلال الأيام التي تسبق الانتخابات، حيث يتم تحديد الموضوعات السياسية، على أساس المعايير المتعلقة بتمثيل كل الأطراف، وبذلك يحق للأحزاب السياسية، الائتلافات والمرشحين، الظهور والتعبير عن برامجهم وخططهم، عن طريق البرامج الحوارية، وكذا الإعلانات السياسية، التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام الوطنية.

إلا أن الصورة المنمقة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري هذه، لم تجنبها العديد من التحفظات التي أبداها "هابرماس"، حيث يرى أن وسائل الإعلام الجماهيري على أنواعها لها مستويات أخرى من التأثير العكسي، باعتبارها فضاءات شبيهة، ومجال للعلاقات العامة بين المشاهدين، تعمل على خلق مجتمع خاص، يكون فيه الأفراد مجزؤون، مما يصعب عملية تشكيل رأي عام عقلاني، يعارض السلطة القائمة. أي أنها ليست فضاءا عموميا بديلا، للنقاش العام الحقيقي، المبني على المساواة التشاركية، ذلك أن الاستنساخ الإعلامي وإعادة الإنتاج، بدأت تحل محل الأصالة، ومحل الأشياء الحقيقية التي تمثلها.

كما أنه على الرغم من الطبيعة اللامركزية، التي تتمتع بها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لدى الديمقراطيات الليبرالية، إلا أنه لا يمكن الجزم، بأن هذه الوسائل من الممكن أن تحقق "عدالة تداولية" بشكل كلي، خاصة إذا كان عدد قليل من الناس، يسعون

عبر المشهد الإعلامي إلى بلوغ طليعة الاعتراضات، على الأفكار المقترحة، والرد على الحجج التي سبق طرحها، مما قد يؤدي إلى عدم التكافؤ، الذي قد يحول دون تحقيق المساواة بشكل كاف، لاسيما إذا أعطي المتكلمون الذين يمثلون الأغلبية، تمثيلا غير عادل، في مجالس النقاش التلفزيونية .

لكن وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية لدى "هابرماس"، إلا أن الكثيرين يرون أن وسائل الإعلام الجماهيري، تمثل قوة يمكن تسخيرها من أجل الصالح العام، بالميل إلى التقليل من شأن الطبيعة المعقدة والمتناقضة لوسائل الإعلام، مما يمهد الطريق للتخلص من السيطرة المؤسسية، بشكل أكثر إيجابية، وبالشكل الذي يمكن لوسائل الإعلام من إضفاء الشرعية على الجمهور، عن طريق ايجاد حل وسط، يتمثل في توليد توافق في الآراء، بين المعارضة والمجموعات المهمشة. ذلك أن الإيمان والإقرار بمبدأ وجود اتصال جماهيري، سيؤدي لامحالة إلى وجود رأي عام تعددي، لأنه بفضل التلفزيون، أصبحت هناك إمكانية فسح المجال للنقاش العام المشترك، الذي يمكن أن يؤدي حسب البعض، إلى خلق نوع من التواصل، من خلال العديد من القنوات، وهو ما يضمن نوع من التبادل المتساوي والعمومي، للآراء والأفكار. ذلك أن النقاش عبر وسائل الإعلام، متاح لكل فرد من أفراد الجمهور، وبالتالي يصبح باستطاعة الفرد، مراقبة النقاشات والاطلاع على مختلف المواقف، عن طريق الوصول الحر، إلى قنوات الإعلام والاتصال، المختلفة والمتنوعة.

### 2. تعزيز الحريات السياسية

تعمل وسائل الإعلام والاتصال اليوم، على تعزيز المثل التحررية، لدى المواطنين، من خلال التداول والنشر اللامشروط للمعلومات، بواسطة البرامج ونشرات الأخبار. حيث يتبع مفهوم الحرية الإعلامية لدى المجتمعات الليبرالية، الاستجابة لتحرر أسواق البث، وتكريسا لحق الحصول على المعلومات ومشاركتها، عن طريق وسائل الإعلام، إذ تعد هذه الوسائل بمثابة شبكة لتبادل المعلومات، ووجهات النظر بين أفراد الجمهور، ذلك أن الطريقة الفضلى لمعرفة الحقيقة، هي التبادل الحر للآراء[1]، التي تكون بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري، والتي من خلالها أيضا يمكن قياس، حجم المساواة التمثيلية، ودرجة حرية التعبير، لدى الأفراد، لأن حرية التعبير السياسي، هي قلب المجتمع الديمقراطي، التي من خلالها يتم نقد الأداء العام للسياسيين، إلى جانب التعليق على أداء السلطات العمومية، التي لها صلة مباشرة بالأمور التي تستحوذ على الاهتمام العام.

إلا أن تحول التركيز أكثر فأكثر، على الحق في الحصول على المعلومات، إلى جانب الحق في نقل ونشر المحتوى، ساهم في وضع بعض القيود، التي فرضت على حرية التعبير، بدعوى حماية المصالح الاجتماعية، أو خصوصية الأفراد، أو حماية النظام العام، أو حفاضا على سرية التحقيقات. عوضا عن تعزيز مفهوم الحق، في ممارسة النشاط الإعلامي، وحرية التعبير، وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة الجميع على التعبير عن أنفسهم، عن طريق وسائل الإعلام البارزة، لأن الوصول الشامل إلى وسائل الإعلام، والضمانات الدستورية لحرية التعبير لا تكفي، من أجل ضمان تشكل نقاش عام عفوي ومنصف، والسبب وراء ذلك هو السيطرة المبسوطة على هذه الوسائل، ليس فقط من طرف

[1] فضل طلال العامري: **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية**، دار هلا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011، ص37

أجهزة الدولة، وإنما أيضا عبر منطق التنافسية، الذي يفرضه السوق الحر على الأفكار، وعلى حرية التعبير، الأمر الذي كان له تأثير عكسي، على الصحافة وقوانين الإعلام.

ومنه يرى بعض المفكرين، أن التعبير السياسي عبر وسائل الإعلام الجماهيري، خاصة تلك الوسائل الإعلامية الوطنية، التي تقبع بشكل مباشر تحت سيطرة السلطة والأنظمة الحاكمة، تخضع لمجموعة واسعة النطاق من التدابير التنظيمية، من أجل التمسك بمعايير معينة في النقاش السياسي، من خلال آليات الرقابة، التي تؤدي إلى تقييد أنواع معينة من المحتوى المتعلق بالتعبير السياسي، أو تقييد طرق توزيع الأدوار، لضمان أو تعزيز أنواع معينة من المضامين التي يتم بثها، مثل الأخبار والشؤون الجارية، التي تعبر عن المواقف الرسمية لأجهزة الدولة. خاصة وأن الحكومات هي الجهات الأكثر فاعلية، والتي هي أيضا المسؤول المباشر عن تقييد حرية التعبير، وهو التهديد الرئيسي، الذي ينظر إليه الكثيرون، على أنه المتسبب الرئيس في انهيار الفضاء العمومي، وهذا ما يتسبب في فقدان التنوع في المحتوى، الذي تنشره وسائل الإعلام، على الرغم من الزيادة الكبيرة، في قنوات البث المتاحة.

ومن وجهة نظر أخرى، تعد السياسة عملية تواصلية، وهذه الخاصية أصبحت أكثر وضوحا في عصر الاتصال الجماهيري الحالي[1]. لذا بات من المتوقع أن تصبح المناقشة العامة ذات طبيعة تداولية، لاسيما عندما يُطلب من الجمهور التعبير عن إرادته، ومنه، فإن الدور الأساسي للإعلام، هو تهيئة الظروف للنقاش العام، من أجل ترسيخ السمة الثابتة للخطاب الديمقراطي المعاصر، إذ يتيح الإعلام للجمهور فرصة الكشف عن الوقائع، وتحدي الأفكار، وبالتالي تصبح الرقابة، آلية تضطلع بمصالح الشعب، باعتبارها قوة مضادة تحد من نطاق الانحراف، من جانب السلطة القائمة، بوصفها هيئة مسؤولة، ومهمتها الرئيسة،

[1] Gilles Gauthier : **L'argumentation stratégique dans la communication politique** (le débat télévisé L'Allier-Bertrand), Politique, no 17, 1990, p114

الكشف عن المعلومات، التي لا ينبغي أن تظل مخفية أو مطموسة. إذ تنص معظم العهود الدولية، والتشريعات الإعلامية، على أن حرية التعبير، التي تشمل حق إبداء الرأي، واستيفاء المعلومات والأفكار، نقلها وتداولها، يجب أن تكفل من قبل الجهات الحكومية، وكل السلطات السياسية والإعلامية.

فقد بات المجتمع الديمقراطي ينظر إلى مفهوم الصحافة، من المنظور الاجتماعي والسياسي، على أنها السلطة الرابعة، الوحيدة والقادرة على ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومة[1]. لذا يرى العديد من الأساتذة، والباحثين المعاصرين، أمثال الأستاذ "عشور فني" (استاذ وباحث في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3) في مقاله المنشور على موقعه، بأن: "مجيء وسائل الإعلام الجماهيري (خاصة الصحافة)، أعطى "للفضاء العمومي" امتدادا جديدا مهما، فصارت وسائل الإعلام تمارس الوظيفة النقدية، التي بدأتها النوادي النخبوية، فمع بروز الإذاعة في العشرينيات من القرن العشرين، ثم هيمنة التلفزيون منذ الأربعينيات، أضحى لوسائل الإعلام نفوذا جديدا، على وعي الجمهور، وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيري أكثر فعالية"[2].

الأمر الذي يحتم علينا في نهاية المطاف تغيير نظرتنا السلبية، لوسائل الإعلام بشكل عام، والتلفزيون على وجه الخصوص، فهو ليس قوة قاهرة، ولا يجسد الشر، لأن وسائل الإعلام لا تعمل على تدمير الفرد، ولا "الفضاء العمومي"، بل إنها تعمل بدلا من ذلك، على بناء فردانية ما بعد الحداثة، بالموازاة مع بناء الآليات السياسية، والأيديولوجية لديمقراطيات ما بعد الحداثة، استجابة للرغبات الفردية، في تحقيق الاستقلال الذاتي، والتعبير عن النفس، الذي من الممكن أن يسهم في دينامية الحركات الاجتماعية المشحوذة عاطفيا.

---

[1] محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص101

[2] عاشور فني: **تحولات الفضاء العمومي وآليات السيطرة**، شوهد يوم12.12.2018-10:00/http://www.fenni-dz.net

### 3. تكريس الديمقراطية

إن مفهوم "الديمقراطية"، يستخدم عادة للإشارة إلى حقوق ومسؤوليات المواطنين في الأنظمة الليبرالية، والتي تعني إرادة الشعب، التي تنعكس في التمثيل الديمقراطي للنواب، وفي مختلف المجالس المنتخبة، مما قد ينطوي على ضمانات بطريقة تخدم أو تمثل الشعب، وهذا ما ينطوي عليه مفهوم "هابرماس"، الذي يؤكد فيه أن النموذج المرغوب فيه للديمقراطية، هو الذي يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم، وانتماءاتهم الثقافية والعرفية، ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع، وهذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس، إلا إذا ارتبط بالمناقشات العمومية[1].

فمن المسلم به أن تبلور النقاش، يتم داخل مؤسسات سياسية كالبرلمانات، وأخري اجتماعية، كالنقابات، الجمعيات، الرابطات وغيرها، التي تجمع بين الخطابات والبرامج، وتحدد المشاكل والمطالب. إلا أنه ومع ذلك فإن شروط عملية التنازع لا تعتمد إلا على أقوى المنظمات، لاسيما السياسية، خاصة عندما تواجه بعضها البعض، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري، التي تتيح فرصة تقبل الآخر، مما يفضي إلى تبني مختلف الأفكار المبررة والصحيحة، ووجهات النظر الأكثر استنارة، ما ينجم عنه اعتناق آراء حقيقية، وهو ما من شأنه أن يرسخ مبدأ "الديمقراطية التداولية"، الرافضة لجميع أنواع الهيمنة، التي تستند إلى التنظيم الذاتي، وهذا بفضل قيام عدد من الصحفيين والإعلاميين المهنيين في مجال الاتصال الجماهيري، من كسر هذه الهيمنة، بشكل يمكنهم من المساهمة في حسن إدارة وتسيير الحوارات السياسية، أو المناقشات العامة، عن طريق اختيار المواضيع، وانتقاء المتحاورين، مما يحتم عليهم التنازل، عن أدوارهم الرئيسية كحراس بوابات، لصالح النقاش السياسي الأصيل.

[1] أبو النور حمدي أبو النور حسن: مرجع سابق، ص189

لذا فقد بات من الواضح أن وسائل الاتصال الجماهيري، باتت تلعب دورا أساسيا، في بناء النسيج السياسي للديمقراطية الحديثة، لأنها أكثر الوسائل المتاحة والأكثرها انتشارا[1]، حيث أصبحت هذه الوسائل تؤدي دورا حاسما في العملية السياسية، ذلك أن النظام السياسي يتطلب نوع من الاتصال مع المواطنين للحصول على التأييد، لاسيما في ظل تعاظم دور وسائل الإعلام في صنع السياسة لدى الدول الغربية، بفضل توافق عام حول دور التلفزيون في المجتمع، وقبول عام لاستقلالية البث التلفزيوني كمبدأ سياسي[2]، أين بات هذا الأخير يحتل موقعا مركزيا، بفضل قدرته على تحقق المناقشات الديمقراطية، التي تأخذ على عاتقها التطرق للمسائل ذات المصلحة العامة، التي لها معنى أوسع من المصطلح.

ومنه فإن تطور الديمقراطية الجماهيرية في البلدان الغربية، يتزامن تاريخيا، مع تعزيز وسائل الإعلام الجماهيري لمكانتها الاجتماعية، باعتبارها مؤسسات مهيمنة في الفضاء العمومي[3]. إذ تساهم في تقويض سلطة النخبة، والحد منها، إلى سلطتهم المجردة، وكذا العمل على تحرير القيود المفروضة على البث، لتشجيع المنافسة، وفقا لقوى السوق، واستجابة لمطالب الجمهور، في فسح المجال أمام تبلور النقاش، وتشكل المشاركة العامة لدى المواطنين، عبر عملية التواصل السياسي، وهي صورة شبيهة بالفضاء العمومي الذي تبنى العلاقة فيه بين السلطة القائمة والمواطنين.

وعليه أصبحت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في نظر البعض، تعد امتدادا للعلاقة القائمة بين الديمقراطية، والفضاء العمومي، الذي يعد حسب تعبير البعض، "نظاما

---

[1] إدوين إمري، فليب هـ. أولت، وارين كـ. آجي: ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم، **الاتصال الجماهيري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص34

[2] أندرياس جرن والد وآخرون: ترجمة حازم سالم، **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا الاصلاح 14، القاهرة، 2005، ص22

[3] Peter Dahlgren & Colin Sparks : Traduit par Marc Abélès, Daniel Dayan et Eric Maigre, **L'espace public et les médias: une nouvelle ère?,** Hermès, no13-14, 1994, p243

ديمقراطيا مفتوحا"، لكافة المواطنين الأحرار، الذين يرغبون في المشاركة في الحياة السياسية، إذ تظهر علاقة التعدي جليا، بين الفضاء العمومي البرجوازي، ووسائل الإعلام الجماهيري، خاصة وأن الديمقراطية الإعلامية ترتكز على إنشاء نظام إعلامي حر، يقضي بتنوع الأصوات والآراء، التي تؤدي إلى توطيد النقاش المستنير، وتعزيز مختلف الروابط بين الأفراد. ذلك أن القدرة النقدية والتأملية، تمكن الانسان، ليس فقط من فهم ذاته، وتشكيل رؤية عميقة بها، بل أيضا الدخول في علاقات اجتماعية، تعمق من هذه الرؤية، من خلال انخراط الذات مع غيرها[1].

لذا فإنه من أجل تحقيق ديمقراطية شاملة ومتكاملة، لابد من وجود إعلام مهني، مستقل وتعددي، يعمل على تحقيق الوصول إليه من قبل الجمهور، ما يجعل منه بعدا حيويا في العملية السياسية، ينبغي عليه وضع حد لسيطرة، رجال المال والسياسية، وهو الأمر الذي من الممكن أن يؤدى إلى تشكيل ثقافة سياسية، تقوم على مبدأ تعدد الأصوات، التي تؤدي في نهاية العملية السياسية، إلى تعزيز المشاورات العامة، التي بواسطتها يمكن انتقاد المسؤولين والسياسيين، والتعليق على المسائل السياسية بشكل علني، الأمر الذي يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي، مستوفى الشروط والأركان. ومنه فإن إحياء النموذج الديمقراطي للفضاء العمومي "الهابرماسي" يصبح ممكننا، من خلال تفعيل دور الأماكن العامة، كالأكاديميات، المنتديات السياسية، والدور الأدبية وغيرها، والتي يتم استغلالها بشكل مكثف من خلال النشر عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، كالصحف، الإذاعة والتلفزيون.

[1] اليامين بن تومي: مرجع سابق، ص194

### 4. تشكيل الرأي العام

لقد تعددت كتابات "هابرماس"، حول التطور التاريخي لمفهوم ومعنى "الرأي العام"، في كل من انكلترا، فرنسا وألمانيا، وهو مفهوم يقصد به قدرة الجمهور، على إصدار الأحكام وتبني المواقف، أيّ أنه جمهور قادر على التعبير وإبداء الرأي. ذلك أن الرأي العام، هو ما يصل إليه المجتمع الواعي، بعد تقليب وجهات النظر المختلفة والآراء المتعارضة[1]. ومنه فقد خلصت "إليزابيث نويل نيومان" في دراستها الاجتماعية، حول تطور الرأي العام، إلى أن الأشخاص القادرين على التعبير، مسؤولون عن آرائهم، بشأن قضايا المجتمع، غير أن الصور النمطية للجمهور، تغذي استراتيجيات الإقناع والتلاعب، والتي تعد من الآليات التي تنتج الرأي العام، الذي تساهم الفئات الاجتماعية في نشوئه وبلورته. لذا فإن الرأي العام في معناه هو استخدام فكرة، تساعد الناس على تبسيط الواقع، مقارنة مع الأحداث الحاصلة. أما على المستوى الاجتماعي على سبيل المثال، فالرأي العام هو عملية نشر المعايير، التي تساعد على خلق الحكم الفردي، وصياغة الخطابات التي تؤدي إلى تشكيل رأي عام. إذ يموقع "هابرماس"، خطابات المواطنين، باعتبارها تشكيلات لرأي، قادر على التأثير في المؤسسات[2]، وهذا بالاستناد على رغبة، وقدرة الفرد على تغيير الواقع.

وعليه فإن العناصر التي تسهم في تشكيل رأي عام، يمكن أن تنجم عن مجموعة المعوقات السياسية، والحواجز الاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل النفسية، وكذا ضغوط الحياة اليومية ... إلخ، وهي العناصر التي لها عمق اجتماعي، وبالتالي فإن الرأي العام، يتكون من مزيج من الطموحات، الأحكام، المعتقدات والعواطف، التي لا تفتأ تنتشر وتعتنق

[1] مصطفى يوسف كافي: **الرأي العام ونظريات الاتصال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص22

[2] كوينتين دولا فيكتورا: مرجع سابق، ص56

تدريجيا من جانب جميع الأشخاص[1]. ومنه فإن الرأي العام، يعد من العناصر التي يمكن أن ينظر إليها على أنها حصيلة التواصل، داخل شبكات العلاقات الاجتماعية، المنتجة للآراء، بواسطة التداول الحر للأفكار والمعلومات.

وبالمقابل يمكن أن يستند الرأي العام، ببساطة إلى الحق الفردي في حرية التعبير، في ظل القوانين الإعلامية، المنظمة لمهنة الإعلام، فيما يخص المناقشة المشتركة. إذ جادل "هابرماس" حول مساعدة الصحافة على صياغة مشاعر سياسية مشتركة، تسمح للمجتمعات الحديثة بدمج أخلاق المجتمع مع عقلانية الدولة[2]. لاسيما وأن الأماكن العامة في الحياة المعاصرة، أصبحت أكثر تنظيما، في صورة وسائل الإعلام، التي زيادة عن إمكانيتها في المساهمة في إعادة تشكيل الجماعة، فإنه بإمكانها أيضا أن تتحسس الرأي وتبرزه، ذلك أن الخطاب التلفزيوني، لا يكتفي بنشر الرسائل فقط، وإنما يسهم في تشكيل الواقع أيضا[3]. مما يعني أنه ليس لدى وسائل الإعلام، الحق في الحكم أو إبداء الرأي، ولكن يمكنها أن تعمل على تنويع المصادر، لتلبية الاحتياجات، من أجل ترك حرية الاختيار للجمهور.

وهكذا تصبح وسائل الإعلام الجماهيري مفيدة، عند استطلاعات الرأي، لمعرفة السلوك الانتخابي المحتمل، وأخذ فكرة عن نتائج الانتخابات. وهو ما يساعد الأحزاب السياسية، والجمعيات المدنية وغيرها، التي تعتمد في علاقتها بوسائل الإعلام والاتصال، على توليد نوع من "الرأي شبه العام"، داخل الفضاءات العمومية، بواسطة التعبير الحر عن الآراء، والإسهام في مناقشات عامة وعقلانية، ومن ثمة إثراء العمليات السياسية والانتخابية. الأمر الذي جعل "نانسي فريزر"، ترى بأن وسائل الإعلام يمكن أن تسهل عملية التعبير،

---

[1] هاني الرضا، رامز عمار: **الرأي العام والإعلام والدعاية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2013، ص19

[2] Jack Rosenberry & Burton St. John III **: Public Journalism 2.0** (The Promise and Reality of a Citizen-Engaged Press), First published, Routledge, New York, 2010, p34

[3] تيسير أبو عرجة وآخرون: **وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، منشورات جامعة البتراء، ط1، 2013، ص204

عن المصالح السياسية، والاجتماعية المختلفة، عن طريق التفاوض، مما يدعم تطور الرأي العام، الذي بدوره يحد، من توغل السيطرة البيروقراطية والسياسية، في حياة المجتمعات الحديثة، التي يعد الإعلام فيها ضرورة ملحة، لبناء المجتمعات المدنية[1].

إن الفضاء الذي تتيحه وسائل الإعلام الجماهيري، لمناقشة القضايا التي تهتم بتنظيم الحياة الاجتماعية وتطويرها، عن طريق تبادل الأفكار والآراء، الغاية منه هو محاولة اضفاء الشرعية على ما يتأسس ويتقرر في المجتمع، من فكر ومناهج، لبناء الواقع وادارته[2]. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق رأي عام، ناتج عن عمليات التواصل، سواء داخل المجموعات الصغيرة كالأسرة والمدرسة، أو داخل مؤسسات المجتمع خاصة السياسية، التي تسعى وسائل الإعلام دوما لتسليط الضوء عليها، من أجل تشكيل أراء الجماهير حولها، باعتبار أن الجمهور بناء مستقل، لا يجوز إخضاعه لرقابة المؤسسات السياسية، والذي من شأنه احداث تغييرات – ولو جزئية – على الساحة السياسية والاجتماعية، لأن التعبير عن الآراء بواسطة وسائل الإعلام، التي تدعم على نحو فعال إمكانية تشكل الرأي العام، ضد السلطة أو الوضع القائم، هو ما يدفع في كثير من الأحيان بالحكومات إلى تقييم الآراء المتولدة عن هذه الوسائل، وما إن كانت عبارة عن رأي معبر عنه من طرف الشعب، يترتب عنه اتخاذ تدابير وإجراءات من نوع ما.

---

[1] رانده عاشور عبد العزيز بسيوني، **دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية**، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2014، ص7

[2] عبد الله الزين الحيدري: **الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، ع12، السعودية، 2014، ص106

## المبحث الثاني: معضلة النقاش السياسي داخل التلفزيون

### 1. حقيقة النقاش عبر برامج الحوار التلفزيونية

منذ حوالي قرن من الزمن، أشار "والتر ليبمان" إلى أن مهمة الصحافة مشوشة، لأن النقاد يتوقعون أنها ستعوضنا عن كل ما لم يكن متوقعا ... وأن نظرية الديمقراطية، التي تسعى إلى تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام اليوم، تحتم بموجبها على الصحفيين، تهيئة الظروف المناسبة للنقاش العام. وهذا يعني أن المتوقع، هو أن تضع وسائل الإعلام الجماهيري، معايير عالية للنقاش والتشاور، حيث يعد مفهوم التشاور، من المفاهيم المركزية، لأنه يعطي للفرد حق النقد، في اطار "فضاء عمومي ديمقراطي"، يكون فيه الحق متكافئا بالنسبة للجميع[1]، وبالتالي فإن تشكل هذه المعايير، يعد جزءا لا يتجزأ من المشروع السياسي، الذي يتمثل في الاعتراف بحق الأفراد في التعبير، ولو بشكل غير مباشر، أو غير كامل، أو حتى متقطع.

إلا أنه بالرغم من الإمكانيات الكبيرة لوسائل الإعلام، في تنظيم النقاش العام، فإنه من غير المرجح أن يكون الظهور على نحو كاف، أو متساو ومكفول، مع ضمان تبادل الأدوار، لأن هذا التنظيم وهذا التبادل، قد يخضع إلى سلطة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية معينة، تسعى لخدمة مصالحها الخاصة، حيث يمكن لعدد من الفاعلين القيام بممارسة الضغط، على وسائل الإعلام الجماهيري بشكل مؤثر وقوي. وهنا تبرز الحاجة إلى الصحافة المهنية، التي تنجم عن الحاجة إلى القيام بتحقيقات تكشف الحقائق، وعن الحاجة إلى الاختيار المناسب لمحتوى وسائل الإعلام، من خلال عقلنة عملية الانتقاء، التي طالما كانت ذاتية، وغير قابلة للتفاوض. وهذا من خلال تكريس المثل العليا لمهنة الصحافة، التي

[1] محمد الأشهب: مرجع سابق، ص75

تعكس بشكل كبير دورها في المجتمعات الديمقراطية. أين أصبحت المداولات الديمقراطية عبر وسائل الإعلام الجماهيري، تتمتع بشروط مسبقة وعديدة، أهمها تعميم المواقف التي صيغت، مع تحقيق المساواة، من أجل ضمان عدم تهميش أي وجهة نظر. إلى جانب الاستجابة للمناقشات وللآراء المتضاربة بشكل فعال، وكذا خلق تآلف واضح عن طريق التبريرات والتبريرات المضادة، والحجج التي تقابل الحجج، للإيفاء الاستدلالي بمتطلبات الحقيقة[1]، التي تتطلبها الطبيعة التداولية والديمقراطية.

وعليه بات من الملاحظ أن دور وسائل الإعلام قد توسع، من وسائل لضمان العمل الأساسي لهذه الوسائل، والمتمثل في جمع وإعادة إنتاج المعلومات الموثوق بها، لتصبح أماكن للنقاشات العامة، وتصير منابر ومنتديات للحوارات السياسي، علاوة على كونها مصادر للترفيه، ووسائل للإعلان، وأدوات للدعاية، ومساحات للإنتاج الثقافي، وبؤرة لتجمع الهويات، وهذا بعد أن كانت الغاية الوحيدة من إنشائها، هو تكريس عملية الإبلاغ والإخبار، من أجل إحداث فرق بين الحقائق والآراء. لذا فقد أصبح من الواضح، أن مؤسسو النظم البرلمانية في القرن الثامن عشر، مثلهم مثل منظري الديمقراطيات التمثيلية في القرن التالي، قد أدركوا أن سيادة الشعوب، وحرية الصحافة هما أمران مترابطان تماما، وهذا عن طريق دعم حق المواطنين في التعبير، عبر الفضاءات الإعلامية المتاحة، التي تعمل على خلق سياق سياسي، يمكنهم من ممارسة حقوقهم السياسية.

ومن هنا يرى البعض، أنه من الضروري أن تكون هناك مؤسسات إعلامية مستقلة، يتمحور دورها الأساسي، في ابراز الحقائق والآراء، والتي يجب أن تكون متاحة للجميع، لأن الصحافة من المفترض أنها تعمل وباستمرار على استنفار القوى المستنيرة، وتحفيز الفاعلين في المجتمع، كون أن الإعلام يجمع بين المصالح، والمذاهب الفكرية، لأنه من خلال

[1] يرغن هابرماس: ترجمة حسن صقر، **المعرفة والمصلحة**، منشورات الجمل، ط1، كولونيا – ألمانيا، 2001، ص372

الصحافة تتحدث المصالح معا، دون رؤية بعضها البعض، وتتفق عن طريق التواصل، خاصة وأن وسائل الإعلام اليوم، لم تعد تحتكر البث الجماهيري، وعملية اختيار المضامين، من خلال العمل على زيادة المساحات، المخصصة للرسائل الإعلامية، وهو ما نتج عنه تقليص للسلطة الفردية لحراس البوابات، في عملية اختيار المحتوى.

لذا فإنه من البديهي أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لم تعد الفضاءات التعبيرية الوحيدة اليوم، التي تناقش فيها وجهات النظر المختلفة، خاصة السياسية والفكرية، إلا أن هناك أسباب كثيرة، تدعو إلى الترحيب بإضفاء الطابع الديمقراطي، الذي يعزز دور ومكانة الإعلام الجماهيري، وهذا من أجل ضمان الآراء المدعومة بالحجج العقلانية، التي يتم التعبير عنها، وعن مختلف وجهات النظر، التي تتحدى بعضها البعض، على نحو فعال. وهذا من خلال إعطاء الجماهير، فرصة تكوين أحكامهم الخاصة، عن طريق تكريس مبدأ الحق في التعبير، وهو الدور الرئيسي والطبيعي، لهذه المؤسسات الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية، التي تعمل بدورها على حماية حرية الإعلام، على النحو المنصوص عليه، في مختلف الدساتير والتشريعات، ومدونات الممارسة الصحفية، وفي الأعراف الاجتماعية، التي تدين الانجراف، وتشجب التضليل الإعلامي.

وعلى هذا الأساس، يرى منظرو ما بعد الحداثة، أن المجتمع ليس مجزئا وغير متجانس، كما وصفه "هابرماس"، بل هو أكثر انفتاحا ويتمتع بلامركزية الرغبات والهويات، وهو ما يفترض بوسائل الإعلام أن تبرزه، من خلال المناقشات التي يديرها الجمهور، في البرامج الحوارية. لذا فقد كان من المتوقع أن يؤدي الانتقال، من التركيز على البرامج النخبوية، إلى الاستجابة السريعة التي تسمح بمشاركة أوسع للجمهور، إلى إحداث تغييرات داخل وسائل الإعلام، وفي الترتيبات الاجتماعية، والسياسية التشاركية. باعتبار أن الصحافة من أكثر المؤسسات تجسيدا للديمقراطية، إذ أنه بفضلها يتم تحديد أعلى مستوى للتفكير–

ذاتي نقدي– وهو الذي يفرض على كل المشاركين، تحمل شكل من التنافر المعرفي، كي يتمكنوا من استيعاب مواقف الآخرين[1].

وفي خضم تنامي الاعتقاد، بأن الفضاء العمومي يكمل الفضاء الحكومي، المنظم قانونا، والذي يتألف من الفروع التشريعية، القضائية والإدارية[2]، يمكن القول أن وسائل الإعلام والاتصال أصبح لها اليوم، دور حيوي في المجتمعات المعاصرة، من خلال نشر المعلومات وتعميمها، ومنح فرص تكوين الآراء، والطعن فيها، مع إمكانية تهيئة الأجواء، وتوفير الشروط المناسبة للمناقشة العامة، واللازمة لتشكيل الإرادة الجماعية، عن طريق برامج الحوار، التي يمكن أن تكون منبرا للنقاش النقدي، حول القضايا السياسية، والاجتماعية المعاصرة، مع إمكانية توفير فرص للتعبير، عن الهويات الاجتماعية المتنوعة، على الرغم من أنه، يمكن لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، أن تمارس تأثير عكسي، على الطريقة التي تتشكل بها الإرادة الفردية، من خلال تشويه الآراء، وتزييف الحقائق.

وهذا ما جعل "نانسي فريزر"، ترى أن هناك بعض العوائق، التي تعوق التكافؤ التشاركي وإجراءات صنع القرار، التي قد تؤدي إلى تهميش بعض الاشخاص بشكل منهجي[3]، خاصة عند عدم اعطائهم فرص للتعبير، عن مواقفهم في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. وهو ما جعل البعض يعتقد أن صحافة القرن الواحد والعشرين، لا يمكن أن تكون مجرد قناة تنقل المناقشات العامة، لأنها ترضخ تحت وطأة حراس البوابات، الذين يتحكمون في أدوات الاختيار، والذين يعدون جزءا لا يتجزأ من الاتصال الجماهيري.

---

[1] مات شيدي: ترجمة مصطفى حفيظ، **الدين في الفضاء العام** (حدود مقترح هابرماس وخطاب أديان العالم)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017، ص4

[2] Ciaran P Cronin and Pablo De Greiff: **The Inclusion of the Other**, **Studies in Political Theory**, Massachusetts, 2000, p XVII

[3] Nancy Fraser: **Recognition without Ethics?**, Theory Culture & Society, Vol 18, no 2-3, 2001, p40

## 2. أزمة النقاش العقلاني في البرامج السياسية التلفزيونية

لقد أكد "هابرماس" في ما مضى، أن الفضاء العمومي متأصل وموجود، إلا أن التلاعب في وسائل الإعلام أيضا موجود، وهذا بسبب تطور أساليب الاتصال والإعلام، التي غيرت وظيفة التبليغ والعلن، وسلبتها دورها النقدي، حيث أصبحت لا تهدف إلاَّ إلى إظهار بعض الحوادث، القضايا والأفكار، بل وتسعى إلى اخفاء ذلك عبر الإظهار، أي أنها تسلط الضوء أكثر من اللازم، على واقعة أو حدث معين، ليصرف النظر أو الاهتمام، عن الحدث الذي يراد اخفاؤه، أو دفن هذا الأخير، وسط سيل من المعلومات والأخبار، بحيث لا يلفت النظر[1]، الأمر الذي جعل العديد من المفكرين، يطالبون بإعادة النظر في برامج الحوار التلفزيونية، التي تفوق فيها التمثيل والظهور، عن النقاش العقلاني، بسبب التلاعب بالعقلانية، من قبل سلطة تتميز بالقدرة على الإقناع.

ومنه يرى البعض أن ظهور وسائل الإعلام والاتصال كمنابر للنقاش السياسي، جاء على أنقاض أزمة الفضاء العمومي البرجوازي، الذي هو بالأساس انعكاس للأزمة الديمقراطية التمثيلية، الناجمة عن انكماش دور المؤسسات التقليدية في المجتمع، كالأحزاب، الاتحادات، والنقابات العمالية، التي انتابها الوهن السياسي، وهو ما أدى في نظر الكثيرين، إلى النفور الجماعي من السياسة. الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة إعادة التفكير، في تشكيل الفضاءات العمومية، من حيث تنشيط المنظمات السياسية، والممارسات الخطابية، المدججة بالحجج العقلانية، إذا ما اعتبرنا أن السياسة، هي آلية تداولية، يمكن بواسطتها التصدي لسطوة المنظمات الرسمية.

لكن وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام لهذه الوسائل، باعتبارها تمثل تهديدا أو خطرا كامنا، على الديمقراطية الحديثة، بسب قدرتها على التأثير بصورة مباشرة على النقاش

[1] نصر الدين لعياضي: مرجع سابق، ص52

السياسي، لاسيما في ظل الحداثة التي أصبحت توصف كحياة مشيأة، مستغلة وموضوعة تحت تصرف التقنية[1]. فإن البعض الأخر يرى أن وسائل الإعلام، تساهم اليوم وبشكل كبير في تنوير الأفراد، فيما يتعلق بالبرامج السياسية، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين، عن منتخبيهم، وهو ما يمكن أن يعزز باستمرار التنوع في الآراء والقناعات، مما يؤكد أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تعمل على تدهور الديمقراطية، ولا الفضاء العمومي، وإنما الأحزاب السياسية هي في حقيقة الأمر من فقدت قوتها في التأثير، وأن الدور التقليدي للصحافة لا يزال قائما، وهو دور الوسيط للآراء العامة.

إلا أنه ومن وجهة نظر أخرى، فإنه لا يمكن التغاضي عن التغييرات التي قد تهدد دور الصحافة، كمؤسسة للنقاش العام، ودورها السياسي التقليدي في النظم الديمقراطية، رغم أن المتفائلين توقعوا أنه سيصبح لوسائل الإعلام الجماهيري، دورا محوريا في عملية تنشيط النقاشات المفتوحة، التي يتحكم فيها المواطنون بزمام النقاشات الجماعية، مع فرص التعبير عن الذات، داخل حيز وسائل الإعلام، الذي أصبحت إمكانية الوصول إليه اليوم متاحة أكثر، خاصة في ظل انتشار قنوات الاتصال، وهو كفيل بأن يجعل من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري معاول بناء للديمقراطية، لا معاول هدم لها، وهذا رغم التنظيم الرسمي لوسائل الإعلام الجماهيري، من خلال قانون الإعلام، وكذا التنظيم الغير رسمي، الناتج عن سطوة القوى السياسية والاقتصادية، على النشاط الإعلامي.

غير أنه يجدر الاعتراف، بأن هناك فجوة كبيرة بين المشهد الحقيقي، والرؤية المثالية، من الجدل والنقاش العقلاني، الذي قد تعجز وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عن تحقيقه، لأن الدور الذي يضطلع به الإعلام هو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد. لذا كانت هناك العديد من التحذيرات حول عواقب، ومخاطر تدخل وسائل الإعلام في المشهد الديمقراطي،

[1] هابرماس: ترجمة فاطمة الجيوشي، **القول الفلسفي للحداثة**، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995، ص516

خاصة وأن القنوات التلفزيونية، تنطلق من منطلقات أيديولوجية ومهنية، وتسعي لتحقيق سياساتها، وفق برامج وخطط محددة[1]، فضلا عن وجود مخاطر أكبر، تنطوي على تشويه السمعة، وفقدان أو سحب الثقة، من الشخصيات والمؤسسات السياسية.

وبما أن الحركات الاجتماعية، تعد انعكاسا للرغبات الاستقلالية لدى الأفراد، وطريقة للتعبير عن الذات، فقد أصبح من الصعب فصل هذه الحركات عن الظواهر والأحداث الإعلامية، لأن وسائل الإعلام أصبحت تحاول صناعة الفضاءات العمومية، وفق معايير ونماذج خاصة، من خلال محاولة إعادة تنظيم المجتمعات، عن طريق محاولة تشكيل وبناء الأيديولوجيات. لنجد أنفسنا نتعامل مع ثقافة تتميز بالبعد عن التحاورية العقلانية، وهو ما يعكس التشكيك المتزايد حول السياسة المرتبطة بالأيديولوجيات، خاصة أمام عجز الحكومات، على التعامل مع المشاكل الأساسية، كالبطالة والفساد، التي تشجع على عدم الثقة في المنتخبين، مما يؤدي إلى انفصال الأفراد عن السياسة، وما نراه اليوم، هو أن علاقة الأفراد بالسياسة، آخذة في الانهيار أكثر فأكثر.

[1] تيسير أبو عرجة وآخرون: مرجع سابق، ص211

### 3. انتقادات أبرز المفكرين للوظيفة السياسية لوسائل الإعلام الجماهيري

لقد كان لمنظري "مدرسة فرانكفورت"، نظرتهم الخاصة حول وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، إذ رأوا أنها قد فقدت عقلانيتها، بسبب هيمنة الثقافة الجماهيرية بشكل متزايد على الوعي الشعبي، من خلال نشر ثقافة استهلاكية، بهدف تلبية رغبات كاذبة. رغم أن البعض قد يجادل بأن ثقافة الخطاب النقدي لا تزال موجودة، سواء في الأوساط الأكاديمية أو المنظمات العمالية. إلا أن ذلك يعزز أكثر فأكثر موجة الانتقادات الموجهة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، خاصة وأنها باتت تعرف بأنها منظمات إعلامية تعمل كمنبر لتعميم الرسائل الخاصة، من عدد قليل من هيئات البث على أعداد كبيرة من أجهزة الاستقبال، وأنها لا تسمح لجماهيرها بالرد الفوري على ما قيل أو يقال، عن طريق القناة نفسها، خلافا لتلك الوسائط الجديدة التي تسمح بإنتاج الرسائل بين عدد من الأفراد، الذين أصبحوا يلعبون دورا مزدوجا، يتمثل في الارسال والاستقبال.

من جهة ثانية، فقد ندد "كارل ماركس" في وقت سابق بوسائل الإعلام، التي اعتبرها مسؤولة عن تشكيل "الوعي الزائف" لدى جماهيرها، من خلال صناعة الرأي العام، الذي يعتبره مجرد قناع لتحقيق مصالح الطبقة البرجوازية. حيث كان يرى أن الجمهور ينقسم ضد نفسه، إلى أصحاب أملاك وإلى عمال، وهنا يمكن أن يتحول الرأي العام، إلى صوت موحد للعامة أو "الجمهور"، من خلال عملية التواصل السياسي عبر وسائل الإعلام الجماهيري، وخاصة خلال الحملات الانتخابية، والذي يتم "تصميمه" من قبل وسائل الإعلام. وهو ما يؤكد موقف "هابرماس" حول الرأي العام، الذي يرى أنه، لا يتم تشكيله إلا بواسطة العقلانية،

وعبر النقاش، ذلك أن المشاركين في مناقشة ما، والذين ما إن ينخرطوا في ممارسة حجاجية من هذا القبيل، حتى يصيروا ملزمين بأن يكونوا في مستوى التوقعات المنتظرة منهم[1].

لذا فإن قدرة وسائل الاتصال الجماهيري، على تشكيل المعتقدات والسلوكيات العامة، كما هو مرجو ومأمول محدودة، لأنها لا تستطيع تحديد ردود الأفعال، والآثار التي تترتب على تلقي الرسائل التي تبثها. كما أنه قد أصبح من الواضح أيضا أن وسائل الإعلام ليست قنوات محايدة التوجه، إذ ترتبط أهدافها بمهمة اختيار المضامين التي يتم بثها، من خلال القدرة على تصفية المعلومات، لاعتبارات إما تنافسية أو مصلحية، الأمر الذي يؤدي إلى اختيار وترتيب الأولويات. حيث أنه في ظل التدافع لتحقيق ذلك، تتم التضحية بالنقاش المعمق[2]، وهو ما أشار إليه "نعوم تشوميسكي"، ولفت الانتباه إليه، من خلال "نموذج الدعاية" الذي وضعه، والذي يؤكد فيه على أن وسائل الإعلام الجماهيري لها "مرشحات"، تعمل على إقصاء وتهميش وجهات النظر، بطريقة من شأنها أن ترسخ الدعم للمصالح السياسية والاقتصادية المهيمنة. ومما يسهل عليها القيام بذلك، هو اعتمادنا المتزايد على هذه الوسائل، من أجل الحصول على المعلومات والأخبار، إذ أصبح معظم ما نراه، ونسمعه ونقرؤه من الإعلام، مما يعكس بشكل أو بآخر، "الأيديولوجيا السائدة" وقيمها[3].

وفضلا عن ذلك، فإن المرشحين السياسيين المدفوعين بأسباب متنوعة، أيديولوجية وسياسية وغيرها، والذين يلجؤون إلى تمويل المؤسسات الإعلامية، من أجل بث إعلاناتهم السياسية، واعتماد الصحفيين عليهم كمصادر رئيسية لأخبارهم، إلى جانب القيود التي تؤثر

---

[1] يورغن هابرماز: ترجمة عمر مهيبل، **إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010، ص26

[2] نصر الدين لعياضي: مرجع سابق، ص59

[3] روبرت حسن: ترجمة بسمة ياسين، **الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010، ص84

على الطريقة التي ينتقي بها الصحفيون الحقائق والآراء، كلها تصب في نقد الذي وجه العديد من المفكرين لوسائل الإعلام، على غرار "بيار بورديو"، الذي أدان بشدة الطريقة التي تحتل بها النخب وسائل الإعلام، حيث يرى بأنها نوع من الاحتكار لوسائل البث الجماهيري، مما يجعل عمليات تنظيم النقاش العام في البرامج الحوارية، لا تخلوا من الرقابة التي يمارسها الصحفيون، إما من خلال تجنب ذكر أمور ما، أو الحديث عن مواضيع معينة، أو عن طريق تفادي استخدام العبارات والمصطلحات الرمزية، التي يجب أن تثير تفكير الجمهور، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى توحيد المحتوى، وإضعاف المبادئ المهنية، من خلال العمل على توجيه عمليات الاختيار.

لذا وفي محاولته الدفاع عن مفهومه، يري "هابرماس" أن الفضاء العمومي قد أصبح اليوم مهيمن عليه من طرف وسائل الإعلام، التي تطورت إلى ساحة تسللت إليها السلطة، حيث يتم من خلالها اختيار المواضيع والمساهمات الموضوعاتية، ليس فقط لبسط النفوذ، بل أيضا للسيطرة على التدفقات الاتصالية، وكذا عرقلة المفهوم التقليدي والدور الديمقراطي للصحافة. وعليه فإن عمليات اختيارات المحتوى التي تقوم بها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، سواء أكان ذلك نتيجة النفوذ الواسع للنخب، أو الهشاشة التي تقوض استقلال الصحفيين، هو أمر يؤدي إلى استبعاد الحقائق ونقاط الرأي، التي ينبغي أن تكون ذات الصلة بتشكيل الآراء، وهو ما حذر منه "توكفيل" بالقول: أنه "عندما تتبع المؤسسات الصحفية نفس المسار، فإنها تنفذ نوعا من الرقابة، وإن كان غير مخطط لها أو غير طوعية، والتي من الممكن أن تكون مثل الرقابة المركزية والمخطط لها، والتي تنفذها الدول الاستبدادية".

## المبحث الثالث: تراجع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عن دور الريادة

### 1. وقوع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بين سيطرة المال وسطوة السياسة

لقد أصبح من الواضح لدى بعض الدول الليبرالية، أن هناك عدم اتفاق حول ما إذا كان ينبغي تصنيف الإعلانات السياسية، عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، على أنها نوع من الإعلانات، التي يجب إخضاعها لتنظيم قانوني محكم وصارم، بسبب مضامينها والتأثير المحتمل على العمليات السياسية والانتخابية، من منطلق أن وسائل الاتصال تخدم النظم السياسية بطرق مختلفة، بعضها مباشرة والآخر بطريقة غير مباشرة[1]. أم يجب النظر إلى هذه الإعلانات باعتبارها من متطلبات النقاش السياسي، ومن المتطلبات العامة، التي تتطلبها تغطية الحملات الانتخابية والاستفتاءات، على اعتبار أن الدعاية السياسية المدفوعة، شكل من أشكال التعبير السياسي. إذ تمثل نوع من الدعاية السياسية الحرة، التي تكون بواسطة البث المخصص لجميع المترشحين والمنتخَبين السياسيين. إذ يمثل البث المدفوع، الوسيلة الرئيسية للتواصل بالنسبة للمتنافسين في الانتخابات في بعض البلدان[2]، شريطة امتثال وسائل الإعلام الجماهيري للحيادية، من خلال الوفاء بعدم تحيزها، والتقيد بالنشر العادل للرسائل السياسية، والتنظيم النزيه لاستطلاعات الرأي، وعدم التحايل على القواعد التنظيمية.

لذا فإنه لا ينبغي للمؤسسات الإعلامية العمومية، أن يقتصر بثها لصالح السلطة، حتى لا يؤدي ذلك إلى الحد من فرص الرد، من قبل أحزاب المعارضة، والجمهور بصفة عامة، خاصة في الدول التي تعاني من الانقسامات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي، والتي

---

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة: مرجع سابق، ص111

[2] جيوفانا مايولا، صبحي عسيلة: **أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة؟** (دليل حول الممارسات المحلية والدولية)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية 25، ط1، القاهرة، 2010، ص32

يكون فيها التركيز، على الدعاية السياسية للحزب الحاكم بشكل أساسي. كما أنه لا ينبغي أيضا لأجهزة الحكومة الوصول إلى صفحات الصحف، وأجهزة الراديو، وشاشات التلفزيون، من أجل التحكم أو احتكار نشر المعلومات الرسمية، ذلك أن الدعاية السياسية عبر وسائل الإعلام الجماهيري تعد أداة أكثر قوة، خاصة لأولئك الذين لديهم الإمكانيات المادية، والسلطة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يعتقد "هابرماس"، أن انحصار مناقشة القضايا السياسية، داخل البرلمانات ووسائل الإعلام، يؤدي إلى هيمنة المصالح السياسية الحزبية والاقتصادية، على المصلحة العامة، ليصبح الرأي العام بحسب رأيه، حصيلة عملية الاستمالة من قبل القوى السياسية، عبر الحملات الدعائية[1]، خاصة في ظل غياب تمويل شفاف، فيما يتعلق بالأحزاب السياسية المهيمنة، مما يجعل الجو السياسي في تقلب مستمر. وهو ما يستدعي حسب البعض تجريد وسائل الإعلام من أيّ امتيازات، خاصة تلك الوسائل التي تصل إلى أكبر عدد من الجماهير، مما يؤدي إلى تقليص دور جماعات المصالح، وكذا معالجة المسائل من مختلف الزوايا، بعيدا عن المخاوف من التقسيم الاجتماعي، ومن هيمنة بعض الأطراف على النقاش العام.

في حين ذهب البعض الأخر، إلى حد وصف برامج المشاركة، عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، الموجودة منذ فترة طويلة، على أنها خدعة، لالتقاط جمهور سلبي، من خلال وهم المشاركة، ذلك أن هذه البرامج، ليس لها هدف آخر، سوى الرفع من المداخيل الاشهارية، المحصل عليها "بالاجتراف الواسع"[2]، وهذا ما جعل "نانسي فريزر" تقر

[1] حمزة مصطفى المصطفى: مرجع سابق، ص26

[2] فيليب بروطون: ترجمة محمد مشبال، عبد الواحد التهامي العلمي، **الحجاج في التواصل**، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013، ص47

بأن وسائل الإعلام الجماهيري، التي تشكل دعما لتداول الآراء، تنتمي في واقع الأمر إلى القطاع الخاص، ولها غرض ربحي[1]. وهذا ما جعل هذه الوسائل، تتمتع بقوة فرض وجهات نظر نخب معينة على الجمهور، بدل التنوع الفعلي للأصوات، حيث يتم استبعاد غالبية المجتمع، من المشاركة في النقاش، وهذا ما دعا "فريزر" للقول بأن: "العالم غني بالأصوات الناقدة، التي لا يسمعها أحد من قبل السلطة القائمة"، وهو ما يقوض مبدأ المساوات وتكافؤ الفرص في النقاش، الذي يطالب به "هابرماس".

ومن وجهة المنظور "الهابرماسي"، فإن العمل الجماعي، له القدرة على تخريب العمليات الأيديولوجية، مما يتيح إمكانية تأسيس فضاء عمومي، الذي بفضله يمكن التعامل مع السلطة القائمة – التي طالما اعتبرتها "حنه أرندات" ضرورة طبيعية – وهذا بواسطة المناقشة الحجاجية، لأن التصور الليبرالي للفرد الواعي، هو الفرد الذي يشكل صوته تعزيزا للمواقف في المجتمع، لكسر هيمنة النخبة، وتحدي السلطة، مع مراعاة مختلف مصالح المعارضين. وفي هذا الصدد يرى العالمان الأمريكيان "لازارسفيلد وميرتون"، أن وسائل الإعلام لها وظيفة "تخذير" الجمهور، وتدمير الممارسات الديمقراطية، وأن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تشجع المواطنين، على معرفة المزيد من أجل تكوين أنواع من الرأي فقط، والتعليق على المناقشات الإعلامية، وهذا ما جعل الأستاذ الباحث "جمال زرن"، يرى أنه يجب حماية حرية التعبير، وحرية وسائل الإعلام في نقل الخبر والتعليق عليه بالرأي، ضمن مبدأ حق المواطن في إعلام متوازن ... بوصفه الضمانة الحقيقية للنقاش العمومي والديمقراطية[2].

---

[1] Nancy Fraser : Op cit, p136

[2] جمال زرن: **الإعلام العمومي والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية**، ملتقى دولي بعنوان: **وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي** (26 و27 أفريل 2012 بتونس)، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 2013، ص44

## 2. خلق الفردانية وتفكيك الفضاء العام

منذ القرن الماضي، كانت توصف وسائل الإعلام الجماهيري، بأنها وسائل اتصالية أحادية الاتجاه، وهو ما يمثل في نهاية المطاف شكل من أشكال عدم التواصل، مما قد يؤدي بهذه الوسائل في نظر البعض، إلى اللامبالاة والتنصل من التزاماتها الاجتماعية. كما أنه كثيرا ما كان يتم وصف وسائل الإعلام هذه، بأنها المدمرة للعلاقات الاجتماعية، والمسؤولة عن تفكك الفضاء العمومي، بسب خلق نموذج جديد للفردانية المعاصرة، له ميزة تدمير كل أشكال التضامن والعلاقات الاجتماعية، مع قدرته على اعادة تشكيل هذه العلاقات على أسس جديدة، مبنية على المصالح الفردية، وبالتالي له وظيفة محدودة الأهداف.

وبالمقابل فقد بات يعتقد أن وسائل الإعلام تعمل أيضا على تزييف الوعي[1]، وتفتيت الرأي العام، بحيث تؤدي دورا أقل إيجابية، بالنسبة لتشكيل "الفضاء العمومي الخطابي". ذلك أن الفضاء العمومي، هو مصنع السياسة وفق ما يعتقده "هابرماس"، والذي يتوسط بين المجتمع والدولة، وله تأثير محتمل من خلال تشكيل توافق الآراء الحاسمة، التي من شأنها انتاج رأي عام متماسك، يضع الدولة أمام مسؤولياتها اتجاه مواطنيها. فأيًّا كان نوع البرامج التي تبث عبر وسائل الإعلام والاتصال، فإنها في نظر البعض تساهم في تكريس الفردانية التحيزية، فمن خلال هذه الوسائل نتعرف على إشاعات جديدة، وعلى مخاوف جديدة، والتي يمكن أن تؤدي إلى حشد رأي عام زائف، لأنها في كثير من الأحيان تعمل على تعزيز قيمة الحياة الخاصة، والخصوصية على حساب الحياة الاجتماعية، وبالتالي تعزيز الفردانية، التي تظهر من خلال مبادرات اختيار البرامج التي يتم مشاهدتها.

[1] محمد سيد أحمد: **الإعلام وتجريف العقل الجمعي** (في مرحلة التحول الديمقراطي)، أطلس للنشر والانتاج الإعلامي، ط1، القاهرة، 2014، ص21

إلا أنه وعلى الرغم من هذا التشاؤم، فإن البعض يرى، أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لم تؤد إلى أي نوع من التراجع، في الحياة الاجتماعية، أو السياسية، بدليل أنه لها الفضل في تشكيل نوع من المشاركة الديمقراطية، حيث يعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية"، عن معنى التحرر من وهم الأحزاب، والنظام البرلماني الديمقراطي، في المجتمعات الغربية، والذي أصبح مسيطرا على الساحة، متجاهلا الأقليات، والقوى الضعيفة، في هذه المجتمعات[1]. كما أن وسائل الإعلام والاتصال هذه اتاحت للأفراد فرصة المشاركة والانخراط في العمل السياسي، الأمر الذي حفزهم على تشكيل حركات سياسية واجتماعية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشتركة، حتى وإن صاحب ذلك في كثير من الأحيان شعور بعدم الرضا عن الخيارات السياسية، التي تتيحها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، والتي في الغالب لا تعبر عن اهتمامهم.

ولأن الحديث عن العلاقة المرفولوجية، بين الفضاء العمومي ووسائل الإعلام، يكاد يختصر في التلفزيون، وهذا راجع لسبب واحد، يبدو واضحا ومفهوما، حيث يعد التلفزيون، أول مصدر يسمح بالاطلاع على الأحداث الجارية، على الصعيد المحلي والدولي، في الدول النامية والمتقدمة، على حد سواء، على الرغم من الريبة في مصداقيته[2]. ذلك أن الصورة التلفزيونية تميل بقوة، نحو إبراز مشهد سياسي مليء بالحجج، لجذب المشاهدين، مما يُظهر أن المناقشات السياسية في متناول الجميع، وأنها تعمل على حصر أهمية الأحزاب السياسية، بالانتقال من ديمقراطية سياسية إلى ديمقراطية عامة، وهذا من أجل تشجيع المنتخِبين للتصويت، لفائدة المنتخَبين الذين يسعون على الدوام، لتحقيق مصالحهم الحزبية. وهذا ما يفسر بروز نوع من الالتفاف، حول شخصيات سياسية معينة، أثناء

[1] نضال فلاح الضلاعين وآخرون: **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص222

[2] نصر الدين لعياضي: مرجع سابق، ص59

الحملات الانتخابية، حيث يمكن للمرشح، أن يصبح معروفا للجمهور، عندما يظهر مباشرة على شاشة التلفزيون.

لقد بات من المؤكد أن هناك أمران اساسيان هما، بروز الديمقراطية التشاركية، وانتشار وسائل الإعلام، التي أدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى حصول تغييرات اجتماعية كبيرة، التي منها اللامبالاة المتزايدة بممارسة السياسة، من قبل أفراد المجتمعات الحديثة، الأمر الذي تسبب في نظر البعض في تفكك الفضاء العمومي. وهنا يرى الكثيرون بما فيهم "هابرماس"، أن لامبالاة الجمهور، تعزى لتسبب هذه الوسائل، في تقويض الانتماءات الطبقية التقليدية، وتحويل النقاش السياسي من الفضاء العمومي، إلى البرامج التي تذاع، مما جعل الصورة الانتخابية أقل استقرارا، والتي أصبح يصعب التنبؤ بنتائجها. مقابل تغير أنماط المشاركة، باعتبارها أداة لإضفاء الطابع الديمقراطي، ذلك أن مفهوم المشاركة يشمل مختلف المواقف اتجاه النظم السياسية، مما يؤدي إلى تعزيز الحريات المدنية، وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، بفضل المساهمة في مناقشة القضايا التي تساهم في تشكيل الوعي الانساني، باعتباره حالة ذهنية، تسمح بإدراك العالم على نحو عقلي[1].

لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن إمكانية إنتاج توافق في الآراء، عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، قد يكون أمرا صعب التحقق، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول احتمالات التحرر في وسائل الإعلام، وبناء جمهور توافقي الرأي، للطعن في مثالية السلطة المركزية، أو إعطاء فرصة للمقاومة، والتصدي لهيمنة السلطة التعسفية، ذلك أن وسائل الإعلام والاتصال اليوم، لا تحظى باستقلال تام، بشكل يجعل النقاش عبرها حرا ونزيها.

[1] علي خليل شقرة: **الإعلام الجديد** (شبكات التواصل الاجتماعي)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص18

### 3. نهاية الوساطة

إن الدور السياسي الذي كان ينبغي أن يلعبه الإعلام في الأنظمة المعاصرة، التي لا تزال تدعي أنها تلتزم بالمثل العليا للديمقراطية أمام شعوبها، هو في واقع الأمر تفويض، أعطى لوسائل الإعلام سلطة، أساءت استخدامها، كما أساءت صياغة الخطاب العام، المعبر عن احتياجات ومصالح المجتمع، مما أفقد هذه الوسائل القوة النقدية التي كان يمارسها الفضاء العمومي، وأصبحت تمارس التملق والتزلف، وتعمل على تغييب الوعي، وإفقاد النقد من أي محتوى عقلي، إذ أصبحت معروفة أكثر ببرامج الترفيه، والإثارة وتزييف الوعي، وإغفال القضايا الحقيقية، وصنع قضايا حسب الهدف المطلوب، لشغل الجمهور وتوجيهه، أو تحريضه على الفعل، أو شغله بما يراد له[1]. إذ أن برامج الحوار، لم تعد تهدف في الغالب للوصول إلى اتفاق، بقدر ما تسعى للحصول على تأييد أغلبية الجمهور[2].

غير أن البعض يرى أن هناك خطابين قديمين، حول دور الصحافة في الديمقراطية، حيث حذر الأول من الاختفاء التدريجي للصحافة الورقية، التي يعود السبب الرئيسي فيها إلى التحولات التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال الحاصلة، والتي أدت إلى انكماش دور الصحافة الورقية، بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة على الاحتفاظ بقرائها، الذين قرروا الانتقال إلى وسائل إعلامية جديدة، سهلت عليهم إمكانية الحصول على المعلومات والأخبار، مع اتاحة فرص عرض واستعراض مختلف التعليقات. في حين أن الخطاب الثاني يحمل المؤسسات الإعلامية الرئيسية المسؤولية، عن تراجع دور الصحافة بشكل عام، حيث يعتبرها المتسبب الحقيقي والوحيد في ذلك، وهذا بسبب عدم تمسكها بمسؤولياتها الديمقراطية، وعدم

---

[1] عاشور فني: مرجع سابق

[2] سليمان محمد عمر منصور: **الإعلام الجديد والتحولات الديمقراطية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد15، 2015، ص251

التكيف مع السياق الإعلامي الجديد، مما أدى إلى تأزيم الديمقراطية وانكماشها في العالم[1]، وهذا لاعتبارات سياسية، وأخرى تجارية واقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يمثل خطرا حقيقيا على المواطنة والديمقراطية معا[2]. وهو ما يدعم المخاوف حول تشكل شكل من الألفة بين النخبة الحاكمة، ونخبة وسائل الإعلام، بالاستفادة من تباعد وعدم تجانس جمهور وسائل الإعلام، الذي لا يملك القدرة على التحكم فيما يقدَم له، غير أنه يستجيب في العادة ويتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية[3].

فلطالما كانت – ولازالت – الأهداف التجارية والدعائية، المحرك الرئيسي للأبحاث، والدراسات واستطلاعات الرأي، التي تجريها وسائل الإعلام الجماهيري، والتي ترتكز أساسا على النظرة السوقية، لتحديد حجم الجمهور، ووصف تركيبته، في محاولة لمعرفة احتياجاته المادية والمعنوية، والكشف عن اهتماماته وتطلعاته، من أجل العمل على تحقيقها وإشباعها، باستخدام الإعلانات الاشهارية، أو الانتخابية[4]. وهو ما دفع بالعديد من الملاحظين، للإشادة بالأدوار المتوخاة من شبكة الأنترنت، ووسائل الإعلام الجديدة، التي تسمح لعدد متزايد من الأفراد بالتعبير عن أنفسهم، في أماكن يمكن الوصول إليها عالميا، في ظل وجود مصادر متعددة ومتنوعة، تسمح هي الأخرى بتعدد وتنوع الآراء والأفكار، وتشكيل المواقف. وبالتالي فإن إقامة نقاش حر بين جميع الأطراف أصبح أمرا محققا، من خلال الميزات التواصلية والتفاعلية، التي باتت توفرها وسائط الاتصال الجديدة.

---

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة: **الإعلام البرلماني والسياسي** (دراسة إعلامية برلمانية وسياسية منهجية نحو خطاب إعلامي برلماني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص105

[2] يحي اليحياوي: **الأخلاق في مجتمع الإعلام** ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص6

[3] سعد آل سعود: **الاتصال والإعلام السياسي**، دار الكتاب الحديث، الرياض، 2010، ص69

[4] علي قسايسية: **تكنولوجيات الإعلام ودراسات الجمهور في المجتمعات الانتقالية (حالة الجزائر)**، شوهد يوم https://platform.almanhal.com/Files/2/24388/21:37-14.09.2017

### 4. بروز شبكات الأنترنت ووسائل الاتصال الجديدة

لقد استطاعت وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، تيسير المحادثات العامة التشاركية، التي تسمح لكل مواطن بالتعامل مع الآخرين دون وساطة، أين يتم الاتصال من عدد قليل إلى عدد غير محدود، وهو أمر يعتمد على قدرة الفرد، على التحكم في التكنولوجيا، التي بواسطتها، أصبح بإمكان كل شخص أن يسمع، أو يشاهد، أو يقرأ المواد المنشورة، مع اتاحة إمكانية الرد للجميع، في الوقت ذاته، حتى وإن أدي ذلك إلى تراكم عدد كبير من الردود، في مكان ووقت واحد. الأمر الذي شكل نمطا جديدا من الديمقراطية، التي تبشر بنهاية حراس البوابات، من خلال تمكن وسائط الإعلام الجديدة هذه، من تشكيل نوع جديد من الاتصال، يسمح بالمراسلة، بدلا من البث عبر المؤسسات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية العامة، التي لطالما تميزت "بالتوجه الصفوي"، واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية، ولمراكز القوى في المجتمع، كالأحزاب السياسية، ورجال المال[1].

من جهة أخرى، فإن شبكات الاتصال الجديدة مكنت المستخدمين اليوم، من التعبير عن أنفسهم، واستيفاء حقوقهم في الحصول على المعلومات، عبر منصات افتراضية، وكذا التملص من الحجب المتعمد للحقائق والمعلومات، التي ظلت تمارسه المؤسسات الرسمية، وبعض وسائل الإعلام الجماهيري، حيث أصبح ينظر للأنترنت، منذ فترة طويلة، على أنها "أغورا معلومات"[2]، خاصة مع وجود العناصر، التي تسمح بنشر وتداول المحتوى، الذي من المرجح أن يؤدي إلى تنويع، في المضامين المختارة. وهذا ما أضفى على السطح، حقيقة أنه قد لا تصبح هناك مستقبلا حاجة للصحفيين، الذين طالما لعبو دور الوساطة بين السياسيين – سواء الذين يمثلون السلطة الحاكمة، أو ممثلي الأحزاب المعارضة – وبين باقي جماهير

[1] نضال فلاح الضلاعين وآخرون: مرجع سابق، ص221

[2] Jean Camp and others : **The Internet as Public Space** (Concepts, Issues, and Implications in Public Policy), SIGCAS Computers and Society, vol 30, no 3, 2000, p1

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. ليشهد المشهد الإعلامي الجديد في نهاية المطاف، تغيرات جذرية على مستوى مساحات التعبير، التي أصبح يتساوى فيها الجميع.

إن الثورة الإعلامية الجديدة، أصبحت تثير اليوم خطابا جديدا، يعلن عن نهاية وساطة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، حيث بشر عدد من المفكرين، ببزوغ فجر عصر جديد، في العملية التواصلية والديمقراطية، من خلال وضع حد لـ "حراس البوابات"، الذين كانت وظيفتهم الرئيسة في الماضي، هي اختيار الحقائق، الآراء والأفكار، التي كان يمكن أن تكتسب قدرا أكبر من النقاش، لو تم نشرها عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وهو ما عجل في تراجع دورها لصالح شبكات الأنترنت، التي يبدو أنها تمكنت من إضفاء الطابع الديمقراطي، المؤسس على حرية التعبير، لتحول في الأخير إلى نشاط مباشر وروتيني للحياة اليومية، وشكل من أهم أشكال التحولات في النظام الإيكولوجي (السياسي والاقتصادي والثقافي)[1].

ومن جهة أخرى، فإن تعميم وسائل التواصل الاجتماعي وتوسع استخداماتها، لما تتمتع به من إمكانات هائلة، تتمثل في نقل الرسائل إلكترونية والفيديو، ونشرها عبر الأنترنت، والتي جعلت منها أسلوب تشارك، لدى المستخدمين النشطين، ووسيلة للتواصل وتبادل المحتوى الإعلامي، فضلا عن إمكانية إعادة توجيه وارسال المحتويات، إلى أشخاص آخرين، مع احتفاظ هذه المضامين بجميع عناصرها وخصائصها، التي تم إنتاجها بها في البداية، من قبل مستخدمين معينين. حيث شكلت بنفس القدر من الأهمية، اكتشاف الطباعة، وتطور صناعة، واختراع التلفزيون، إذ أدى الانتشار الحالي، لقنوات الاتصال الجديدة هذه – التي عملت على تحرير وسائل الإعلام الجماهيري، خاصة التلفزيون – إلى

[1] Sadok Hammami : **Comment Facebook menace les médias tunisiens?**, http://www.lapresse.tn/component/nationals/?task=article&id=141423, vue le 26/12/2017, a 14 :50

إضفاء "الصبغة الديمقراطية"، ليس بالسماح للمتصلين بالاستماع، أو المشاهدة فحسب، بل ومن خلال إمكانية المشاركة، والمساهمة في انتاج المضامين الإعلامية أيضا. إذ وفرت هذه الوسائط الجديدة، فرصا غير مسبوقة، وبيئة جديدة للاتصال[1]، فقد أتاحت الفرصة للعديد من المستخدمين، وصغار المدونين، القادمين من خارج المجال الصحفي، أن يلعبون أدواراً أساسية، في عمليات النشر والتعبير.

[1] عزام أبو الحمام، ابتسام حمديني: **الحوار والحجاج في الفضاء الافتراضي بين السجال والاستقطاب**، أشغال الملتقى الدولي، الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي (التشظي وإعادة قراءة المفهوم)، جامعة أحمد بن بلة، وهران، أيام 19 و20 أفريل 2017، ص153

**خلاصة:**

إن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، كما يمكنها أن تكون أداة للتفرد وخصخصة الحياة، فيمكنها أيضا أن تكون أداة لتوليد أذواق جماعية غير متجانسة، بسبب تعدد المؤسسات الإعلامية، وتنوع التقاليد الوطنية والسياسية لكل بلد، إلى جانب التطور السريع لمهن الإعلام، مما أدى بها للتعارض مع المناقشة العامة، ومع كل أشكال الديمقراطية، بسبب التصادم الحاصل في التوجهات والأيديولوجيات، وهو ما أدى إلى تراجع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عن القيام بأدوارها الاجتماعية، مما مهد الظهور لوسائل إعلام واتصال جديدة، أتاحت أشكال جديدة من الاتصال، الذي تخطى الوساطة، في ظل التقهقر المستمر لدور الصحفيين في إدارة مساحات النشر.

كما أن وقوع وسائل الإعلام الجماهيري تحت سيطرة المال وسلطة السياسة، جعلها في كثير من الأحيان تحيد عن مبادئها المهنية النبيلة، لاسيما في ظل التوجهات الجديدة للقنوات التلفزيونية التي أصبحت في كثير من الأحيان، تلجأ إلى الإخفاء المتعمد للقضايا السياسية، وراء الترسانة الهائلة من الإعلانات، وبرامج الإثارة والترفيه. مما أدى في الأخير بوسائل الإعلام الجماهيري هذه، إلى التنازل عن عرشها طوعا أو كرها، والتراجع عن مركز الريادة لصالح وسائل إعلامية جديدة، تتمتع بالقدرة التواصلية والتفاعلية، والتي تنبأ لها الكثيرون، بأن تصبح فضاءا، تتوسع فيه الحريات، مما يؤهلها لمنافسة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، والفضاء العمومي البرجوازي على حد سواء.

# الفصل الثالث

# وسائل الاتصال الجديدة

# وتحول الفضاء العمومي

**تمهيد:**

تعد الأنترنت ذلك الوافد الجديد، على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، من أبرز الانجازات التي عرفتها البشرية، والتي تعد في حقيقة الأمر نتاج التطور التكنولوجي الكبير لهذه الوسائل، التي حوتها، واستحوذتها واختزلتها في شكل وسائط جديدة. إذ أتاحت فرصة الولوج إلى ساحات افتراضية بشكل أكثر انفتاحا، من خلال مشاركة المضامين المنشورة، والآراء المطروحة، مع إمكانية وضع حد لتلاعب، وسيطرة وسائل الإعلام الكلاسيكية، عن طريق حلول التفاعل بين أطراف النقاش، بدلا من التبادل الرسمي لوجهات النظر. فقد أصبح بإمكان المستخدمين توليد التفاعلات، وتقاسم المكان والزمان في هذه الفضاءات التشاركية، مما يسمح لهم بتشكيل المناقشات، وفق القيم والمعايير التعبيرية، وبالتالي إمكانية الإقناع واردة، من أجل التوصل إلى اتفاقات، من خلال إبداء الأسباب، وهو ما ينبؤ بإمكانية تشكل "فضاء عمومي جديد" في حلة افتراضية.

لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الفضاءات الافتراضية التي أوجدتها وسائل الإعلام الجديدة اليوم، لم تعد أماكن للتعبير عن الآراء والمواقف فقط، وإنما أصبحت تساهم أيضا وبشكل كبير، في عمليات التعبئة العاطفية، من خلال اتاحة فرص التعبير عن المشاعر، التي تنتمي بشكل أو بآخر إلى أحد أشكال الهوية البشرية، التي تدعم حق كل انسان في التعبير عن نفسه بحرية، من أجل الحصول على الاعتراف، والقبول من طرف الآخرين. وهو ما يطرح اشكاليات جديدة، تتعلق بحق ممارسة التعبير، واستخدام هذه الوسائط الجديدة في الدفاع عن المواقف، بواسطة الخطابات التي تحرض على الانتهاكات والتجاوزات، أو نشر الآراء والمعتقدات بطرق قد تخدم العنصرية والتطرف، والتعدي على الخصوصيات والحريات.

## المبحث الأول: الفضاء السيبراني والأبعاد التواصلية

### 1. الأنماط التفاعلية للميديا الجديدة

إن موضوع تغيير أو توسيع الفضاء العمومي عبر وسائل الإعلام الجديدة، لم يكن ليخطر على الإطلاق، لا على بال الإعلاميين ولا السياسيين، ولم يكن حتى في تصور الأشخاص العاديين، إلا أن الإمكانات التي امتلكتها تكنولوجيات الاتصال، والتي باتت توظف في طمس الحدود، وطي المسافات، وكل هياكل الرقابة، بشكل يتيح إمكانية توليد حوارات بناءة في المجتمع الديمقراطي، مما يجعل إمكانية تشكل "فضاء عمومي جديد" عبر الشبكات الإلكترونية ومن خلالها أمرا واردا. فقد وفرت تقنيات الاتصال والإعلام الجديدة، إمكانيات حديثة لم تألفها البشرية من قبل، وتتصل بمجالات شتى[1]، من خلال إنشاء نماذج مترابطة وتشاركية، تساعد على انتقال الفرد، من وضع تلقي المضامين المحدودة، إلى استخدام المضامين المتنوعة[2].

فوسائل الاتصال الجديدة ليست بأي حال من الأحوال، ذات طبيعة تقنية بحتة، يمكن استخدامها لخلق حدود اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، بل على العكس من ذلك، فمن خلالها يمكن إقامة ربط بين هذه العناصر كلها، لأن ديناميات العمل الجماعي، تحدده سياسات المنصات، وفق نوايا مستخدميها لتحقيق هدف جماعي[3]. وكما يرى البعض فإن مواقع التواصل الاجتماعي، يمكنها اليوم أن تفتح المجال وبشكل حيوي وفعال، لمناقشة الأحداث والقضايا المصيرية، التي تشكل فرصة للتعامل مع آراء جميع المتصلين، ومع

---

[1] يوسف بن رمضان: **الاتصال الجديد والديناميات الثقافية في المجتمعات المعاصرة**، مجلة الإذاعات العربية، العدد3، تونس، 2011، ص6

[2] تيسير أبو عرجة وآخرون: مرجع سابق، ص177

[3] José van Dijck & Thomas Poell : **Social Media and the Transformation of Public Space**, Social Media + Society, vol 1, no 2, 2015, p3

مجموعات مختلفة من الأشخاص، دون الحاجة للتجمع الفعلي في الأماكن العامة، حتى وإن كان هذا النوع من النشاط الذي يتواجد خارج نطاق العالم المادي، يستدعي إعادة التعريف، وإعادة التفكير.

ومن منطلق أن الفعلية تتأسس في إطار تشكل حياة منظمة[1]، فقد بات ينظر إلى الفضاءات الافتراضية، في نظر البعض على أنها مثال حي، شبيه بالفضاء العمومي البورجوازي، إذ ذهب العديد من الباحثين أمثال "الصادق الحمامي" (وهو باحث واستاذ علوم الإعلام والاتصال بجامعة منوبة بتونس)، من خلال دراسته حول استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية بتونس، إلى اعتبار الفيسبوك "فضاء عمومي افتراضي"، حيث يقول: "إن الفيسبوك كان يمثل فضاءا عموميا، لأنه أتاح للأفراد الظهور العام، والتعبير عن آرائهم وسرد عوالمهم، باستخدام الصور والكتابة"[2].

كما خلص الباحث المغربي "يحي اليحياوي"، في دراسته الموسومة بـ (الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب)، إلى أن "الشبكات الاجتماعية قد أسهمت حقا وحقيقة في تأسيس مفاصل الفضاء العام بالمغرب"[3]، خاصة وأن وسائل الإعلام والاتصال هذه، أصبحت اليوم تخصص مكانا أكبر للمناقشة العامة، عبر فضاءات افتراضية مفتوحة، والسبب في ذلك في نظر البعض، يكشف عن نفسه، وهو توفر المزيد من فرص التعبير، أكثر من ذي قبل، وهذا الأمر يتوافق إلى حد كبير والنقاش البرجوازي في الفضاء العمومي، خاصة مع مفاهيم المعارضة، التي تكمن فيها مواقع الطعن الخطابي، والنقض الواضح

---

[1] يورغن هابرماس: مرجع سابق، ص227

[2] الصادق الحمامي: **مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراساتها في السياق العربي**، ملتقى دولي بعنوان: **شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة** (دروس من العالم العربي)، تونس، 2015، ص56

[3] يحي اليحياوي: **الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب** (مظاهر التحكم والدمقرطة)، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص14

للحجج، الذي له دلالة على الصراع المتواصل، والصدام المصلحي، الذي يفرضه التنوع الثقافي، بحكم أن المجتمعات متعددة الثقافات والأعراق.

ومن جهة أخر، فإن المنشورات الغير مادية، يمكن أن تشكل مساحات تشاركية، من خلال خاصية الوصول إليها، عن طريق النفاذ إلى شبكات الأنترنت، التي أصبح ينظر إليها الآن، على أنها وسيلة اتصالية لإرساء حرية التعبير، وتجسيد حق الحصول على المعلومات، فهي المعادل الوظيفي للميدان العام، الذي يتوسط المدينة، وهو مكان يسمح لممارسي التعبير بالتواصل مع جمهور واسع[1]، لاسيما أنه في الوقت الحالي بات التركيز فيه كبيرا على مفهوم التواصل، الذي أصبح مرتبطا بالتحولات المجتمعية – التحول نحو مجتمع المعلومات – التي وضعت وسائل الإعلام في قلب المجتمعات الحديثة، وهذا ما دفع "تيكلاس لوهمان" إلى القول بأن: "كل ما نعرفه عن المجتمع والعالم الذي يحيط بنا، نعلمه عن طريق وسائل الإعلام". إذ أصبح الحصول على المعلومات، التي نحتاجها ونرجع إليها بواسطة الاتصال أمرا سهلا وممكنا في نفس الوقت، أي أن وسائل الاتصال الجديدة هذه، لها وظيفة اعادة إنتاج مضامينها باستمرار، حيث تتم معالجة المدخلات إلى مزيد من الأخبار، التي يمكن أن تستهلك من قبل جمهور واسع، ذلك أن تكنولوجيات الأنترنت الناشئة، أصبحت تتخلل حياتنا الاجتماعية والتنظيمية[2].

لذا فإن وسائط الاتصال الجديدة، يمكنها خلق ذاكرة اجتماعية مشتركة جماعيا، والتي هي أساسية، للاتصال وتعزيز العلاقات الاجتماعية، ذلك أن الذاكرة ضرورية لتصورات الواقع، في إطار الإدراك الذي يساعد على تفسير المعطيات، التي من خلالها نقوم بعمليات

[1] دوان نونسياتو: ترجمة أنور الشامي، **الحرية الافتراضية** (حيادية الشبكة وحرية التعبير في عصر الأنترنت)، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2011، ص110

[2] Niki Panteli : **Virtual Social Networks** (Mediated, Massive and Multiplayer Sites), Palgrave Macmillan, First published, New York, 2009, p32

التفاعل، في ظل وجود مشهد إعلامي متنوع، مما يقر بفكرة المشاركة المشتركة للمعرفة، وهو ما أكد عليه "مانويل كاستال" في مجلده الثالث بعنوان: "عصر المعلومات"، بالقول أن وسائل الإعلام الجديدة، أصبحت تمثل العالم الحي، وتعمل كل ما في وسعها لتحل محل الفضاء العمومي البرجوازي، مع الأخذ في الاعتبار تنوع المحتوى وتعقيداته في "الفضاء الإلكتروني"، وأن مفهوم "غلاكسي الأنترنت": يشير إلى مجرات غوتنبورغ وماركوني، التي تخيلها قبل أربعين عاما، عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان"، بفعل التحولات التي حدثت على التوالي من قبل المطبعة، إلى غاية وسائل الإعلام المولودة من الكهرباء[1].

إن المجال التواصلي اليوم، أصبح يتميز بكونه مفتوحا، ومتعدد المحتوى، ويحمل بعض خصائص الفضاء العمومي، على حد تعبير "هابرماس" الذي يرى أن، الاتصال يمكن أن يزدهر بفضل شبكة الأنترنت التي مكنت الأفراد من الاتصال محليا ووطنيا، بطرق يمكن أن تخلق أشكالا جديدة من المساءلة الديمقراطية[2]. وهو ما أثار توقعات كبيرة في أذهان أولئك الذين يدعمون فكرة إعادة تنشيط الفضاء العمومي، وما يطرحه أيضا من تساؤلات، حول ما إذا كانت الأنترنت قد نجحت في خلق فضاء عمومي حقيقي بالمفهوم الهابرماسي؟ اعتمادا على قدراتها الحالية والمستقبلية، التي تتيح إمكانية تداول العديد من الرسائل ، بفضل خاصيتي التوسع والانتشار، على نطاق عالمي لشبكة فضفاضة، تظهر كمكان أكثر مساواة وعدالة، من الأماكن الغير إلكترونية[3].

---

[1] Sylvain Allemand **: Internet** (le pouvoir de l'imagination), Sciences Humaines, no 4, Publié le 01/04/2002, vue le 12/03/2017, a 22 :15
https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=SH_126_0033&downloadـ=1

[2] وليم هـ داتن وأخرون: **حرية الاتصال حرية التعبير** (تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنت)، منشورات اليونسكو، 2013، ص75

[3] Tim Jordan **: Cyberpower** (The culture and politics of cyberspace and the Internet), First published, Barnes and Noble, London, 1999, P66

## 2. الانتقال من المحلية إلى الكونية

لقد أصبح الربط العالمي لشبكة الأنترنت، يشكل اليوم مكانا للتجمع في كل مكان وزمان، من خلال إمكانية النفاذ عبر حواجز المجتمعات الجغرافية، وحدودها السياسية[1]، وتخطي كل العوائق التنظيمية للحيز المادي، فضلا عن تمتع هذه الشبكات بميزة المرونة والتفاعلية، التي أهلتها أن تكون مجالا عموميا، أين بات بالإمكان تشكل العديد من الفضاءات الافتراضية، التي تحاكي في وجودها تلك الفضاءات العمومية المادية، والتي شجعت على فتح النقاش لكل الأطراف والأشخاص دون تهميش أو اقصاء، فضلا عن إمكانية النشر واستيفاء المعلومات، التي تُعنى باهتمام مستخدمي شبكات الأنترنت، حيث بات يرتبط مفهوم التفاعلية بمفاهيم الحرية، الديمقراطية، المشاركة والحوار[2].

كما أصبحت تشكل الأنترنت مجالا خصبا، يسمح بإتاحة الفرص للخوض في مختلف المسائل، سواء دينية، أو فكرية، أو سياسية، أو غيرها من القضايا، التي تضمن اهتماماً واسعاً من طرف مستخدمي هذه الوسائط، وهذا بفضل تخلصها من قيود الرقابة، وعوائق النشر، التي كانت تفرض على المعلومات التي تبث مركزيا، فقد أصبحت شبكات الأنترنت تتميز بكون الجدال فيها يصنع تنوعا في المواقف، وتباينا في الآراء، نتيجة الدفاع عن وجهات النظر وحماية المصالح. ومنه أصبح من الواضح أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، قد ساهم في نشر وانتشار فضاءات افتراضية جديدة، استجابة لما أملته التطورات التكنولوجية، التي أصبحت تعمل على تحقيق لا مركزية السلطة[3]، وهذا مقابل انكماش دور الأماكن العامة في الحياة المعاصرة، التي عجزت عن تلبية حاجات الناس التواصلية، وحقهم في التعبير، وإبداء الرأي وتبادل الأفكار، عبر آليات "الاتصال المواجهي". وهو ما أهل

[1] محمد فخري راضي: مرجع سابق، ص9

[2] مصطفى يوسف كافي: **الإعلام التفاعلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص48

[3] شريف درويش اللبان: **شبكة الأنترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة**، دار الكتاب الحديث، 2008، ص161

الأنترنت أن تكون فضاء عمومي افتراضي جديد، سهل الولوج، إذ لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المعارف والمهارات، من أجل استخدام وسائل الربط والاتصال، كالحواسيب والهواتف الذكية، حتى يتمكن الفرد من المشاركة في النقاش، الذي يعزز تبادل الأفكار والآراء، مما يؤدي إلى ارتقاء عملية التفاعل بين الأفراد، لتصل إلى مستوى أعلى من ذي قبل.

إن الخاصية التواصلية، التي أضحى يتمتع بها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي، والمدعومة بميزة التفاعلية، خلقت مساحة يسيطر عليها التحرر، بعد تحول الشبكات نحو التنظيم الذاتي، الذي ينعكس بشكل خاص ومباشر على الديمقراطية[1]، ذلك أن الخطاب الذي يحيط بالإمكانيات السياسية لوسائل الإعلام الجديدة عبر الأنترنت، يمكن أن يكون بارزا من خلال "التوترات" بين الخاص والعام في الديمقراطيات المعاصرة. وهذا بفضل التخلص من العديد من العقبات، على عكس وسائل الإعلام الجماهيري، وخاصة المطبوعة، التي يرى الكثيرون أنها لا طالما وضعت الحدود الفاصلة، بين الفضاء الخاص والفضاء العام لسنوات عديدة، في حين أن الحدود الفاصلة في الفضاء الإلكتروني لا تزال قيد التفاوض، لأنها تمثل وسيلة جديدة للتعايش، وهو ما يشكل جزءا أساسيا من انسانية الانسان، من خلال ممارسته مختلف حقوقه، كالحق في الكلام، المشاهدة والاستماع، مع إمكانية الحصول على مختلف المعلومات.

[1] Benjamin Loveluck : **Internet, un nouveau pouvoir?**, Halshs, 2014, p2

### 3. تراجع الهيمنة وزيادة الحريات

لقد أذن ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، بداية تحرر الانسان من أجهزة التوجيه الإعلامي، التي تسيطر على عقله، من خلال احتكار المعلومات، أو صبغها بصبغة خاصة، تخدم الجهة المالكة[1]. كما أن التدفق الحر للمعلومات والأفكار، بشكل متزايد في العالم الحديث، والقادمة من مصادر غير رسمية، أو على الأقل ليس مباشرة من مصادر رسمية، له دلالة واحدة، مفادها أن الحكومات لم تعد تهديدا على الحريات، في أجزاء كثيرة من العالم، وهو ما يطرح اشكالية التحديات الجديدة الناشئة، ذلك أن التقاليد الديمقراطية الليبرالية حسب ما يعتقده البعض، تفرض نفسها على وسائل الإعلام الجديدة، لأنها تولي جميع الفئات اهتماما كبيرا، وبالتالي خلق النقاش، مع تشجيع المنافسة المصلحية، من خلال العمليات الديمقراطية، وهذا ما يفسر سعي مواقع التواصل الاجتماعي، لتحقيق حق الوصول والنشر لمستخدميها، إلى جانب ضمان حق التعبير، وهذا ما أكد عليه القائمون على موقع "تويتر"، إذ جاء في مدونتهم الرسمية، أن "حرية التعبير أمر ضروري"[2].

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية تفعيل الديمقراطية، يتم بشكل متفاوت في بلدان مختلفة، لأن هذا المطلب كان دائما محظورا على مدى التاريخ، وهو ما يجعل جماعات المصالح الخاصة، وجماعات الضغط وغيرها، مهددة اليوم بفقدان امتيازاتها، في الوصول والتأثير على الجمهور، حيث يفترض بوسائل الإعلام والاتصال الجديدة أن تكون طرفا محايدا، مما يتيح فرصة الحديث بشكل متساو، حول الموضوعات التي تهم مختلف أفراد المجتمع، وهو ما يدعم فكرة إحياء النموذج الأصيل للفضاء العمومي، الذي يمكن أن يمثل

---

[1] محمود الفطافطة: **علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين** (الفيسبوك نموذجا)، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 2011، ص95

[2] Newton Lee : **Facebook Nation** (Total Information Awareness), Springer, Nueva York, 2014, p71

مخرجا لأزمة الديمقراطية، وحلا ممكنا لأمراضها[1]، من خلال ضمان مشاركة واسعة لمختلف المستخدمين، بالإضافة إلى إمكانية تناقل المعلومات، حول المسائل المتداولة، عبر خاصية النشر، بهدف إثارة النقاش العام، من أجل بلورة الأفكار، وتكوين المواقف والآراء، أو إحداث الآثار المترتبة على نقل هذه المعلومات والأفكار، داخل المجموعات المتصلة، مما ينجم عنه تعميم للحريات داخل المجتمعات.

لقد أصبح ينظر اليوم، إلى وسائط الاتصال الجديدة هذه، على أنها "سلطة خامسة"، تجلت فعالياتها على أكثر من صعيد، خصوصا على الصعيد السياسي، الذي يمثل حقل الجاذبية، في موضوع الحق، وموضوع الحريات[2]، وهذا ما يتمظهر جليا في منتديات التعبير، من تنوع وطعن في المواقف المتعددة، إذ أصبح من الناحية النظرية، لدى كل فرد إمكانية الوصول المباشر إلى منتدى عالمي مفتوح وسهل الولوج، حتى وإن كان بعض المستخدمين يعودون لوسائل الإعلام الجديدة هذه، فقط من أجل معرفة آراء المستخدمين الآخرين، أو تعزيز وجهات نظرهم الخاصة[3]، بواسطة التفاعل مع الخطابات المتداولة، الناشئة داخل الفضاءات الحوارية الافتراضية، باعتبارها جزء من العمليات التواصلية المعاصرة، التي أصبحت بمثابة معايير حقيقية، يمكن من خلالها تقييم الحقوق المتساوية في الكلام، وفي قياس ردود الأفعال.

ومنه فإن "حرية الاتصال"، التي تتيحها "الميديا الجديدة"، تضم مجموعة متضاربة من الحريات، لدى المجتمعات المتعددة الثقافات، حيث أنه بات بإمكان جميع مواطني الدولة القومية، التحدث مع بعضهم البعض، وكأنهم أفراد أسرة واحدة، جالسين للدردشة حول الموقد

---

[1] الصادق الحمامي: مرجع سابق، ص15

[2] عبد الله الزين الحيدري: مرجع سابق، ص94

[3] Richard Davis & Diana Owen : **New Media and American politics**, Oxford University Press, New York, 1998, p168

في ليالي الشتاء الباردة، وهو شيء بات قابل للتطبيق، لأنه أصبح من الممكن جمع عدد من المستخدمين في وقت واحد، إذ أضحت الأنترنت تمثل خصائص (وإمكانيات) التكنولوجيات الجديدة، في تغيير الأبعاد الزمانية والمكانية [1]، لأن هؤلاء الأفراد والجماعات، وبكل بساطة، يختارون التواصل مع الآخرين، ويرفضون التزام الصمت، مما يعني أن حرية التخاطب أصبحت الآن متاحة أكثر، من حرية التعبير في وسائل الإعلام الكلاسيكية، وهو ما يعزز بشدة، اعتقاد العديدين أمثال: "فوشس" الذي يرى، أنه لم يكن سهلا أبدا، كما هو عليه الحال الآن، أن تتجمع الشعوب ويتم تنظيمها للتعبير، أو انتقاد مسائل معينة، تتعلق بمجتمع معين.

ومنه فقد بات من المرجح، أن يتشجع مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي أكثر فأكثر، على التعبير بحرية، عن أفكارهم وآرائهم في المجتمع الافتراضي، وهذا بفضل تطور الأدوات والمنصات القائمة على "الويب"، التي تدعم الحاجة إلى الاتصال عبر شبكة الأنترنت، والتي ساعدت على كسر الطوق عن عدد من الجماعات السياسية، في الدول التي تصنف بأنها غير ديمقراطية[2]. مما يبشر بأن الأنترنت تطور فريد من نوعه في الاتصالات المعاصرة، التي أنتجت فضاءات افتراضية عالمية، يكون الفرد فيها قادرا على التعبير دون وساطة، أو انتقاء، أو رقابة، مما يؤدى إلى تنوع الخطابات، باعتبار هذه الوسائط الجديدة ناقلات محتملة، وتجديدا محتملا للفضاء العمومي، الذي تعمم فيه الخطابات الجديدة[3].

---

[1] Robert Hassan and Julian Thomas : **The new media theory reader**, McGraw-Hill Education, UK, 2006, p xvi

[2] لامية طالة: **الفضاء العمومي الاتصالي** (عندما تثور شبكة الأنترنت)، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع7، الجزائر، 2016، ص118

[3] Zineb Benrahhal Serghini & Céline Matuszak : **Lire ou relire Habermas (lectures croisées du modèle de l'espace public habermassien),** Études de communication, langages, information, médiations**,** no 32, Lille, 2009, p5

## المبحث الثاني: الفضاءات الافتراضية والممارسات الجديدة

### 1. الاتصال السياسي والتواصل الاجتماعي على شبكات الأنترنت

إن التكنولوجيا الرقمية التي أوجدت فضاءات إلكترونية بديلة عن الأماكن العمومية، هي في نظر البعض، أداة جديدة لتعزيز الديمقراطية السياسية، وتيسير انخراط الأفراد في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذا ما ذهب إلى تأكيده "جمال زرن" بالقول: "إن الإمكانيات المتاحة للتواصل الانساني، على الشبكة العالمية للأنترنت، أو عبر الأقمار الاصطناعية، قد وفرت فعلا فرصا للحوار والجدال، بشكل يبدو حرا لكل الناس"[1]، إذ بات الهدف من استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية، باعتبارها مكانا عاما، هو تعزيز المعارضة السياسية، بسب قدرة الجميع على الوصول إلى المحتوى الإعلامي، دون امتيازات، أو تحيز بسب العرق، أو مكان الولادة، أو القوة الاقتصادية والعسكرية، حيث أصبحت مكاناً يسمح فيه لكل شخص بالتعبير عن معتقداته، وهو ما من شأنه أن يعطي مصداقية أكثر لهذه الوسائط، وبالتالي تحقيق نموذج ديمقراطي إعلامي حر.

وعليه فقد أضحت الأنترنت أداة رئيسة للإدماج الاجتماعي، أين أصبحنا نشهد انبثاقا لعمومية جديدة[2]، خاصة مع ميلاد "الويب 2.0"، التي جعلت من مواقع التواصل الاجتماعي، وسيلة قوية لنمو ديمقراطية وسائل الإعلام، لِما تقدمه للمستخدمين من إمكانية الوصول، من خلال بنية تشاركية، لاسيما مع إدخال بعض الأشكال الجديدة والبديلة في الإنتاج الإعلامي، التي تزيد فرص التفاعل، وتنوع المحتوى المولد من طرف المستخدمين، مما يشير إلى أن هناك تحول إيجابي، نحو ديمقراطية إعلامية أكثر دمقرطة، وأكثر شمولية،

---

[1] جمال زرن: **أنسة الثقافي في تكنولوجيا الاتصال والفضاء العام**، أنسنة التكنولوجيا، ط1، منشورات اللجنة الثقافية المحلية بجرجيس، 2006، ص69

[2] عز الدين العزماني: **الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي وإرادة المستقبل المحلية**، مجلة رهانات، ع22، المغرب، 2012، ص24

والتي تتحدى الصحافة "المحترفة"، من حيث الموضوعية والنزاهة، من خلال فكرة رفض التحيز والتضليل وغيرها من الممارسات، التي تقابل برفض اجتماعي وأخلاقي، وهذا بسبب تحول "الفضاء الرقمي الرحب" في نظر البعض، إلى أداة فعالة للاحتجاج والتعبئة، من أجل ارساء ثقافة جديدة للتغيير، تعمل على تجاوز الملابسات، وتتعامل مع الواقع وقضاياه[1]، وهذا من خلال تبادل مجموعة التصورات، الأفكار والمواقف، التي تنتجها الوسائط الجديدة[2]. وهو ما تسبب في نظر البعض في اندلاع موجات من الاحتجاجات الواسعة النطاق، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمعروفة "بالربيع العربي"، وهو ما يؤكد أيضا حسب البعض، بروز نخبة جديدة قادمة من الفضاء الافتراضي، تعتلي ساحات النضال والفعل السياسي، من مدونين، وناشطي الأنترنت، والإعلام الاجتماعي[3].

إن خاصية النفاذ اللامشروط، الذي تتمتع به مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: "فيسبوك"، "تويتر" و"يوتيوب" وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي، قد مكنت الأفراد من التبادل الحر للمعلومات بشكل سريع وفوري، مع عدد قليل من الحواجز، والتي سمحت أيضا للمواطنين بالاتصال فيما بينهم، وتنظيم مظاهرات، واحتجاجات ضد حكوماتهم. الأمر الذي جعل البعض يرى أن تكنولوجيات الاتصال، باتت تلعب دورا هاما في احداث تغييرات سياسية واجتماعية، في العديد من الدول العربية، على غرار "تونس"، "مصر" و"سوريا"، وهذا بفضل النمو الهائل لمواقع الشبكات الاجتماعية، وتنوع الخطابات المتداولة عبر هذه

---

[1] جوهر الجموسي: **الافتراضي والثورة** (مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2016، ص58

[2] فتحية معتوق: **ثقافة التغيير في الإعلام التلفزيوني** (برامج التلفزيون الجزائري نموذجا)، أعمال المؤتمر الذي نظمته كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي 2017، ص387

[3] جمال زرن: **الإعلام الجديد والربيع العربي** (مراجعات بحثية)، ملتقى دولي بعنوان: **شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة** (دروس من العالم العربي)، تونس، 2015، ص20

الفضاءات التواصلية الجديدة، مقارنة مع الاتصال التقليدي. فضلا عن إمكانات مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل أرضيات للنقاش العام، وهو ما يبشر بقدرة الأنترنت على تعزيز فرص الحوار حول القضايا المطروحة، وهذا من أجل الوصول إلى تفاهم، عن طريق أليات الإقناع، المرتبط بشتى صنوف منطق المحاججة، المستخدمة للتفسير والرد على الاعتراضات[1].

ومنه فقد أصبح العديد من الملاحظين يرون، أن شبكة الأنترنت بإمكانها اليوم تحقيق المعارضة، من خلال توفير الفرصة لاستعراض كم كبير من الأفكار المتعارضة، خاصة عند التعرض "اللاانتقائي" لمحتوى الوسائط الجديدة، الذي تتداوله المجتمعات الافتراضية الغير متجانسة، والتي تحكمها مجموع القيم والاتجاهات المختلفة. إذ باتت شبكة الأنترنت وسيلة لتعزيز وجهات النظر في المجتمع الافتراضي، كما مكنت الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية، والتحاور مع الجماعات التي تختلف معها. وعليه فإن هناك إمكانية لاستقطاب الأشخاص للنقاش على الأنترنت، مع التحاشي النسبي لغير المشابهين لهم في الرأي، خاصة عندما يتعرضون للمحتوى المنشور بشكل عرضي. مما يفضي إلى إمكانية الجمع بين وجهات النظر المتباينة، على عكس برامج النقاش التلفزيونية، التي غالبا ما تتميز بالخطابات الأحادية الاتجاه، وهذا إن دل عن شيء، إنما يدل عن إمكانية حدوث توافق بين الأطراف المختلفة، في التصورات والرؤى، مما ينجر عنه إمكانية أكبر للتفاعل بين مختلف الأطراف، التي تتواجد بشكل مكثف، والتي تتعرض للمواضيع المطروحة على مساحة النقاش المشتركة، وهو ما قد يعزز آفاق النقاش على الأنترنت، من خلال تعزيز وجهات النظر الموجودة من قبل.

[1] دومينيك وولتون: **الإعلام ليس تواصلا**، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2012، ص23

إن تطور المناقشة العامة في المساحات الإلكترونية، التي تعمل كفضاء عمومي بديل، تدعم بقوة إمكانية تشكل الرأي العام، الذي قد يصل إلى مستوى أعلى من ذي قبل، بسبب وعي الأغلبية بالقضايا التي تمس مصالحها، ويدور حولها جدل وخلاف ونقاش عام[1]، مما يساهم في بناء مجتمعات افتراضية أكثر اتساقا، باستخدام الاتصالات الرقمية، لاسيما في الديمقراطية الحديثة، حيث أصبحت شبكة الأنترنت، تعد أداة للمواطنة في المجتمعات الليبرالية، لما لها من قدرات تقنية تؤهلها للعب أدوار محتملة في العملية السياسية المعاصرة، من خلال توفير ساحات تتناسب والمواطنين العاديين من أجل القيام بنشاط تشاركي، الذي قد يتولد عن مناقشة القضايا ذات الشأن العام. ذلك أن التكنولوجيات الجديدة كما يعتقد البعض، هي آلية لاستكشاف القضايا المصيرية، والحقوق المدنية في المنتديات الإلكترونية العامة.

وعلى هذا الأساس، فقد تعالت العديد من الأصوات، منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عندما ظهرت الشبكات الاجتماعية، كمكان لنشر الثقافة الشعبية، بفضل فرص التفاعل، على أساس المساواة، التي لا مثيل لها[2]، للمطالبة بضرورة الحفاظ على المكسب التحرري، الذي بات يتمتع به الفرد المعاصر، وهو أمر حاسم للحفاظ على مفاهيم الأدوار العامة، والأماكن العمومية، لإعادة تحديد الحريات المدنية، وأشكال أخرى من الحريات، لاسيما في دول العالم الثالث، وبلدان العالم العربي، حيث يرى البعض أنه من الصعوبة تطوير مشاركة حقيقية لدى مجتمع عربي، يكون فيها الفرد ناشطا سياسيا، بدون أنترنت[3].

---

[1] منذر صالح جاسم الزبيدي: **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص148

[2] Jim Cullen: **A short history of the modern media,** John Wiley & Sons, 2013, p267

[3] Rasha A. Abdulla : **The Internet in the Arab world (Egypt and beyond)**, Peter Lang, Vol 43, New York, 2007, p X

## 2. إعادة تشكيل الهويات وبناء رأس المال الاجتماعي

### 2.1. تشكيل الهويات:

لقد وفرت الابتكارات التكنولوجية اليوم ساحات افتراضية، لخلق بديل عن الواقع المادي، وفي سياق وطني، متعدد الثقافات، والذي يساعد بشكل أو بآخر على بناء المعرفة المشتركة، وتشكيل الهويات الجماعية، حيث أنه لدى الأفراد هويات مجردة، مما يعني أنهم لا يرون أنفسهم عموما باعتبارهم جزءا من عائلة، أو سلالة، أو كمواطنين بدولة في المقام الأول، وإنما يرون أنفسهم أولا وأخيرا كأفراد وأشخاص، مستقلين وعقلانيين، يمارسون حياتهم بناءًا على مبادئ عامة، وأسباب محددة تنطبق عليهم[1]. ولأن الهويات والعلاقات الاجتماعية، أصبحت مهملة بشكل كبير في الحياة الواقعية، فقد بات وحسب الكثيرين يستوجب الأمر، تدارك هذا "الخلل الاجتماعي"، من خلال إعادة تشكيل الهويات عبر التواصل الافتراضي، الذي تتيحه المنصات التشاركية، والتي تعمل بشكل أكثر استقلالية، في ظل قيود قانونية أقل، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف، إلى ظهور علاقات أكثر تنوعا، وهويات أكثر تمايزا، باعتبار أن الهوية مكون أساسي من مكونات الذات الانسانية[2].

ومن منطلق أن المرء بحاجة إلى الاعتراف من قبل الآخرين على سبيل المساواة، هو في حقيقة الأمر إقرار، يستند إلى التباين في التنشئة الاجتماعية والثقافية، النابعة من اختلاف الرموز، العادات والقيم المحددة لكل جماعة من الجماعات الانسانية، والتي يصعب أن تفهم أو تلبى من قبل كل الناس في بعض الأحيان. فارتداء الحجاب في الأماكن العامة مثلا: قد يشكل مشكلة لدى المجتمعات العلمانية، التي تبنت تقليدا رافضا لما من شأنه الرمز

[1] جيمس جوردن فينليسون: مرجع سابق، ص115

[2] دارن بارني: ترجمة أنور الجمعاوي، **المجتمع الشبكي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص180

للدين. مما يجعل إبراز الهويات شكل من أشكال تحقيق الذات، وإنتاج التعدد والاختلاف، من أجل التصدي لأنساق الهيمنة، والاستبداد في المجتمع[1].

من جهة أخرى، ووفق ما تعتقده "أرندات"، فإن إنكار التشارك يؤدي إلى إنكار للعمومية داخل الفضاءات الافتراضية، التي تتيحها شبكات الأنترنت، والتي أصبحت تستوفي المعايير، التي تمكن الأفراد من أن يكونوا مرئيين أمام الآخرين، والذين يكشفون عن ذواتهم، لكي يكَونوا مكانا لتحقيق هويتهم وتفردهم، عبر مساحات التواصل والتفاعل، التي يجب أن تكون شاملة بما فيه الكفاية، من أجل أن تسمح بالوصول والعمل للجميع، حتى وإن كان لا يزال هناك عدم وضوح في الرؤية، في فهم تشكل الهويات الفردية والجماعية. حيث أن الهوية الفردية، تفهم على أنها الشعور بالنفس كفرد، يتمتع بخصائص وإمكانيات معينة، بينما الهوية الجماعية، تفهم على أنها شعور بالنفس، كعضو في مجموعة اجتماعية، وشعور بالانتماء، والشعور بأن يكون الفرد جزءا من جماعة[2]. لذلك فإن الفضاء الذي تبقى فيه الشخصية الحقيقية للفرد مخفية، أو ضعيفة الأداء، تتسم بعدم المساواة في التفاعل، فتصبح أقل عرضة للتطور، بسبب عدم إظهار "تلك الذات"، بفعالية وبنجاح عند التواصل داخل الأماكن الافتراضية، التي تعد بدائل حقيقية، للعمل عن الأماكن العامة الحقيقية.

ومنه فقد أصبح يعرف عن أعضاء المجموعة في الفضاءات الإلكترونية اليوم، تقاسم التوجه المشترك، فضلا عن الشعور الاجتماعي بالهوية، والمكان داخل المجتمع، مما يعني زيادة في التركيز على الهوية الجماعية، عوض التركيز على الهوية الشخصية، من خلال الاهتمام بالأحداث السياسية، الثقافية والاجتماعية، التي تقدم انطباعا بأننا جميعا نشترك في مسائل اساسية، تدفعنا للعمل معا لضمان استمرار الانسانية. حيث توجد أدلة على أن الافراد

[1] عبد الله الزين الحيدري: **الميديا الاجتماعية** (المصانع الجديدة للرأي العام)، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص3

[2] Manuel Castells and Gustavo Cardoso: **The Network Society** (From Knowledge to Policy), Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, Washington DC, 2006, p257

يميلون أكثر لإثبات الذات، والشعور بالتفوق وبالنجاح الفردي، حتى ولو كان من خلال اصطناع شخصيات فردية مزيفة ووهمية، أو ما اصطلح على تسميته "بالذات الثانية"، ومنه فإن وجود "الذات" على الأنترنت، هي الرمزية التي تمكن الناس من تكوين هويات، تولد من قبل ما يتم كتابته أو نشره من صور ونصوص، كما أشار بذلك العالمين "جونز وهولمز".

إن التفاؤل "المفرط" حول دور وسائل الإعلام الجديدة، في بناء علاقات اجتماعية بديلة، محفوف بالشكوك، في عصر ما بعد الحداثة، لا سيما في ظل قدرة المستخدمين على تحويل أنفسهم، إلى أشخاص آخرين مغايرين لشخصياتهم الحقيقية في الواقع. أين نلمس النظرة التشاؤمية الواضحة لدى "هابرماس"، حول موضوع "الذات" في إشارة إلى الهوية في عصر ما بعد الحداثة، التي يرى أنها تتكون من عدة خصائص رئيسية لما بعد الحداثة، وهي التجزؤ، التنافر وعدم الاستقرار، إلى جانب حقائق متعددة أخرى، والتي تشكل تناقضا صارخا مع النموذج الحداثي، القائم على أسس التماسك والعقلانية، مما يعني أن توافر تكنولوجيات الاتصال الجديدة، أصبح من المحفزات الاجتماعية التي تهدد مفهوم الاستقرار، وعمليات البناء الذاتي. فقد أوجد عصر ما بعد الحداثة، مفاهيم جديدة ومتعددة، مثل: مفهوم "الذات المشبعة"، ومفهوم "النفس قابلة للتغيير"، التي شكلت أرضا خصبة للبحث والدراسة، لأن الحديث عن هذه المفاهيم يعني صعوبة الحفاظ على الهويات، بسبب وجود تغييرات كبيرة في جوانب معينة من البناء الذاتي، خاصة لدى الجيل الحالي من الشباب، وهو ما يمثل الفرق بين "الهوية الخاصة" و"الهوية العامة".

### 2.2. بناء رأس المال الاجتماعي:

لقد أصبحت الفضاءات المبتكرة اليوم، تعمل على استبعاد فقدان الأفراد لحرياتهم، على عكس الفضاء العمومي الذي هو معرض لفقدان هذه الميزة، الأمر الذي يجعله غير مستوفى المعايير والشروط، مما يؤدي إلى عدم بناء "الذات الجماعية". لذا يعتقد "مانويل كاستال"، أنه من خلال وسائل الإعلام الجديدة ظهر التواصل الغير مقيد بواسطة التنظيم الذاتي، على المستوى السوسيواجتماعي، وتجاوز وسائل الإعلام الجماهيري، وتحدى السياسة الرسمية[1]. وفق ما يعتقده البعض، فإن هناك فرص للعمل العام لجميع الافراد، داخل الفضاءات الإلكترونية، وهذا إذ ما لم تتعرض مضامين هذه الوسائط الجيدة إلى أي شكل من أشكال الحجب، التي تحول دون التعبير عن الحرية الفردية، وهو ما يستوجب أن تكون هذه الفضاءات أرضية تربط الفرد بالعالم الذي من حوله، ذلك أن هذه المنصات تشكل نقطة انطلاق لتجربة العالم، كجزء من الواقع، وتتيح له مساحة للعمل.

ومن جهة أخرى، فقد تم تغيير الطريقة التي نبني بها هوياتنا، والكيفية التي نرسم بها أنفسنا للأشخاص الآخرين، داخل الوسائل الرقمية، وهذا من أجل الشعور بالأهمية، والحصول على التقدير، من خلال بناء شبكات اجتماعية افتراضية، الهدف من ورائها تشكيل "رأس مال اجتماعي"، وهو مفهوم يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي، بواسطة الشبكات الاجتماعية، من خلال عامل الثقة وزيادة التواصل والتفاعل، لتحقيق المنافع المتبادلة، حيث ينبع رأس المال الاجتماعي، من هيكل العلاقات بين الأشخاص[2]، والذي يتمظهر في جيل جديد من القيادات السياسية والاجتماعية، الذين وجدوا في الفضاءات الافتراضية، الفرصة للظهور والتكتل في مجموعات، قصد التعريف بذواتهم، والحصول على القبول والتقدير من

[1] Ibid, p20

[2] محمد عبد الغني حسن، رضوى محمد هلال: **التسويق الاجتماعي** (إدارة رأس المال الاجتماعي)، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، السلسلة 4، القاهرة، 2010، ص57

طرف الآخرين، من أجل كسر حدود الطبقية، التي فرضتها الواقعية المادية، من خلال محاولة تعزيز المراكز الاجتماعية، في الفضاءات الإلكترونية.

ومنه فقد أصبحت الأنترنت في نظر الكثيرين تجربة جديدة، لبناء رأس المال الاجتماعي، وتحسين العلاقات القائمة، والتي يمكنها توجيه المجتمع أكثر فأكثر في اتجاه إيجابي، من أجل تشكيل هوية اجتماعية، حيث يرى أنصار نظرية الهوية الاجتماعية، أن "الأفراد يسعون جاهدين للحفاظ على تقديرهم الذاتي أو تعزيزه"، وهو عكس ما يعتقده البعض، بأن وسائل التواصل الاجتماعي دفعت الناس إلى الابتعاد عن هوياتهم الذاتية الحقيقية، بسبب الرسائل السلبية. حيث يشير "دوبسون" في هذا الصدد، إلى أن الهوية الذاتية، هي "فهم عالمي يمتلكه شخص ما، تكون في شكل تقييمات ذاتية"، وهذا السلوك يمكن أن يكون مرتبطا بنظرية الشبكات الاجتماعية، حيث أن الناس والمجموعات، التي تحيط أو تقترب من بعضها البعض، تشترك في نفس الخصائص والقيم والأوضاع الاجتماعية، ذلك أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من الموارد الحالية أو المحتملة، التي ترتبط من خلال امتلاك شبكة من العلاقات المستدامة، ذات الطابع المؤسسي تقريبا، من التعارف والاعتراف المتبادل[1].

لقد كشفت العديد من الدراسات، أن هناك اتصال مباشر بين رأس المال الاجتماعي، واستخدام الشبكات الاجتماعية، إذ تتيح مواقع التواصل الاجتماعي الفرصة للأفراد، للحفاظ على بعض العلاقات القائمة في الواقع، والتي قد تكون ضعيفة، وأخرى ليست موجودة أصلا، فعلى سبيل المثال: موقع "فيسبوك" يعطي الفرصة للأفراد، للتواصل والتفاعل مع "أصدقاء الأصدقاء"، من خلال توسيع شبكة الاتصال الخاصة بهم. إذ أنه مع التطور الحادث في استخدام الأنترنت، ظهر مصطلح "رأس المال الاجتماعي الرقمي" بما ينطوي

[1] Bourdieu Pierre : **Le capital social**, notes provisoires. Actes de la recherche en sciences sociales, vol 31, no 1 1980. p2

عليه من أطر مستحدثة للعلاقات الاجتماعية تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني والاتصال المباشر[1]، مما يمكن الأفراد الذين يجتمعون معا، ولسبب مشترك، من تقاسم الآراء المختلفة عن المسائل الأخرى، التي ليست جزءا من المجتمع الواقعي، إذ ارتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي، بالصلة بين المستخدمين، والمصداقية المتبادلة بينهم، والمعايير التي تنشأ نتيجة لذلك.

وعليه فإن الضرورة التي تستدعي تعزيز رأس المال الاجتماعي، هي في الأصل ضرورة تواصلية داخل المجتمع الافتراضي القائم، وهذا من أجل توليد الشعور بالانتماء والتضامن[2]، وهما سببان رئيسيان لتحفيز مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية، من أجل المساهمة في تشكيل ما يسمى بالفضاء العمومي الافتراضي، عبر شبكات الاتصال الاجتماعية، على الرغم من أن قياس رأس المال الاجتماعي، عملية صعبة ومعقدة، لأنه في معظم الحالات يرتبط، بتقييم مستوى المصداقية التي يتمتع بها الأفراد المعنيون. إلا أنه وفي الوقت نفسه توجد علاقة تناسبية، بين رأس المال الاجتماعي، والمشاركة في الفضاءات الافتراضية، فالعملية عكسية طردية حيث يؤدي ارتفاع مستوى رأس المال الاجتماعي، إلى زيادة المشاركة، كما تؤدي المشاركة إلى رفع نسق رأس المال الاجتماعي، في وسائل التواصل الاجتماعي، كما يشير بذلك "يوهانسن".

[1] نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحي: **الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر** (دراسة سوسيولوجية–ميدانية)، مجلة الشؤون اجتماعية، العدد 115، 2012، ص2

[2] Olivier Godechot & Nicolas Mariot **: Les deux formes du capital,** revue francaise de sociologie, vol 45, no 2, 2004, p245

### 3. الفضاء الخاص والفضاء العام داخل شبكات الأنترنت

ففي حين يعرف الفضاء الخاص والفضاء العام، في الفلسفة اليونانية، على أنه عالم من العلاقات الأسرية والاقتصادية، فإن "هابرماس" يعرف الفضاء العام، بأنه "تجمع خيالي، لا يوجد بالضرورة في مكان محدد، ويتألف من أشخاص عاديين، يجتمعون علنا، بفعل احتياجات المجتمع مع الدولة". فقد نشأت فكرة الفضاء العمومي في القرن الثامن عشر، والتي لا يحوم عليها شك حول أهميتها الأدبية، الاجتماعية والسياسية، ذلك أن الفضاء العمومي في الأساس، أداة في يد المجتمع المدني الحديث، لتحقيق مصالحه، إذ يعمل هذا الأخير على ملأ المسافة الفاصلة بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية، والدولة كمؤسسة سياسية، حيث تنشأ فعاليات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، في استقلال تام عن سلطة الدولة، وهذا بغرض الاسهام في صنع القرار، أو الدفاع عن مصلحة الإنسان والوطن معا[1].

بينما يعرف "ريموند ويليامز"، الذي نحت مصطلح "الخصخصة المتنقلة"، الفضاء الخاص على أنه "قدرة الفرد على السفر، وتجربة العالم، وهو مسترخ على الأريكة"، حيث ارتبط الفضاء الخاص دوما بالعائلة والمنزل، كما يرتبط أيضا مع حق الخصوصية، إذ يري "هيدغار موران" أن "الفضاء الخاص، هو المكان أين يمكن أن نعبر فيه، عن أنفسنا، والذي يعد عند الفرد مساحة آمنة، حيث يمكن أن يكون وحده – لكن ليس معزولا – أين يمكن أن يقدم نفسه كما يريد". لذا فإن الفضاء الخاص في وسائل الإعلام الرقمية، هو ما يمكن أن يضمن للفرد مستوى معين من السلطة، على مواقع الشبكات الاجتماعية، التي يزورها، والتي تحتوي على خيار الخصوصية، وبالتالي فإن المستخدم أصبح يشعر بالأمان أكثر عند

[1] عصام الرجواني: **في إمكان التأسيس لفعل مدني "ملامح التحول في الفضاء العمومي العربي"**، مبادرة الاصلاح العربي، 2016، ص10

استخدامه لشبكة الأنترنت، حتى وإن بدى الأمر مختلفا عن الأماكن الواقعية، أين لا يلتقي فيه الفضاء الخاص والفضاء العام، بشكل دائم ومتكرر.

إلى جانب ذلك، فإن إمكانية الوصول المباشر التي تتيحها شبكة الأنترنت للأفراد، للولوج إلى منتدى عالمي، حيث يمكن للأفراد التعبير عن حججهم وآرائهم دون رقابة، بات من الأمور التي تدحض مفهوم الإقصاء والتهميش المتعمد، لفئات مجتمعية عن غيرها، كالمعاقين، النساء وذوي البشرة السوداء ... إلخ. ذلك أن ظهور وسائل الإعلام الإلكترونية، قد غير جذريا، مفهوم الفضاء العمومي للقرن الثامن عشر، والذي من المحتمل أن يحل محله مستقبلا، رغم أن الفكرة لا تزال حديثة العهد في مجتمع الشبكة، خاصة وأن الفضاء العمومي الكلاسيكي لا يزال على "قيد الحياة". رغم الشكوك حول بقاء هذا الأخير كما هو، لان الكثرين يعتقدون أنه مع مرور الوقت من المحتمل أن يتحول إلى فضاء آخر جديد، في شكله الافتراضي، وهذا ما أكد عليه "هابرماس" حينما قال: "أن الكلاسيكية لمفهوم الفضاء العمومي، تعد تهديدا جوهريا من قبل هياكل السلطة، في ظل توسع منصات وسائل الإعلام الرقمية، التي تسمح للأفراد الشعور بالاستقلال".

ومن جهة أخري، فإن مجال الحرية لدى "أرندات" قد لا يتماشى مع التمييز بين الفضاء الخاص والفضاء العام، داخل شبكات التواصل الاجتماعي، حيث ترى أن الأفراد بوصفهم ينتسبون إلى مجال الحرية[1]، لا يتجلى دورهم في المجتمع إلا من خلال المشاركة الفعلية، داخل عدد غير محدود من الفضاءات العمومية، وهو ما يجعل من شبكات التواصل

[1] Hannah Arendt, Anne Guérin et Michelle-Irène de Launay**: Eichmann à Jérusalem** (Rapport sur la banalité du mal 1963), Gallimard-Folio, Paris, 1991, p221

الاجتماعي، نظاما بإمكانه الاستجابة لاختراق دوائر الصمت، ومنح الأفراد الاجتماعيين حضورا فكريا وسوسيولوجيا[1].

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن البعض الأخر يرى، أنه سيكون من الخطأ استنتاج أن تكنولوجيات التعبير الرقمي هذه، قد تخفي الحدود بين العام والخاص[2]، حتى وإن كانت مشاعر الانفتاح والتقارب بين الشعوب في تنام متزايد، والتي ارتبطت بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أنها أصبحت تعمل على ذوبان الفوارق، بين كل ما هو عام، وما هو خاص. مما يجعل ذلك في نظر الكثيرين عاملا مؤثرا، على الهوية الخاصة والهوية العامة، في مواقع التواصل الاجتماعي، التي يلجأ الأفراد فيها، إلى نشر معلوماتهم الشخصية وتجاربهم الخاصة على نطاق واسع، بصورة مفتوحة لمستخدمي هذه الشبكات، بغية مشاهدة الذات عبر الآخرين، من أجل الشعور بالرضا أو الأهمية.

[1] عبدالله الزين الحيدري: **الميديا الاجتماعية** (الأدوات البلاغية الجديدة للسلطة الخاصة)، المجلة العربية الأوربية لعلوم الإعلام والاتصال، عدد خاص، ص97

[2] Serge Proulx, Mélanie Millette et Lorna Heaton **: Medias sociaux** (enjeux pour la communication), Presses de l'Université, Québec, 2012, P35

## المبحث الثالث: الممارسات والمآخذ داخل مواقع التواصل الاجتماعي

### 1. أفول النخبة وبزوغ العوام

لقد سعى "ماكلوهان" لمعالجة التحيز المكاني لأنظمة الاتصالات المعاصرة، من خلال التنظير بأن وسائل الإعلام الإلكترونية تنتج مساحة ديناميكية[1]، حيث أكدت العديد من البحوث والدراسات، أن وسائل الإعلام الجديدة، قد تولد عنها جمهورا نشطا، معارضا وتخريبي، ذو ثقافة شعبية، وأن النزعة الشعبوية في طريقها إلى السيطرة على الميدان[2]، بسب قدرة وسائل الإعلام الجديدة، على إعطاء الفرص للأفراد، لطرح وجهات نظرهم المختلفة، مع القدرة على الاندماج والانخراط، في الحوار حول القضايا التي تهمهم، لاسيما مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، التي ازدادت انتشارا وشعبية، جنبا إلى جنب مع انخفاض تكاليف الوصول إلى الأنترنت، بحيث أصبح بالإمكان جلب عدد أكبر من الناس، والمشاركين الجدد، للانخراط في النقاش على الأنترنت، خاصة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خلق وسيلة شعبية لمناقشة مختلف القضايا، باستخدام تطبيقات الويب، التي خلقت مساحات مختلطة للحوار، وفتحت آفاقا لتفاعل انساني غير مسبوق عبر كامل تاريخ الاتصالات.

وعلى صعيد آخر، يرى البعض الآخر أن الشبكات الإلكترونية التي جعلت العولمة المعاصرة ممكنة، قد أدت أيضا إلى ظهور فضاءات عامة افتراضية، والتي بدورها عملت على تشكل "الحركات الاجتماعية على الأنترنت"[3]، من خلال عمليات التفاعل بين مختلف

---

[1] Sang-Hee Kweon and others : **Time and Space Perception on Media Platforms**, Proceedings of the Media Ecology Association, Vol 12, 2011, p44

[2] كوينتين دولا فيكتورا: مرجع سابق، ص58

[3] Lauren Langman: **From Virtual Public Spheres to Global Justice** (A Critical Theory of Internetworked Social Movements), Sociological theory, 2005, vol 23, no 1, Washington DC, 2005, p42

الأطراف، لتحقيق الحاجات الأساسية، الناجمة عن الاهتمام المشترك، حول القضايا التي لا تزال قائمة لدى مستخدميها، مما يسمح لأولئك الذين يرغبون في الانخراط في نقاش مفتوح، أمرًا متاحاً، حتى وإن كان لا يتوقع منهم حوار هادف، من الممكن أن يغذي الخطاب العقلاني على حساب الخطاب الشعبي، لاسيما في ظل التحفظات المثارة حول النقاشات على الأنترنت، بسبب الفجوات الاجتماعية والأيديولوجية داخل المجتمعات السيبرانية.

ومنه فإنه على الرغم، من ميزة الوصول وإبداء الرأي، التي تتيحها وسائل الاتصال الجديدة، والتي هي ميزة لا تضاهيها ميزة، خاصة مع خلو صفة الالزامية، والسلطة الجبرية، على أعضاء المنتديات، ومستخدمو الأنترنت، للمشاركة وابداء الرأي، أو الانخراط في تنظيم ما، إلا أن البعض يرى بأن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة هذه، فشلت في خلق حوار عقلاني، في ظل تراجع النزعة الحجاجية، مما أدى إلى تقويض الأساس العام الذي يرتكز عليه النقاش في الفضاء العمومي، وهو ما يجعل قدرة الفضاءات الافتراضية على توليد الرأي العام المرجو محدودة، بل وبدل ذلك فقد أصبحت تعمل هذه الفضاءات على تغذية الكسل السياسي، كما أضحت هي الأخرى مجرد مستقبلات سلبية للرأي الشعبي.

### 2. الخصوصيات واشكالية الانتهاكات

يحتاج الانسان إلى الأخرين، من أجل أن يشاركهم اهتماماته، ويتقاسم معهم تجاربه وخبراته، لاسيما في ظل التطور الكبير لتكنولوجيا الاتصال، الذي أدى إلى استحداث طرق واساليب جديدة للتواصل، وذلك منذ اختراع البرق والهاتف، وصولا إلى دردشة الفيديو عبر شبكات الويب، التي زادت من قدرة الناس على الاختلاط، وكسر حصن خصوصيتهم المنيع، في ظل رغبة متعددي الثقافات على الانفتاح، من أجل اكتشاف الآخر، وفي ظل تنامي الشعور بالأمان لدى مستخدمي شبكة الأنترنت، عند استخدام خدمات البريد الإلكتروني، والرسائل الفورية "ماسنجر"، وغرف المحادثة، التي يمكن أن تضم أشخاص غير متجانسين، يجمعهم الاهتمام المشترك بالانشغال المطروح.

إلا أنه وإلى جانب ما توفره هذه الشبكات الاجتماعية من خدمات، التي تحظى بنوع من الحماية، من خطر القرصنة على حسابات المستخدمين، إلا أن ذلك يبقى أمر نسبي، أمام تطور برامج الاختراقات التي يطورها "الهاكرز"، والتي قد تلحق اضرار معنوية ومادية بالمستخدمين وبحساباتهم، فضلا عن إمكانية تعرض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى سوء المعاملة والمضايقة من قبل النافذين، الذين يتم التواصل معهم على الغالب بشكل عارض. كما أن تعمد بعض المستخدمين، الاختباء تحت شخصيات وهمية ومزيفة، تعد من المحفزات على ابراز "الطبع العدواني"، للاعتقاد بإمكانية تجنب التعرض للمساءلة القانونية، حيث نبه "هابرماس" إلى المخاطر المحتملة من هذه الشبكات بالقول: "أن التاريخ أثبت أن الجماهير ليست حكيمة في كثير من الأحيان"[1]، وهذا ما جعل القائمين على موقع "فيسبوك"، يضعون سلسلة من الاجراءات والتدابير، لمواجهة جميع اشكال الانتهاكات، التي منها حظر

[1] حسن السوداني: **تكنولوجيا الإعلام الجديدة وانتهاك حق الخصوصية**، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، 2014، ص221

الصور، ومقاطع الفيديو، وخطابات الكراهية والتحرش، على أساس نوع الجنس[1]، مع إنشاء خطوط أكثر رسمية للاتصال المباشر مع ممثلي المجموعات، لضمان معالجة فورية للمحتوى الذي يعتقد أنه ينتهك معايير فيسبوك.

ومن جهة أخرى، فقد أكدت العديد من الدراسات أن النقاش على شبكات الأنترنت، يتضمن في كثير من الأحيان، شكل من اشكال السلوك "الهمجي" و"الوقح"، من طرف مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال التهجم على بعض الأشخاص، على مستويات مختلفة، حسب درجة الانتشار والتخريب، حيث يلجأ في كثير من الأحيان مستخدمو الوسائط الاجتماعية، الذين يميلون لإخفاء شخصياتهم، بالاستفادة من المنصات التي تدعم استخدام اسماء مستعارة، ولا تضع قيود عند التسجيل، أو فتح الحسابات لديها، دون أية شروط أو قيود، تحتم على المستخدم الإفصاح عن هويته وبياناته الحقيقة، والتأكد منها عن طريق رقم الهاتف، أو عنوان البريد الإلكتروني، وهو ما يجعل البعض، يلجأ إلى إنشاء حسابات وهمية على الأنترنت، بهدف التواصل الغير بريء مع بعض الأشخاص، ليتحول هذا السلوك في الأخير إلى نهج غير قابل لتطوير العلاقات الشخصية في الواقع الافتراضي، وبالتالي عدم الاستفادة منه، أو نقله إلى الوسط الاجتماعي، مما يقلل من إمكانية اتاحة الفرص الحقيقية التي تمكن من إقامة علاقات جدية.

إن مستخدمي وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، يبحثون باستمرار عن الوصول الغير محدود للمعلومات، في بيئة إلكترونية آمنة ومحمية، مع إمكانية التحكم في المحتوى، وهذا ما يثير اشكالية توفير الوصول إلى شبكة الأنترنت، وحماية المستخدمين من الانتهاكات والتجاوزات المحتملة، وكذا حفظ مشاعرهم من المحتوى الرقمي الغير لائق، ذلك أن حق استخدام الأنترنت يشمل الأمن وحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية والموثوقية، مما

[1] https://www.facebook.com/legal/terms/update شوهد يوم 2017/01/11 على الساعة 23:33

يستوجب تظافر القوى العالمية، من أجل سن قواعد تنظيمية وأخلاقية ملزمة لمستخدمي الأنترنت، لكن بعيدا عن المساس بحق النفاذ، الذي يشير إلى قدرة الشخص على أن يكون في أكثر من مكان، وفي وقت واحد، مع قدرته على تخطي الحواجز المكانية أو التنظيمية بفعالية، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات.

غير أن البعض يرى أن التركيز على وضع مبادئ توجيهية وأخلاقية للمشاركة في الفضاء الافتراضي، لا يشير إلى الصعوبات الأخلاقية، وتفاوت المعايير الأخلاقية في الفضاءات الإلكترونية فحسب، وإنما يجعل المخططات التنظيمية ذاتها أفعال تعسفية، مما يقوض حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، التي نصت عليها المواثيق والعهود الدولية، أو يعرضهم للاستبعاد من خلال منعهم من الوصول المشترك لنفس المحتوى، وهو ما يتعارض مع الحريات الأساسية، بشأن وجود ضوابط أو قيود على المشاركين في العملية الاتصالية، التي من ركائزها الشفافية، التي هي جزء من الديمقراطية، والتي تتعارض مع كل المحاولات للحد من الوصول إلى المعلومات، مثل أشكال الرقابة على الأنترنت، أو حجب المواقع، التي تعد واحدة من أهم التصرفات التي تصدر عن الحكومات، لفرض سيطرتها على مجتمع مفتوح[1]، من أجل تقييد حق الأفراد في الاختيار الحر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حماية الأفراد من الأشخاص العدوانيين، أو من المحتوى "الضار"، يعد أقل إلحاحاً في الفضاء الإلكتروني منه في العالم المادي، ذلك أن مستخدمي شبكة المعلومات العالمية، أشبه بأن يكونوا يمشون في شوارع مزدحمة، ينبغي عليهم أن يتوقعوا التعامل مع مجموعة واسعة من المستخدمين، المختلفين والمتباينين عنهم، لأن منهم من يبحث عن الترفيه، ومنهم من يبحث عن الازعاج، وهذا راجع لطبيعة الفضاء الإلكتروني، الذي يحتوي على الدردشة، ومجموعات الأخبار، والذي يعتبر "سيبراني

[1] محمد الطاهر: **الحريات الرقمية** (المفاهيم الاساسية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط1، القاهرة، 2013، ص6

المجلس"، بمعنى أنه يمكن الوصول إلى هذه الفضاءات الافتراضية من قبل الجميع، وهذا على عكس المجالس المادية العامة، التي تفرض شروط ومواصفات على منتسبيها، من أجل المداخلة والتشارك.

ومن المفارقات، فإن المجالس الإلكترونية، التي عادة ما يتم تنظيم إدارتها من قبل بعض الأطراف، وهم المشرفون على المواقع الإلكترونية، وذلك وفق مواضيع محددة – على عكس المجالس العامة المادية، التي تدار علنا في الشارع، أو الحدائق العامة – حيث يمكن أن يكون المشرف على منصات التداول، بمثابة "رجل البوابة الإلكترونية"، الذي يرصد المناقشات ويكون الرقيب على كل العبارات، والذي غالبا ما يقبع خارج نطاق المناقشة في المنتدى، أو بالأحرى خارج إطار المراقبة، إذ تخول له سلطته، إما أن يكون حارس بوابة يعمل على حماية أيديولوجية الأشخاص المسيطرين على المنتديات، وإما ينحصر دوره في الحفاظ على عفة النقاش القائم بين المشاركين، الأمر الذي يضفي نوع من المعايير الأخلاقية.

وعليه يمكن القول أن الواقع الاتصالي الجديد، فرض اشكالات عديدة منها اشكالية الانتهاكات، التي تستوجب التفكير المعمق والجدي للحد منها، لاسيما على مستوى التمييز العنصري، الاضطهاد، العنف اللفظي، الذي يتعرض له القصر، والنساء، وذوي البشرة السوداء ... إلخ، وهو ما اصطلح على تسميته "بالبلطجة الإلكترونية"، وهذا من خلال رسم استراتيجيات مختلفة لمكافحتها، من أجل توفير بيئة "أكثر أمانا"، على الأنترنت وهو مسار إشكالية ينظر إليها من منظور سوسيوديمقراطي.

**خلاصة:**

إن وسائل التواصل الاجتماعي من خلال أبنيتها التكنولوجية، تعمل على خلق فرص حقيقية للحوار والنقاش بين المستخدمين، فهي تخترق بعمق ديناميات الحياة اليومية، وتعيد تشكيل التفاعلات الشخصية، والغير رسمية بين الناس، والتي من المحتمل أيضا أن تؤثر على الروتينات الحياتية، وهو ما سيؤدي في نهاية العملية إلى التشابك والترابط بين القطاعين العام والخاص، والفاعلين الاجتماعيين بما في ذلك مؤسسات الدولة، ووسائل الإعلام الجماهيري، ومنظمات المجتمع المدني، بواسطة الآليات التواصلية لوسائط الاتصال الاجتماعي، وهو ما من شأنه خلق فضاءات عمومية افتراضية، التي من مظاهرها، الاستخدام النشط والمكثف، والتداول الحر للمعلومات عبر آليات النقاش العام.

ومنه فإن الاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي مثل: "فيسبوك"، "تويتر"، "يوتيوب"، "لينكد إن"، وغيرها من المواقع، تزداد أهمية بسبب قدرتها على التأثير وبشكل جوهري على التوازن بين المساحة الشخصية (الخاصة)، ومساحة المجتمع (العامة)، التي يتشارك فيها المستخدمون، من خلال تزويد المستخدمين بوسائل جديدة للتعبير والاتصال، تسمح بالمشاركة عبر منصات جماهيرية مفتوحة، في إطار الطابع التحرري، والخطابات المتنوعة، التي تدعمها هذه المنصات، من خلال اتاحة أشكال جديدة من التواصل، بين مختلف أطياف المجتمع المتباينين في التربية، التعليم، والمكانة الاجتماعية.

# الفصل الرابع

# التحليل النقدي للخطاب السياسي الافتراضي

**تمهيد:**

لقد أصبح ينظر اليوم إلى وسائل التواصل الاجتماعي، على أنها ساحات خطابية، مكنت شعوب العالم بشكل عام، وبلدان الوطن العربي والجزائر بشكل حاص، من التخلص من القيود التي كانت تفرضها بلدانها، على حرية التعبير والنقاش، حول المسائل ذات الشأن العام، من خلال الهيمنة على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، والتي تتجلى وبشكل واضح على وسائل الإعلام العمومية. الأمر الذي ساعد على تنوع الخطابات، وانتشار المحتوى الذي أصبح ينشئه المستخدمون، داخل البيئة الافتراضية، لاسيما أثناء المحافل الانتخابية. مما مكن المستخدمين من خلق شعور بالعمل السياسي، مع إمكانية الانخراط فيه.

لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطابات المنتجة في مواقع التواصل الاجتماعي من طرف مستخدميها – الذين لا يستثني منهم المستخدمون الجزائريون– تحكمهم خلفيات مختلفة، كالمستوى التعليمي، التنشئة الاجتماعية والمستوى المعيشي وما إلى ذلك، وهو ما يؤدي بلا شك، إلى تشكل أشكال مختلفة من الخطابات. ذلك أنه من المعلوم أن هذه الخطابات، تنشأ من قبل جمهور واسع وأكثر تنوعا وتباينا، وهو ما أصبح يثير الكثير من التساؤلات، حول مسؤوليات الفرد العادي، الذي يمتلك القليل من الفهم لطبيعة الخطاب السياسي، والذي مكنته شبكات الأنترنت بفضل الميزات التحررية التي وفرتها، من لعب دور الناقد السياسي، الأمر الذي قد يُحوِل في هذه الفضاءات الجديدة نهاية المطاف، إلى منابر لاستعراض وجهات النظر المتعاكسة والمتضاربة، التي يغلب عليها الطابع الانفعالي، عوضا أن تكون ساحات للجدال السياسي المبني على الحجاج العقلاني والمنطقي.

## المبحث الأول: بيانات الدراسة الميدانية

### 1. معلومات عامة حول الدراسة

تتمثل بيانات الدراسة الميدانية، في التعليقات المنشورة على مقاطع الفيديو، التي نشرها تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر، وهي على النحو التالي:

- **فترة الدراسة:** وقد شملت فترة الحملة الانتخابية الممتدة ما بين 09 أفريل إلى غاية 03 ماي 2017.
- **الحدث:** الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.
- **حقل الدراسة:** ويشتمل حقل الدراسة، على عينة من تعليقات المستخدمين الجزائريين، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز"، بموقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب".
- **الناشر:** التلفزيون الإخباري الجزائري الخاص "الشروق نيوز"
- **موقع نشر مقاطع الفيديو وتعليقات المستخدمين:** موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب".
- **المواد المعلق عليها:** وتتمثل في مقاطع فيديو نشرها تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، وتتعلق بالحملة الانتخابية للانتخابات البرلمانية في الجزائر سنة 2017.
- **اللغة والحروف المستعملة في كتابة التعليقات:** استخدمت اللهجة المحلية، اللغة العربية واللغة الفرنسية، في التعبير والكتابة، إلى جانب بعض الأرقام.
- **عدد التعليقات المسجلة على كل المقاطع المنشورة:** 45 تعليقا
- **عدد المستخدمين الذين نشروا تعليقات:** بلغ عددهم 26 مستخدم.

- **أكثر المستخدمين تعليقا : richard peter** بـ 06 تعليقات، على 04 مقاطع فيديو.
- **عدد المستخدمين الذين نشروا أكثر من تعليق:** 10 مستخدمين.
- **الحد الأدنى من التعليقات التي تم تسجيلها على مقاطع الفيديو:** 01 تعليق على 10 مقاطع، من مقاطع الفيديو المنشورة.
- **الحد الأقصى من التعليقات التي تم تسجيلها على مقاطع الفيديو:** 10 تعليقات، وكانت على آخر مقطع من مقاطع الفيديو المنشورة، بعنوان: **العدد الخاص بالانتخابات نهاية الحملة الانتخابية**، المنشور بتاريخ: 01 ماي 2017.
- **أكبر عدد من مقاطع الفيديو التي تم نشرها خلال يوم واحد:** تم نشر 14 مقطع فيديو يوم 19 أفريل 2017.
- **عدد مقاطع الفيديو التي تم نشرها من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية:** 35 مقطع فيديو، منها 17 مقطعا، لم يتم التعليق عليه.
- **عدد مقاطع الفيديو التي تم التعليق عليها :** 18 مقطع فيديو، وهي كالتالي:

1. شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الانتخابية[1].
2. أويحي: شهر رمضان شهر العبادة و السرقة[2].
3. ولد عباس: حزبنا يستند إلى برنامج الرئيس منذ 1999[3].

[1]https://www.youtube.com/watch?v=o01folYCf6M&t=157s
[2]https://www.youtube.com/watch?v=uA_Ppg3ZF8&index=2&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
[3]https://www.youtube.com/watch?v=PiH7vongT1I&index=3&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz

4. اليوم الثالث من الحملة الانتخابية لتشريعيات 2017[1].

5. أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم السابع للحملة الانتخابية[2].

6. مقري من تيزي وزو: أويحي لايزال يفكر بعقلية الأحادية[3].

7. أويحي: نحن مع الإعدام لمختطفي الأطفال ومروجي المخدرات ومزوري العملة[4].

8. تشريعيات 2017: اليوم الثامن من الحملة الإنتخابية[5].

9. أويحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش[6].

10. تشريعيات 2017: اليوم الثاني من الحملة الانتخابية[7].

11. ولد عباس: الأفلان هو العمود الفقري للدولة الجزائرية[8].

12. ولد عباس من سوق أهراس: "الأفلان هو الدولة الجزائرية"[9].

[1]https://www.youtube.com/watch?v=pABItWqI6-k&t=182s
[2]https://www.youtube.com/watch?v=nCvbUFe82hU&index=6&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
[3]https://www.youtube.com/watch?v=TN4gAq70lps&index=11&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
[4]https://www.youtube.com/watch?v=QpH9WnAkhug&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=12
[5]https://www.youtube.com/watch?v=3MohlqOgfMo&index=16&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
[6]https://www.youtube.com/watch?v=EEbZH5j-2QY&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=17
[7]https://www.youtube.com/watch?v=5t2n41qvYMw&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSVV4ikypWAFz&index=19
[8]https://www.youtube.com/watch?v=A7E5RDtMNeM&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSSV4ikypWAFz&index=22
[9]https://www.youtube.com/watch?v=887X9Qkw6lA&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSVV4ikypWAFz&index=23

13. غول من ورقلة: "الجزائر في خطر فتوقفوا عن زرع التفرقة بين الجزائريين"[1].
14. تشريعيات 2017: اليوم الحادي عشر من الحملة الانتخابية[2].
15. أهم تصريحات رؤساء الاحزاب في اليوم 12 للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017[3].
16. أهم تصريحات رؤساء الاحزاب في اليوم الـ 15 للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017[4].
17. تصريحات الاحزاب في اليوم ال17 من الحملة الانتخابية[5].
18. العدد الخاص بالانتخابات: نهاية الحملة الانتخابية[6].

[1]https://www.youtube.com/watch?v=EC-mzIZ3k4A&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=25
[2]https://www.youtube.com/watch?v=TFuukHzMrc0&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSVV4ikypWAFz&index=29
[3]https://www.youtube.com/watch?v=89tMs4ijet8
[4]https://www.youtube.com/watch?v=x7zTIQY2P5M
[5]https://www.youtube.com/watch?v=uUFNkxtql9k
[6]https://www.youtube.com/watch?v=fA396hOndWE&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=30

**الشكل(01): عدد مقاطع الفيديو التي تم التعليق عليها**

ويمثل هذا الشكل عدد مقاطع الفيديو المنشورة على صفحات تلفزيون " الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، التي بلغ عددها 18 مقطعا، والتي تم التعليق عليها من طرف المستخدمين الجزائريين، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

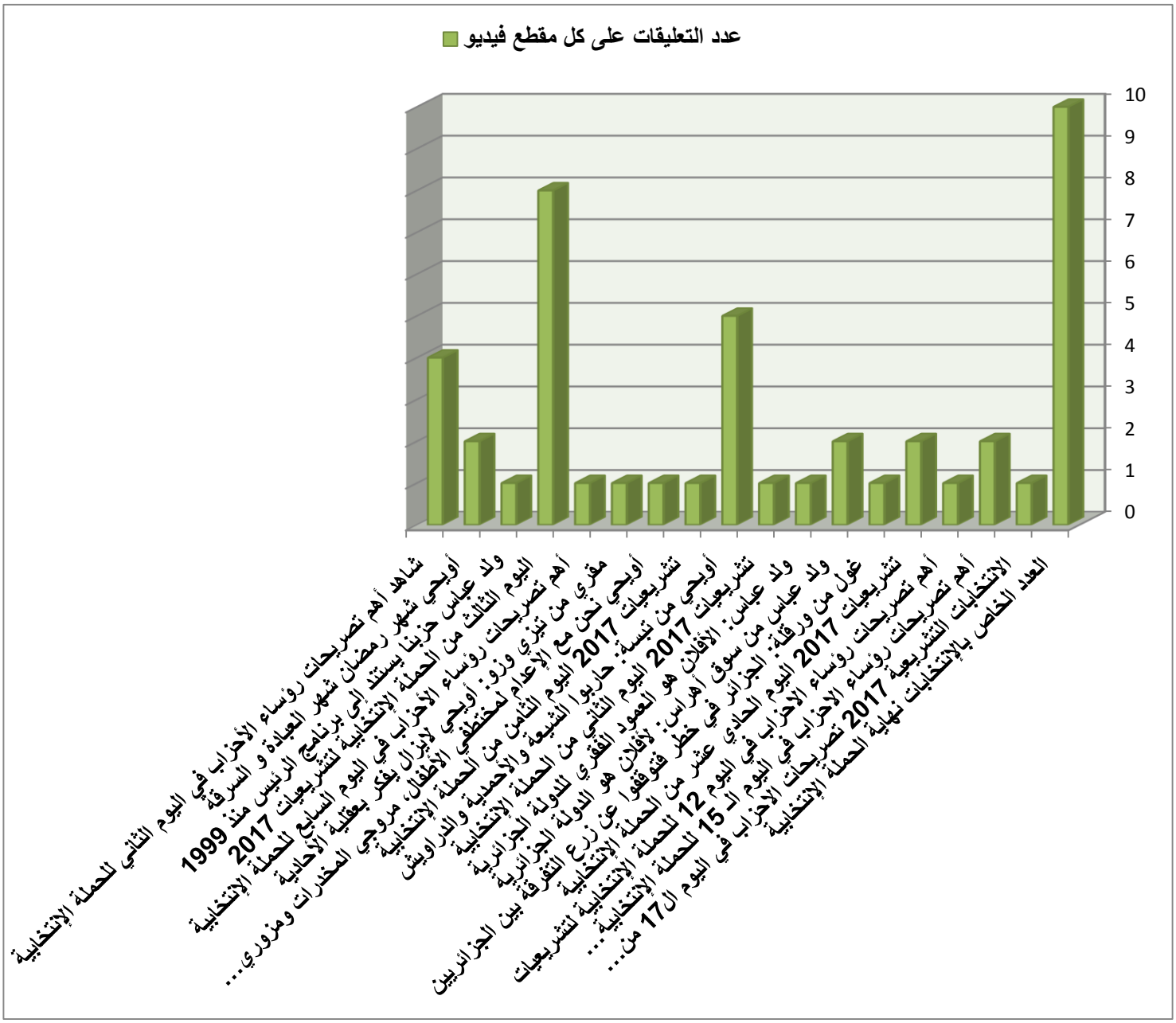


الشكل(01)

**الشكل(02): عدد التعليقات لكل مستخدم**

يوضح الشكل(02) عدد التعليقات لكل مستخدم، من المستخدمين الجزائريين الـ 26، الذين قاموا بالتعليق على مقاطع الفيديو المنشورة، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز"، بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

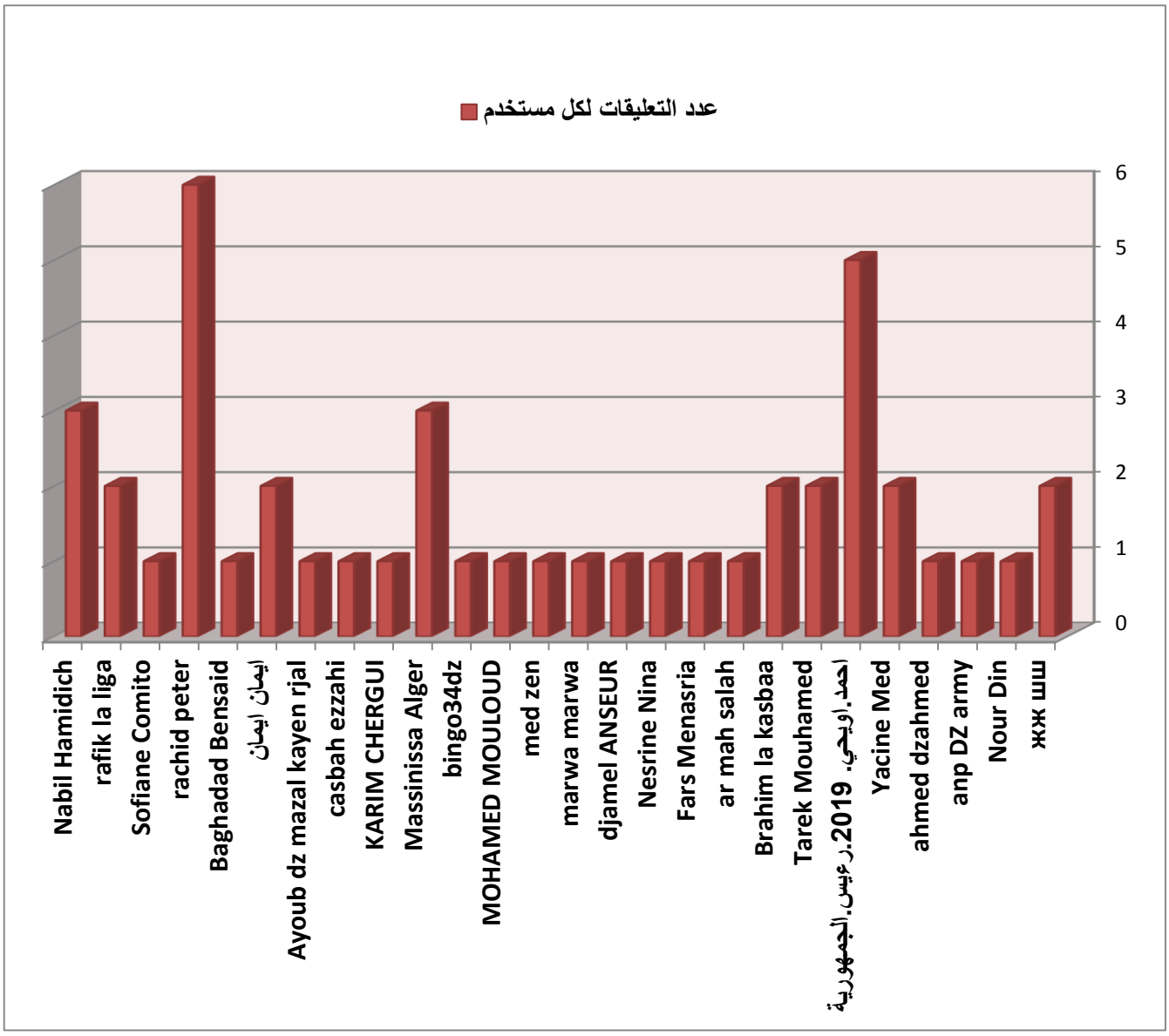


الشكل(02)

## 2. الملاحظات المسجلة على تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية بالجزائر 2017

منذ انطلاق الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية بالجزائر، وإلى غاية ما قبل موعد الانتخاب البرلمانية بيوم واحد، أي خلال الفترة الممتدة ما بين 2017/04/19 إلى 2017/05/30، قمنا بتدوين عدد من الملاحظات، حول تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز"، بموقع "يوتيوب"، وهذا من أجل الاستعانة بها في عمليات تحليل وتفسير التعليقات، وكذا من أجل فهم وتشكيل صورة واضحة حول طبيعة التعليقات المنشورة، مما قد يساعدنا على الحصول على نتائج أكثر دقة ووضوح في نهاية الدراسة، والتي كانت كالتالي:

2.1. ليس هناك تفاعل فوري واستجابة سريعة، من طرف المستخدمين الجزائريين، للتعليق على مقاطع الفيديو المنشورة، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية بالجزائر 2017.

2.2. لم يتم تسجيل أي تعليقات على نصف مقاطع الفيديو، التي قام تلفزيون "الشروق نيوز" بنشرها، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017.

2.3. لا توجد تعليقات كثيرة لمستخدمي موقع "يوتيوب"، على مقاطع الفيديو المنشورة من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، والمتعلقة بالحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية 2017، رغم المشاهدات الكثيرة لهذه المقاطع، والتي بلغ عددها 1641 مشاهدة، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**أويحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**".

2.4. تباينت تسجيلات بالإعجاب، بين الاعجاب وعدم الإعجاب، على عدد من مقاطع الفيديو المنشورة.

2.5. استخدام الحروف العربية والحروف اللاتينية، بالإضافة إلى بعض الأرقام، في التعبير وكتابة التعليقات.

2.6. لا يوجد انتظام أو ترتيب في نشر مقاطع الفيديو، المتعلقة بالحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب".

2.7. ليس هناك مبادرات حقيقية من طرف مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، لخوض نقاش سياسي، بناءا على ما تم مشاهدته في مقاطع الفيديو المنشورة، أو بناءا على الظروف السياسية المحيطة، ما عدا نشر بعض المواقف المتباينة، والآراء المختلفة لعدد من المستخدمين.

2.8. هناك قلة من المستخدمين النشطين، الذين كان لهم عدد من التعليقات، على عدد من مقاطع الفيديو، التي نشرها تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، في حين اكتفى بعض المستخدمين بنشر تعليق أو تعليقين كحد أقصى.

2.9. لم يكن هناك أي شكل من أشكال التنظيمات، أو التجمعات الافتراضية للمستخدمين، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب". خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017.

2.10. حملت تعليقات عدد من المستخدمين اتهامات بالسرقة، ووصف باللصوصية، لبعض الشخصيات التي ظهرت في عدد من مقاطع الفيديو المنشورة.

2.11. سخط، استياء، وغضب عارم، على السياسيين بشكل خاص والسياسة في الجزائر بشكل عام، أدى إلى استعمال عبارات السب والشتم، وبعض الألفاظ الغير لائقة من طرف بعض المستخدمين الجزائريين.

2.12. لم تحمل تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، أي دعوى للاحتجاج أو المظاهرات طيلة فترة الدراسة.

2.13. وجود تعليقات متشابهة، أو معاد نشرها من طرف بعض المستخدمين.

2.14. وجود بعض التعليقات التي تحمل التأييد والموالاة، لبعض الأحزاب والمترشحين.

2.15. هناك صراع ديني بين بعض المستخدمين الجزائريين، يتمثل في أشكال الرفض والتهجم على المستخدمين الآخرين الذين ينتمون لمذاهب دينية أخرى.

2.16. اظهار الفخر والاعتزاز بالانتماء الوطني، لدي عدد من المستخدمين.

2.17. أظهر بعض المستخدمين نوع من اللباقة والأدب، من خلال عدم الرد بالإساءة، رغم السلوك الغير حضاري الذي أبداه بعض المستخدمين اتجاههم.

2.18. هناك مشاركة ضعيفة ومحتشمة للعنصر النسوي، في التعليق على مقاطع الفيديو المنشورة.

### 3. استخدام برنامج NVivo في تحليل البيانات

تعد المناهج الكيفية مهمة، لفحص الظواهر الإنسانية بطريقة نوعية، وهي الطريقة الفضلى للتحقيق في المملكة المتحدة، وفي دول عديدة من أوروبا، في الوقت الذي تميل فيه الدراسات الأمريكية إلى استخدام الأساليب الكمية، على الرغم من أن هذا التمييز ليس مبررا بأي حال من الأحوال. إلا أن ما يميز التحليل النوعي هو قدرته على تقديم بيانات غنية، تعطي صورة معمقة ومتمعنة، لأن البيانات النوعية حسب بعض الباحثين أكثر شمولية من البيانات الكمية، كما أنها مفيدة بشكل خاص في الدراسات الاستكشافية، من أجل استكشاف كيفية حدوث الظواهر وعن مسبباتها. ذلك أن البحث الكيفي، ينطلق من الفلسفة الاستبطانية التأملية، أو البراديغم الرمزي التأويلي[1].

ولأن البيانات النوعية يمكن أن تستمد من مجموعة واسعة من المصادر، فإن هناك طائفة واسعة من الأساليب لتحليلها، وكثير منها ينطوي على هيكلة وترميز البيانات في مجموعات ومواضيع، وهناك أيضا مجموعة متنوعة من الحزم الحاسوبية، لدعم تحليل البيانات النوعية بواسطة الكمبيوتر، والمصممة خصيصا من أجل تحليل البيانات النوعية القائمة (على اللغة والكلمات)، والتي تشمل برامج معروفة أعدت لهذا الغرض، أشهرها برنامج: NVIVO، THE ETHNOGHRAPH، TROPES، SPHINX وATLAS[2]، وغيرها من البرامج. التي تستخدم على نطاق واسع في تحليل البيانات الكيفية، والتي تساعد على الحد من الضغط على الباحث في عملية قراءة وترميز هذه البيانات.

---

[1] فضيل دليو، **معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 19، ديسمبر 2014، ص84

[2] سعيد لوصيف وآخرون: **التفكير المنهجي في الظواهر الاتصالية (التعقيد، التجاسر المعرفي بين التخصصات والتموقع الابستمولوجي)**، التفكير في منهجيات دراسة الإعلام والاتصال في المجتمع الجزائري: التموقعات الابستمولوجية والتقطعات المعرفية، مخبر استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر، ط 1، 2016، ص73

وعليه استخدمنا في دراستنا هذه برنامج NVivo، الذي هو عبارة عن حزمة برامج لتحليل البيانات النوعية، الذي صممته وطورته شركة QSR International، من أجل مساعدة الباحثين المهتمين بالدراسات الكيفية (النوعية) الغنية بالمعلومات، سواء من أجل الاستفادة من المراجع المادية أو المصادر الإلكترونية، وكذا تنظيم وتحليل بياناتهم الغير رقمية. حيث قمنا بإدخال البيانات التي جمعناها، والمتمثلة في تعليقات المستخدمين، المنشورة على صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، والمتعلقة بالحملة الانتخابية، التي سبقت الانتخابات التشريعية التي جرت في 04 ماي 2017، وكذا كل المواد ذات الصلة كالملاحظات المسجلة خلال فترة الدراسة. أين تحصلنا على بيانات شملت التعليقات المنشورة، على كل صفحة من صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، بالإضافة إلى تواريخ وساعات نشرها، مع أسماء المستخدمين الذي قاموا بنشر هذه التعليقات، وهذا عن طريق الاستعانة ببرنامج آخر مساعد يسمى NCapture، وهو ملحق لمتصفح Google Chrome، والذي بواسطته يتم تحويل صفحات الويب إلى ملفات بصيغة PDF، ليسهل إدخالها في برنامج NVivo، الأمر الذي ساعدنا في عملية تنظيم وتصنيف التعليقات، إلى فئات ضمن ما يعرف "بالعقد Noeuds"، والتي تضمنت كل منها مجموعة من التعليقات، التي شكلت لدينا وحدة من الخطابات المتجانسة.

وعليه واستنادا إلى مختلف التعليقات التي تم جمعها حسب الموضوع، أنشأنا عقدتين أساسيتين، بحيث مثلت العقدة الأولى، فئة أو مجموعة التعليقات التي شكلت الخطابات المعتدلة، والتي ضمت بدورها عقدتين ثانويتين، الأولى شملت خطابات التمجيد، والثانية شملت خطابات التنديد. في حين العقدة الثانية شملت، فئة أو مجموعة التعليقات التي شكلت خطابات التعصب، والتي ضمت بدورها عقدتين ثانويتين، الأولى شملت خطابات التعسف، والثانية شملت خطابات الكراهية، والموضحة على النحو الآتي:

### 3.1. فئة (مجموعة التعليقات) الخطابات المعتدلة

تحتوى الفئة الأولى على خطابات المستخدمين الجزائريين، والمتمثلة في مجموعة التعليقات، التي تم نشرها على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، وتشمل خطابات التمجيد، وهي الخطابات التي تحمل تعاطف ومساندة لبعض الجهات الحزبية والسياسية، أو تأييدا واضحا لشخص ما أو عدة أشخاص، من الأشخاص الذين سجلت لهم تصريحات في مقاطع الفيديو المنشورة. بالإضافة إلى خطابات التمجيد، هناك خطابات التنديد، التي تتمثل في التعليقات التي تحمل معارضة، أو رفض لتصريحات الشخصيات الظاهرة، أو للجهات التي تمثلها، أو للمحتوى المنشورة بمقاطع الفيديو بشكل عام.

**3.1.1. خطابات التمجيد:** وتمثلت في 10 تعليقات سجلت على 05 مقاطع فيديو، منشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، موزعة كالاتي:

- 04 تعليقات، تحمل تأييد من طرف المستخدمين، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**".
- تعليقين أثنين، على مقطعي فيديو، منشورين تحت عنوان: "**أويحي من تبسة حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش الصفحة**" و"**العدد الخاص بالإنتخابات نهاية الحملة الإنتخابية**".
- تعليق واحد، على كل مقطع من مقطعي الفيديو المنشورين تحت عنوان: "**مقري من تيزي وزو أويحي لايزال يفكر بعقلية الأحادية**" و"**ولد عباس الأفلان هو العمود الفقري للدولة الجزائرية**".

**الشكل(03): خطابات التمجيد**

ويوضح هذا الشكل خطابات التمجيد المسجلة لـ 05 مستخدمين، والذين قاموا بالتعليق على 05 مقاطع، من مقاطع الفيديو المنشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

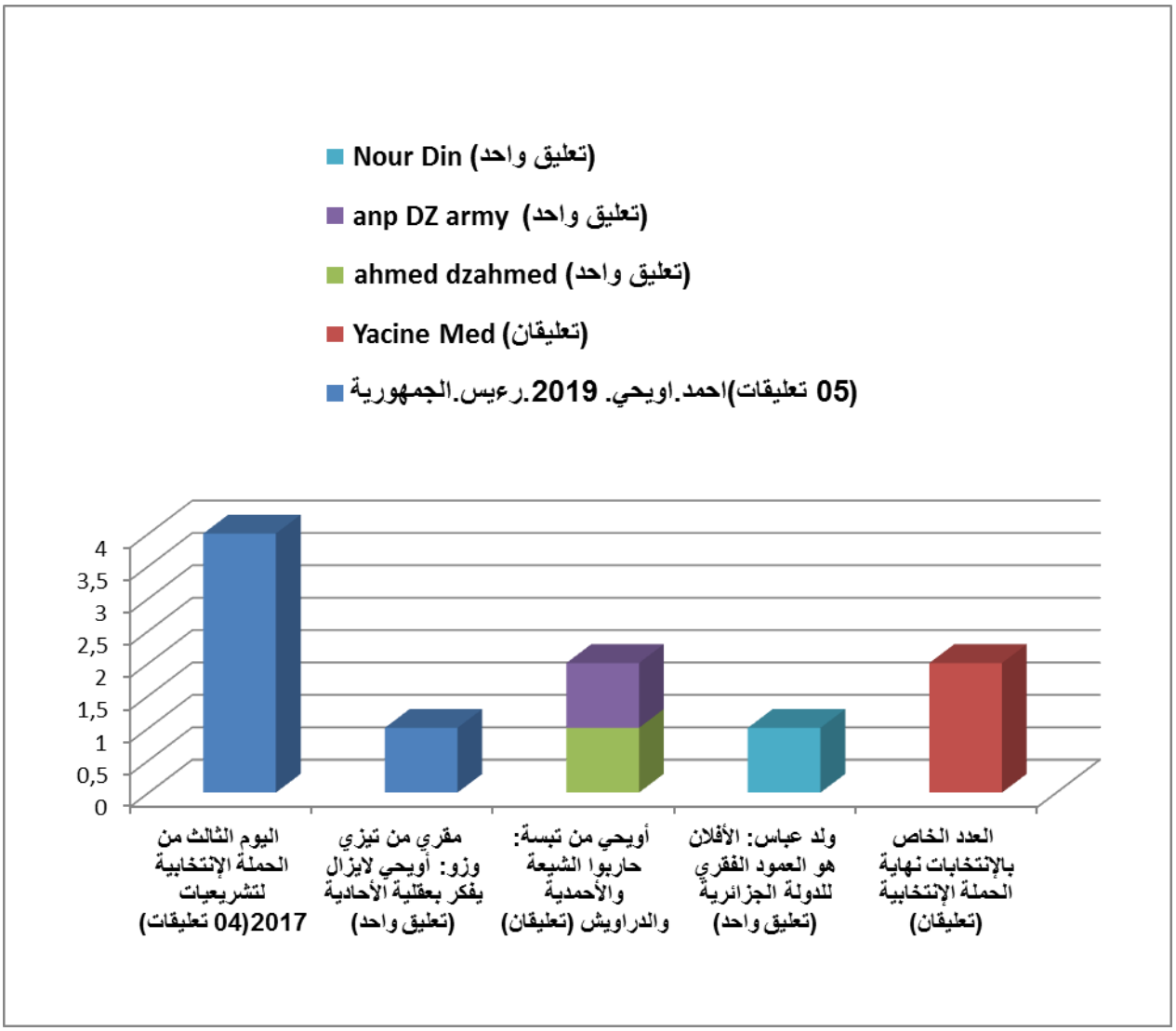


الشكل(03)

**3.1.2. خطابات التنديد:** وتتمثل في 11 تعليقا، سجل على 08 مقاطع فيديو، منشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، موزعة كالاتي:

- 03 تعليقات تحمل تنديدا من طرف المستخدمين، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**العدد الخاص بالحملة الانتخابية**".

- تعليقين أثنين، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للخملة الانتخابية**".

- تعليق واحد، على كل مقطع من مقاطع فيديو الستة 06، منشورة تحت عنوان: "**أويحي شهر رمضان شهر العبادة و السرقة**"، "**ولد عباس حزبنا يستند إلى برنامج الرئيس منذ 1999**"، "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم السابع للحملة الإنتخابية**"، "**أويحي نحن مع الإعدام لمختطفي الأطفال، مروجي المخدرات ومزوري العملة الصفحة**" و"**الانتخابات التشريعية 2017 تصريحات الاحزاب في اليوم ال17 من الحملة الانتخابية**".

**الشكل(04): خطابات التنديد**

ويوضح هذا الشكل خطابات التنديد المسجلة لـ 09 مستخدمين، والذين قاموا بالتعليق على 08 مقاطع، من مقاطع الفيديو المنشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز"، بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

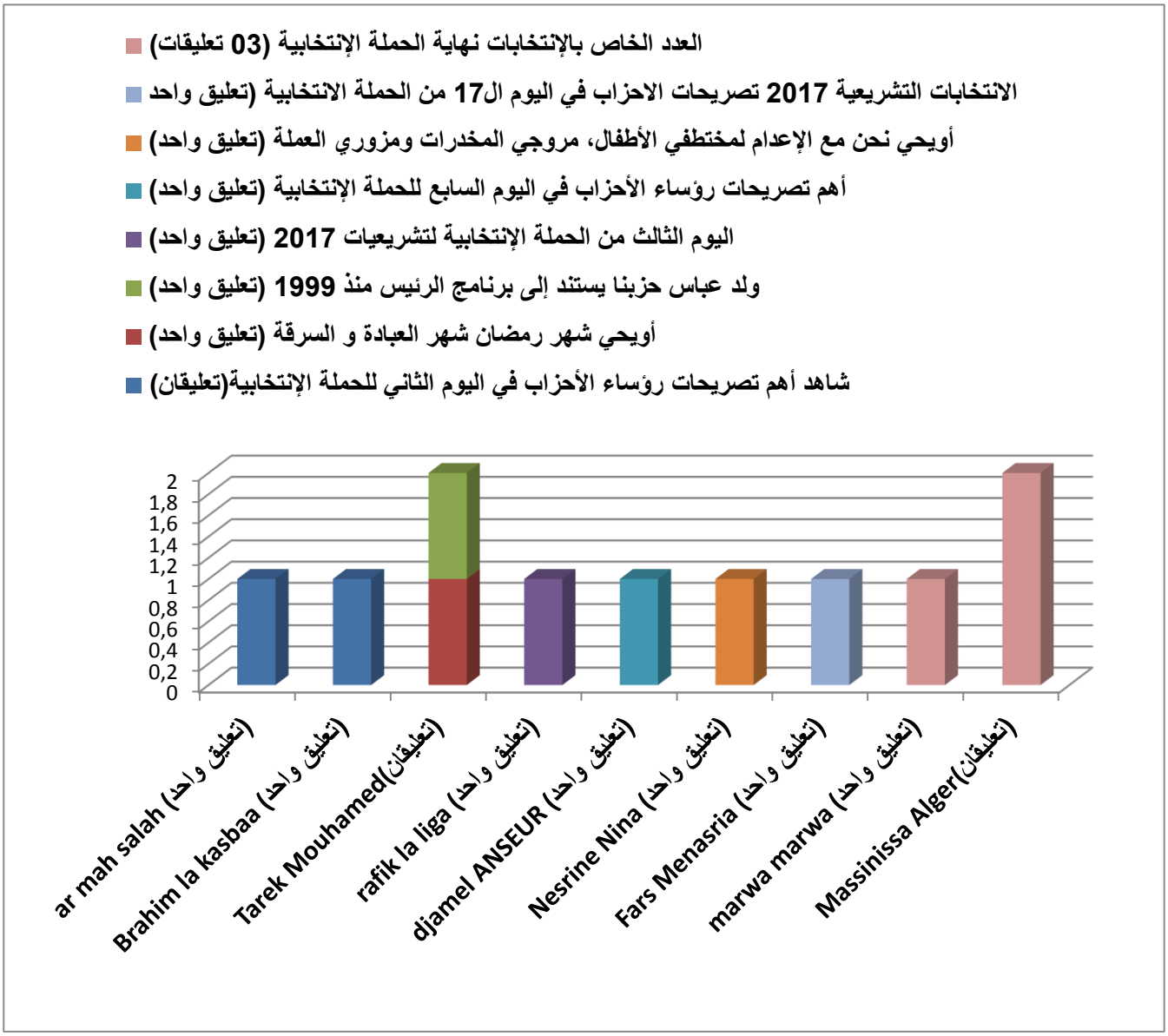


الشكل(04)

ومن خلال ما سبق، فإن فئة التعليقات التي بها اعتدال في الرأي والموقف، اشتملت على 21 تعليقا، توزعت كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

**الشكل(05): فئة (مجموعة التعليقات) الخطابات المعتدلة**

ويوضح هذا الشكل، فئة التعليقات الأولى التي بها اعتدال في الرأي والموقف، والمتمثلة في خطابات التمجيد التي بلغت نسبة 48% من مجموع النسبة الكلية، أي ما يمثل 10 تعليقات. بالإضافة إلى خطابات التنديد، التي شكلت نسبة 52% من مجموع النسبة الكلية للتعليقات المسجلة في هذه الفئة، أي ما يمثل 11 تعليقا.

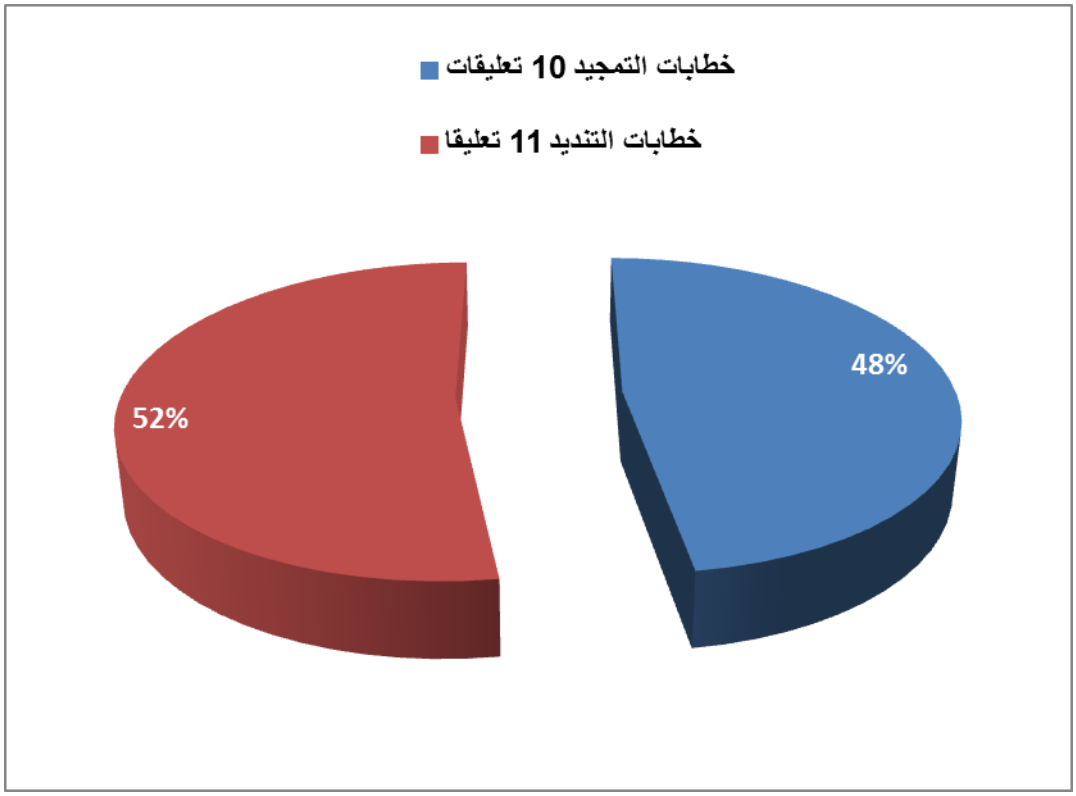


الشكل(05)

### 3.2. فئة (مجموعة التعليقات) خطابات التعصب

تحتوى الفئة الثانية على خطابات المستخدمين الجزائريين، المتمثلة في مجموعة من التعليقات، التي تم نشرها على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، وتتشكل من خطابات التعسف، وهي الخطابات التي بها تشدد في الكلام، أو عنف لفظي، من خلال استعمال كلمات خشنة أو مشينة في بعض الأحيان. من أجل محاولة فرض الرأي ووجهة النظر بالقوة، لدى بعض المستخدمين على غيرهم من المستخدمين. إلى جانب خطابات التعسف، هناك أيضا خطابات الكراهية، التي تشمل التعليقات التي بها تعصب، إما بسب العرق، أو الدين، أو الفكرة، والتي تحمل عبارات البغض، أو العنصرية، أو الكراهية بصورة صريحة ومباشرة، لشخص ما أو لجهة معينة، سواء من خلال القيام بالتعليق مباشرة على مقاطع الفيديو المنشورة، أو من خلال الرد على تعليقات المستخدمين الآخرين.

**3.2.1. خطابات التعسف:** وتتمثل في 21 تعليقا، سجل على 11 مقاطع فيديو، منشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، موزعة كالاتي:

- 05 تعليقات، سجلت على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**العدد الخاص بالحملة الانتخابية**".
- 03 تعليقات، سجلت على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**اليوم الثالث للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017**".

-تعليقين اثنين 02، على كل مقطع من مقاطع الفيديو الأربعة التالية: "**شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الإنتخابية**"، " **ولد عباس من سوق أهراس الأفلان هو الدولة الجزائرية**"، " **تشريعيات 2017 اليوم الحادي عشر من الحملة الإنتخابية**" و" **أهم تصريحات رؤساء الاحزاب في اليوم الـ 15 للحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**".

-تم تسجيل تعليق واحد01، على كل مقطع من مقاطع الفيديو الخمسة 05 التالية: "**أويحي شهر رمضان شهر العبادة و السرقة**"، "**تشريعيات 2017 اليوم الثامن من الحملة الإنتخابية**"، "**تشريعيات 2017 اليوم الثاني من الحملة الإنتخابية**"، "**غول من ورقلة الجزائر في خطر فتوقفوا عن زرع التفرقة بين الجزائريين**" و"**أهم تصريحات رؤساء الاحزاب في اليوم 12 للحملة الإنتخابية لتشريعيات**".

**الشكل(06): خطابات التعسف**

ويوضح خطابات التعسف المسجلة لدى 12 مستخدم، والذين قاموا بالتعليق على 11 مقطع، من مقاطع الفيديو المنشورة، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

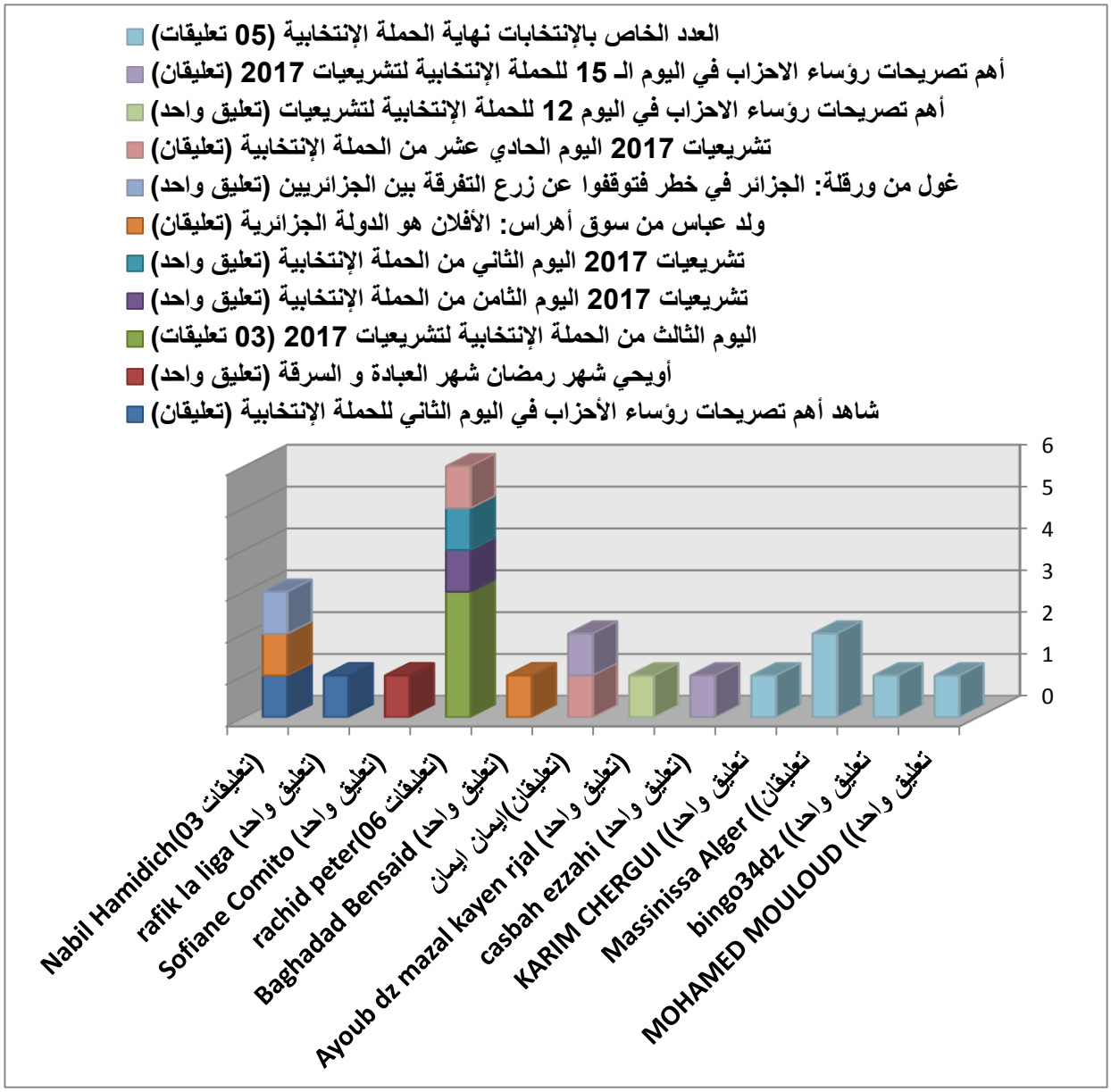


الشكل(06)

**3.2.2. خطابات الكراهية:** وتتمثل في 03 تعليقات، سجلت على مقطع فيديو واحد، منشور على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية البرلمانية سنة 2017، كما هو موضح فيما يلي:

- تم تسجيل 03 تعليقات، تحمل عبارات الكراهية والتعصب من طرف مستخدمين اثنين، عند التعليق على مقطع الفيديو المنشور، تحت عنوان: "**أويحي من تبسة حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**".

**الشكل(07): خطابات الكراهية**

ويوضح الشكل(07) خطابات الكراهية، المسجلة في 03 تعليقات، لمستخدمين اثنين، اللذان قاما بالتعليق على مقطع فيديو واحد، من مقاطع الفيديو المنشورة، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية سنة 2017.

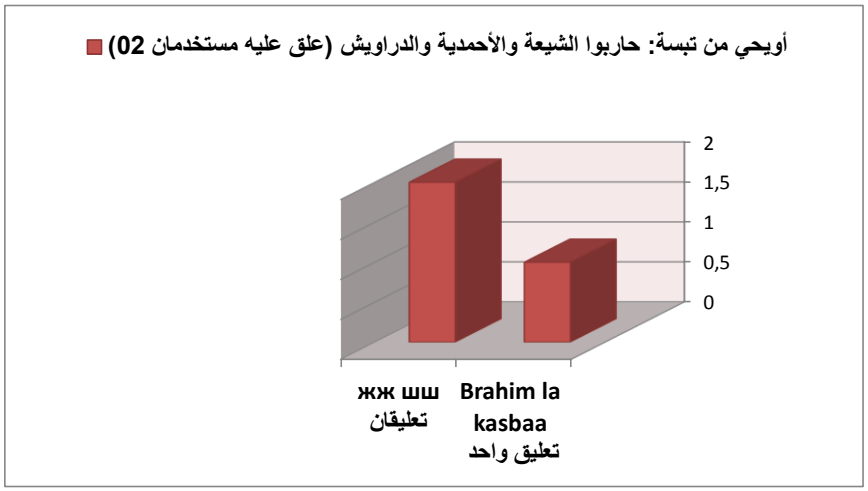


الشكل(07)

ومنه ومن خلال ما سبق، فإن فئة التعليقات التي بها تعصب في الموقف والرأي، اشتملت على 24 تعليقا، وقد توزعت كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

**شكل(08): فئة (مجموعة التعليقات) خطابات التعصب**

ويوضح فئة التعليقات الثانية، التي بها تعصب في الرأي والموقف، وتتكون من خطابات التعسف، المتمثلة في 21 تعليقا، والتي شكلت نسبة 87%، بالإضافة إلى خطابات الكراهية، التي شكلت نسبة 13%، أي ما يمثل 03 تعليقات، من مجموع النسبة الكلية للتعليقات المسجلة في هذه الفئة.

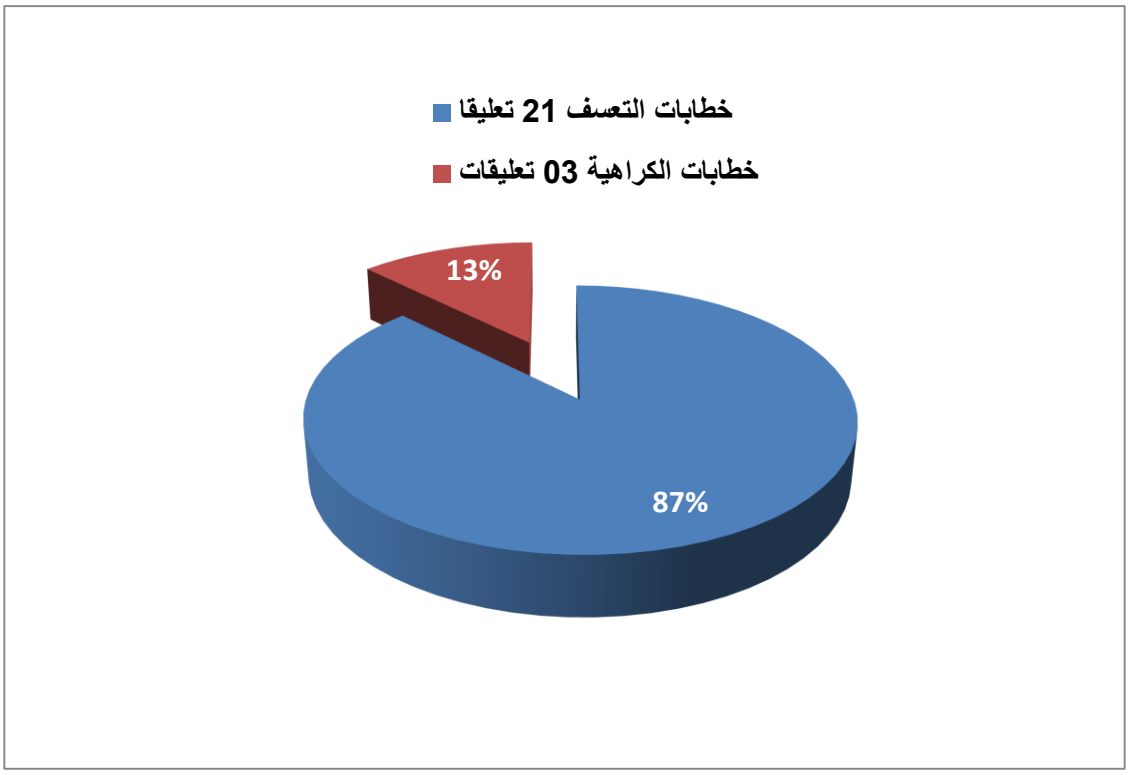


الشكل (08)

من خلال ما سبق، فإن فئة التعليقات التي بها اعتدال، وفئة التعليقات التي بها تعصب، اشتملت على 45 تعليقا (وهو ما يمثل إجمالي العينة التي قمنا بجمعها ودراستها).

**الشكل(09): الخطابات المنتجة خلال فترة الحملة الانتخابية**

ويوضح هذا الشكل الخطابات المنتجة خلال فترة الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017، من طرف المستخدمين الجزائريين، المعلقين على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، وقد توزعت وانقسمت كما هو موضح في الرسم البياني إلى خطابات التمجيد، التي مثلت نسبة 47%، وخطابات التنديد، التي مثلت نسبة 24%، وهي الخطابات التي شكلت الفئة الأولى. في حين مثلت خطابات التعسف نسبة 22%، بينما مثلت خطابات الكراهية نسبة 7%، وهي الخطابات التي شكلت الفئة الثانية، من مجموع التعليقات المسجلة من طرف المستخدمين الجزائريين، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية 2017.

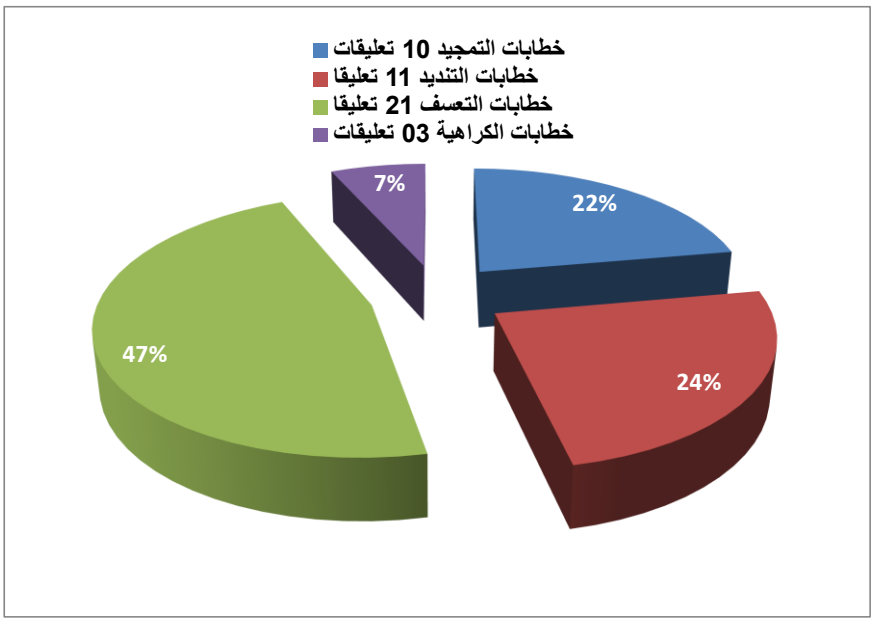


الشكل(09)

## المبحث الثاني: التحليل النقدي لتعليقات المستخدمين

### 1. طريقة التحليل

استنادا إلى البيانات التي تم جمعها، ثم تنظيمها وتصنيفها، بواسطته برنامج التحليل النوعي NVivo، والمتمثلة في تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية 2017، ومن أجل القيام بدراسة كيفية، التي من متطلباتها، توظيف واستخدم أساليب جمع البيانات، والتحليل الغير كمي، وهذا بهدف فهم الظواهر الإنسانية، التي بواسطتها يمكن تطوير معاني ذاتية، متنوعة ومتعددة، نابعة من التجارب الخاصة للأفراد، وهو الأمر الذي دفعنا للبحث، عن مختلف وجهات النظر لدى، في تعليقات مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" التي تم تسجيلها خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية 2017.

ولأننا نعتمد في دراستنا هذه، بقدر كبير على فحص تعليقات المشاركين، من مستخدمي فضاءات التواصل الافتراضية، أين يمكن أن تكون المناقشات واسعة وعامة، بحيث يمكن للمشاركين بناء معانٍ، عن طريق الحوار أو التفاعل مع أشخاص آخرين، مما قد يولد نوعا من الانفتاح، الذي كثيرا ما يتم التفاوض حوله، من أجل تشكيل رأي عام، فإن بحثنا مبني على عدة أوصاف مفصلة (أكثر منها إحصاءات) حول ما تم سماعه، رؤيته[1] وملاحظته، من خلال القيام بعملية التحليل النقدي للخطابات المنشورة، من طرف المستخدمين، الذين قاموا بالتعليق على مقاطع الفيديو، التي نشرها تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، طوال فترة الدراسة، التي شملت الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية التي جرت في 04 ماي 2017.

[1] علي عبد الرازق جلبي، **المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص91

## 2. التحليل النقدي لتعليقات مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"

### 2.1. الوصف

يعد الوصف من بين العمليات، التي تسمح بإعطاء لمحة شاملة عن شيء ما، من خلال ابراز أهم خصائصه و مميزاته، وهذا من أجل زيادة التوضيح، ورفع اللبس والغموض الذي يلفه. إذ نستخدم الوصف عادة، للإشارة إلى حدث، أو حادث، أو معلومة، أو نص، أو شخص...إلخ. وعندها نهتم بالوصف، فإننا نهتم بالمظهر والشكل الخارجي للشيء، أو السمات والعلامات البارزة لديه. ومنه فإن الوصف هو عملية التعريف العام بالشيء، وتقديم معلومات مفصلة عنه، ذلك أن عملية الوصف تنطوي على تحديد طبيعة أو نطاق الشيء المراد وصفه.

وكما ذكرنا سابقا، فإن الوصف هو بيان، يعطي تفاصيل عن شخص ما، أو شيء معين، ومنه فإن الوصف في حالتنا هذه، يشتمل على وصف تعليقات مستخدمي صفحات "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017، وهذا من خلال تقديم وصف حول الشكل الظاهر، بهدف الحصول على معلومات عامة حول هذه التعليقات، وذلك عن طريق ذكر نوع اللغة، أو اللهجة التي كتب بها التعليق، بالإضافة إلى شكل الكتابة والتعبير، وما إن كانت لغة الكتابة سليمة، أم بها أخطاء لغوية أو تعبيرية، إلى جانب ذكر تاريخ نشر التعليق، وكذا تاريخ نشر المادة الإعلامية المعلق عليها، والمتمثلة في مقاطع الفيديو، المنشورة من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، والتي تم نشرها خلال الحملة الانتخابية، التي سبقت الانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017.

### 2.1.1. خطابات التمجيد

المقصود هنا بخطابات التمجيد، هو تلك التعليقات التي نشرها عدد من المستخدمين الجزائريين على موقع "يوتيوب"، والتي تحمل عبارات التأييد والمساندة في الرأي، أو الموقف، أو التوجه، سواء لشخصية سياسية أو لجهة حزبية، مما يدل على وجود نوع من الولاء السياسي، أو الانتماء الحزبي لدى عدد من المستخدمين، لبعض الجهات الناشطة، على الساحة السياسية في الجزائر، ومن هذه التعليقات ما يلي:

#### 2.1.1.1. ((راك.رابح.يا احمد..الجزاءر ربي معاك.ان شاء الله))

نشر هذا التعليق تعليقا على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 12 أفريل 2017، للمستخدم "**احمد.اويحي.2019.رءيس.الجمهورية**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 01:46 بعد منتصف الليل، وقد كتب المستخدم تعليقه باللغة العربية، مستهلا تعليقه بكلمات عامية ((**راك.رابح**))، وقد كان التعليق قصيرا، به نوع من الركاكة في التعبير، وكذا عدم ترابط في الأفكار، إلى جانب وجود خطأ إملائي في كتابة كلمة ((**الجزاءر**)).

#### 2.1.1.2. ((تفاءلو خيرا الجزائر ستكون بخير ان شاء الله))

هذا التعليق كان للمستخدم السابق "**احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية**"، وقد نشره بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 01:47 بعد منتصف الليل، ردا عن تعليق المستخدم "**rafik la liga**"، الذي علق على نفس مقطع الفيديو السابق، المنشور تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، وقد كان الرد قصيرا أيضا، ومكتوب بنفس اللغة.

### 2.1.1.3. ((نحن.بن.هيلال.العرب الاحرار نعد.با الملايين.مع أحمد.اويحي القباءلي الحر ليكون رءيسا علينا ونحن نفتخر بذلك))

هذا التعليق أيضا لنفس المستخدم السابق "**احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية**"، والذي قام بنشره بتاريخ 2017/04/28 على الساعة 16:43 زوالا، ردا على تعليق المستخدم "**richard peter**"، الذي كان قد نشر في وقت سابق، ردا على مستخدم آخر علق على نفس مقطع الفيديو السابق، المنشور تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، حيث كتب المستخدم تعليقه باللغة العربية، مع وجود أخطاء إملائية مثل كلمة ((**هيلال**))، إلى جانب تكرار الوقوع في نفس الخطأ، عند كتابة الهمزة على السطر في كلمتي ((**القباءلي**)) و((**رءيسا**)).

### 2.1.1.4. ((انا تاجر بسيط.واحب الجزائر حتى النخاع هل انت كذلك.ننتضر صوتك.في الانتخاب اخي الكريم))

هذا التعليق هو الآخر لنفس للمستخدم السابق "**احمد.اويحي. 2019.رءيس. الجمهورية**"، وقد نشره بتاريخ 2017/04/28 على الساعة 16:45 بعد الظهر، وهو عبارة عن رد ثانٍ على تعليق المستخدم السابق "**richard peter**"، وقد كتبه باللغة العربية، مع ورود خطأ إملائي في كتابة كلمة ((**ننتضر**))، وقد كان هذا التعليق عبارة عن رد قصير، يحمل في طياته تحدٍ واضح، ودعوة للتصويت في الانتخابات التشريعية، للمستخدم " **richard peter**".

### 2.1.1.5. ((يا مقري نريدك.رئيس حكومة لرءيس الجمهورية احمد.اويحي ان شاء الله وستكون الجزائر اقوى ان شاء الله))

جاء هذا التعليق للتعليق على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**مقري من تيزي وزو: أويحي لايزال يفكر بعقلية الأحادية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" على "يوتيوب"، بتاريخ 19 أفريل 2017، وهو لنفس المستخدم السابق "**احمد.اويحي.2019.رءيس. الجمهورية**"، نشره بتاريخ 2017/04/28 على الساعة 21:05 ليلا، الذي يظهر فيه تأييدا واضحا لـ: "**عبد الرزاق مقري**"، الذي يأمل أن يكون على رأس حكومة، للدولة التي يتمنى أيضا أن يصبح "**أحمد أو يحي**" رئيسا لها.

### 2.1.1.6. ((تحيا الجزائر تحيا اويحيا السيد اويحيا ابن الجزائر وطني حت نوخاع))

تم نشر هذا التعليق، بتاريخ 2017/04/19 على الساعة 12:33 ظهرا، من طرف المستخدم "**ahmed dzahmed**"، وقد علق على مقطع فيديو تحت عنوان: "**أويحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**"، المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" على "يوتيوب"، بتاريخ 19 أفريل 2017، وقد كان التعليق مكتوبا باللغة العربية، وقد وردت فيه عدة أخطاء إملائية، مثل:((**حت نوخاع**)). وقد حاول المستخدم من خلاله التعبير عن حالة السعادة والحماس، التي يشعر بها، والتي تظهر جليا في عبارات الهتاف ((**تحيا الجزائر**)) و((**تحيا اويحيا**))، والتي تحمل دلالة واضحة على التأييد والمساندة الكبيرين، من طرف المستخدم لـ"**أحمد أو يحي**"، الذي وصفه بالوطني حتى النخاع.

**2.1.1.7. ((الحمدلله أن الجزائريين يختلفون على كل شيء إلا وخدة الجزائر ووحدة الدين))**

يعود هذا التعليق للمستخدم "**anp DZ army**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/19 على الساعة 22:36، على مقطع الفيديو المنشور سابقا تحت عنوان: "**أويحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**"، وقد كان التعليق قصيرا ومكتوبا باللغة العربية، غير أنه حمل مدلول واحد، مفاده أن هناك تماسك ووحدة دينية في الجزائر، وهو ما يشير إلى وجود عاطفة دينية لدى صاحب التعليق.

**2.1.1.8. ((هاهو تجمع الأفلان بتيارت يثبت ان ولايتنا قلعة من قلاع الصمود وفاء لنوفمبر لبناء دولة اجتماعية))**

نشر هذا التعليق، المستخدم "**Nour Din**"، بتاريخ 2017/04/19 على الساعة 07:36 صباحا، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**ولد عباس: الأفلان هو العمود الفقري للدولة الجزائرية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" على "يوتيوب"، يوم 12 أفريل 2017، وقد جاء التعليق مكتوب باللغة العربية، حاول من خلاله ناشر التعليق، التعبير عن فخره واعتزازه، بتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، تجمع في مدينته "ولاية تيارت"، التي وصفها بأنها **((قلعة من قلاع الصمود وفاء لنوفمبر))**.

**2.1.1.9. ((لكن شوف استاذ عبد المجيد مناصرة الله يبارك كان وزير و ما قالوا بلي سرق ولا دت رشوة ولا والو إضافة إلى أنه رجل مناسب وله برنامج بديل و مليح لكن يجب أن يطلع بأغلبية باه يوصل واش رآه حاب يدير لذا عليك بالاقتراع على امثال مناصرة))**

هذا التعليق نشره المستخدم "**Yacine Med**"، بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 23:05 ليلا، ردا على تعليق المستخدم "**bingo34dz**"، الذي علق في وقت سابق على مقطع فيديو تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات: نهاية الحملة الإنتخابية**"، المنشور على صفحة تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" يوم 01 ماي 2017، وهو عبارة عن رد طويل نسبة إلى غيره من الردود والتعليقات، وقد استخدم صاحب المنشور اللغة العربية في كتابة تعليقه، ممزوجة ببعض المفردات العامية مثل ((...**بلي... والو...باه...واش** رآه...))، وقد أظهر المستخدم من خلاله تعليقه، التأييد والمساندة لـ "**عبد المجيد مناصرة**"، الذي أثنى عليه وعلى خصاله، إلى جانب الدعوة للتصويت لصالحه.

2.1.1.10. **((ليس كلهم الاستاذ عبد المجيد عبد كان وزير و غاع الناس تعرف بلي ما سرق ماقلو بلي دا رشو إضافة إلى أن له قفة و يوزع محافض مدرسية من ماله الخاص امثال يستاهلوا))**

هذا التعليق، للمستخدم السابق "**Yacine Med**"، الذي نشره بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 23:07 ليلا، ردا على التعليق الذي نشره المستخدم "**MOHAMED MOULOUD**"، حول مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات: نهاية الحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، يوم 01 ماي 2017، وقد كتب التعليق بحروف عربية، لكن التعبير باللهجة العامية ((...**غاع...بلي دا...يستاهلوا**))، مع ورود بعض الأخطاء الإملائية والتعبيرية فيه، لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن عبارات المدح والثناء لشخص "**عبد المجيد مناصرة**" تظهر بشكل بارز، حيث تحدث المستخدم عن نزاهته عند توليه منصبا وزاريا، وعن احسانه وتصدقه على التلاميذ للمحتاجين.

### 2.1.2. خطابات التنديد

ونعني بخطابات التنديد، تلك التعليقات التي نشرها عدد من المستخدمين الجزائريين، والتي يوجد بها رفض وعدم قبول لبعض التصريحات، أو لبعض الشخصيات السياسية، بسبب وجود تعارض في طرح وجهات النظر، أو الرؤى السياسية، مما جعل العديد من المستخدمين يعبرون عن مواقفهم الرافضة بشكل صريح أحيانا، أو عن طريق استعمال أسلوب التهكم والسخرية أحيانا أخري، والتي لم تخرج في مجملها عن حدود الآداب، ومنها:

**2.1.2.1. (( a sidi wlh 9a tog3od bla ras l9achi mriha w hathra w ga3da tasma3 ...ta3ia tafham))**

هذا التعليق للمستخدم "ar mah salah"، الذي قام بنشره بتاريخ 2017/04/10 على الساعة 21:26 ليلا، تعليقا على مقطع فيديو منشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، تحت عنوان: " **شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الإنتخابية**"، يوم 10 أفريل 2017، وهو تعليق باللهجة المحلية، التي تخص المناطق الداخلية الجزائرية وهو ما يظهر في كلمة (( **l9achi** ))، وقد كتب هذا التعليق بحروف لاتينية ممزوجة بأرقام، وهي طريقة مستحدثة ومنتشرة في كتابة الرسائل النصية القصيرة عبر وسائل الاتصال الجديدة. حيث عبر من خلالها المستخدم عن دهشته من حضور عدد من الأشخاص، وجلوسهم للاستماع لخطابات المترشحين للانتخابات البرلمانية.

**2.1.2.2. ((tozzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz))**

يعود هذا التعليق، للمستخدم "**Brahim la kasbaa**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/10 على الساعة 22:17 ليلا، وهو تعليق قصير جدا يتكون من كلمة واحدة تتألف من ثلاثة حروف لاتينية، تم تكرار كتابة الحرف الأخير منها، كشكل من أشكال المد في الكلام، وهي

كلمة تدل على الاستهجان والاستخفاف بكلام المترشحين، الذين ظهروا في مقطع الفيديو السابق، المنشور بتاريخ 10 أفريل 2017، تحت عنوان: " **شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الإنتخابية**".

### 2.1.2.3. ((شو انتما كحزب البرنامج لتقدموه دائما وراء ستار الرئيس))

وهذا التعليق يعود للمستخدم "**Tarek Mouhamed**"، الذي قام بنشره بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 12:40 ظهرا، والذي علق على مقطع الفيديو بعنوان: "**ولد عباس: حزبنا يستند إلى برنامج الرئيس منذ 1999**"، والمنشور بتاريخ 12 أفريل 2017 من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، وهو تعليق قصير مكتوب بالحروف العربية، لكن التعبير باللهجة المحلية، وقد صرح من خلاله المستخدم عن رفضه، لوقوف بعض السياسيين والأحزاب السياسية وراء ستار الرئيس.

### 2.1.2.4. ((عندك الحق السراقين في رمضان يتنافسون على الاثم و هدي ليس عدالة الاجتماعية))

هذا التعليق لنفس المستخدم السابق "**Tarek Mouhamed**"، والذي قام بنشره بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 12:43 ظهرا، تعليقا على مقطع الفيديو المنشور بعنوان: "**أويحي شهر رمضان شهر العبادة والسرقة**"، بتاريخ 2017/04/12، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، والذي تضمن عبارات التهكم والسخرية على كلام "**أحمد أويحي**" عند تحدثه عن السرقة في رمضان.

### 2.1.2.5. ((انا اعرف شئ واحد انكم اجتمعتم على ان تحطموا هذا الشعب وذليل قبولكم لقانون التقشف))

هذا التعليق قام بنشره المستخدم "**rafik la liga**"، بتاريخ 2017/04/15 على الساعة 22:32 ليلا، والذي كان عبارة عن تعليق قصير، حول مقطع الفيديو الذي نشره تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 12 أفريل 2017، تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، وهو تعليق باللغة العربية الفصحى كتابة وقراءة، والذي يظهر من خلاله امتلاك المستخدم مستوى تعليمي، من خلال الوضوح في الكلام وفي المعنى، حيث ألقى المستخدم اللوم على البرلمانيين، الذين صادقوا بالإجماع على قانون التقشف، وهو ما يدل في نظر المستخدم على أن هناك تآمر، واجماع على تحطيم الشعب.

### 2.1.2.6. ((قع خداعين اوكذابين))

يعود هذا التعليق للمستخدم "**djamel ANSEUR**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/16، على الساعة 12:22 ظهرا، تعليقا على مقطع فيديو، المنشور تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم السابع للحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 12 أفريل 2017، وقد كان التعليق قصيرا، تكون من ثلاث كلمات باللهجة العامية الجزائرية، جملت اتهاما صريحا ومباشرا، بالكذب والخداع للمترشحين الذين ظهروا في مقطع الفيديو المنشور.

### 2.1.2.7. ((صباح الخير. هههه صحا النوم.... هدا وين... شبعتونا مقروط.... يا وسمك ادي حكايتك بعيد متوجعلناش ريسانا... غير الخروطو معاكم))

نشر هذا التعليق من طرف المستخدمة "**Nesrine Nina**"، بتاريخ 2017/04/19، على الساعة 10:05 صباحا، وهو عبارة عن تعليق على مقطع الفيديو المنشور، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب" بتاريخ 19 أفريل 2017، تحت

عنوان: "**أويحي: نحن مع الإعدام لمختطفي الأطفال، مروجي المخدرات ومزوري العملة**"، وهو تعليق مكتوب باللغة العربية، لكن التعبير باللهجة المحلية، حمل العديد من عبارات السخرية والتهكم **((صباح الخير. هههه صحا النوم.... هدا وين... شبعتونا مقروط))**، بالإضافة إلى عدم الاقتناع بكلام المترشح "**أحمد أويحي**" في **((غير الخروطو معاكم))**.

### 2.1.2.8. ((تاكلوا لمقروط آه كولوه وحدكم))

هذا التعليق للمستخدم "**Fars Menasria**"، الذي قام بنشره على الساعة 23:24 ليلا، في نفس الوقت الذي تم فيه نشر مقطع الفيديو تحت عنوان: "**الانتخابات التشريعية 2017_تصريحات الاحزاب في اليوم ال17 من الحملة الانتخابية**"، والمنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، أي بتاريخ 2017/04/25، وهو تعليق قصير باللهجة العامية، ومكتوب باللغة العربية، به أيضا عبارات السخرية على الأشخاص الذين يأكلون حلوى "المقروط".

### 2.1.2.9. ((perte de temps had l emission))

هذا تعليق للمستخدم "**Massinissa Alger**"، الذي من خلال اسمه تظهر هويته الأمازيغية، والذي علق تعليقا قصير جدا، بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 03:19 فجرا، وقد كتب هذا التعليق باللغة الفرنسية، تخللته مفردات عربية مكتوبة بالحروف الأجنبية **((had))**، بمعنى حرف الإشارة "هذا"، وقد كان التعليق، على مقطع الفيديو السابق، المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 01 ماي 2017، تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات: نهاية الحملة الإنتخابية**"، والذي يرى فيه أن مشاهدة الحوار التلفزيوني لتلفزيون "الشروق نيوز"، لا فائدة ترجى منه، وهو مجرد مضيعة للوقت.

2.1.2.10. **((جميعهم ها بطين وساقطين))**

هذا التعليق لصاحبه المستخدم "**med zen**"، وهو تعليق قصير أيضا، مكتوب باللغة العربية، لكن التعبير باللهجة الجزائرية، نشره المستخدم بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 11:41 صباحا، تعليقا على مقطع الفيديو السابق، المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 01 ماي 2017، تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات: نهاية الحملة الإنتخابية**"، والذي أعلن من خلاله المستخدم رأيه بصراحة، عن عدم رضاه، عن الشخصيات المدعوة، وعن النقاش المثار حول الانتخابات التشريعية.

2.1.2.11. **((للاسف الشديد فهذه النماذج هي ادوات في ايدي السلطة الفعلية وكذالك القنات فالجميع يذكرنا بالماسات فكل هذا وذاك هو نتاج لانقلاب 1992 لان الايام اثبتت ان هذه الادوات هي نفعية ولا تمد للشعب بصلة ؟ فإلى مزبلة التاريخ املنا كبير في ضهور احد النزهاأ مثلا عبد الرحمان سوار الذهب وتفعيل دستور فراير 1989))**

يعود هذا التعليق للمستخدمة "marwa marwa"، الذي نشرته بتاريخ 2017/05/01، على الساعة 22:59 ليلا، تعليقا على مقطع الفيديو المنشور سابقا، بتاريخ 01 ماي 2017 من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات: نهاية الحملة الإنتخابية**"، وهو تعليق مكتوب باللغة العربية، طويل نسبيا، به بعض الأخطاء الاملائية في: **((... وكذالك ... ضهور ... النزهاأ))**، عبرت من خلاله المستخدمة عن رفضها للشخصيات التي تدير النقاش، باعتبارهم يمثلون السلطة، وبأنهم جميعا يبحثون عن مصالحهم الخاصة وليس مصلحة الشعب، وأنه لا أحد منهم يشبه "**عبد الرحمان سوار الذهب**" في نزاهته.

### 2.1.3. خطابات التعسف

نعني بخطابات التعسف، تلك التعليقات الناقمة، أو التي تحمل استياءا من الأوضاع السياسية والاجتماعية، أو بها رفض لخطابات السياسيين. والتي قام بنشرها عدد من المستخدمين على موقع "يوتيوب"، في محاولة لفرض مواقف ووجهات نظر معينة، أو الدفاع عن الآراء الشخصية، أو التوجهات السياسية، بتوظيف ألفاظ وعبارات عنيفة، وحتى مشينة في بعض الأحيان، سواء ضد الأشخاص الذين ظهروا في مقاطع الفيديو، أو الجهات التي يمثلونها، أو ردا عن بعض التعليقات التي نشرها مستخدمون آخرون، بسبب وجود تعارض في الأفكار والتطلعات، ومن هذه التعليقات ما يلي:

#### 2.1.3.1. ((لصوص))

هذا التعليق للمستخدم "**Nabil Hamidich**"، نشره بتاريخ 2017/04/10، على الساعة 21:40 ليلا، تعليقا على مقطع فيديو منشور بعنوان: **شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الإنتخابية**، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ: 10 أفريل 2017، وقد كان تعليقا قصيرا جدا، يتكون من كلمة واحدة فقط، كتبت باللغة العربية، وصف من خلالها المستخدم الشخصيات التي ظهرت في مقطع الفيديو بأنهم "لصوص"، مما يدل على حالة الغضب والاستياء التي يشعر بها المستخدم.

#### 2.1.3.2. ((علي باب و40لص ولات علي باب 50لص على حسب عدد الاحزاب))

هذا التعليق للمستخدم "**rafik la liga**"، نشره بتاريخ 2017/04/15 على الساعة 22:10 ليلا، على نفس مقطع الفيديو السابق، الذي يحمل عنوان: **شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الإنتخابية**، وهو تعليق يتكون من جملة واحدة، مكتوب باللغة العربية، تخللتها كلمة باللهجة العامية (...**ولات**...))، إلى جانب ورود بعض الأخطاء في

الكتابة، لكن على الرغم من ذلك، فإن التعليق واضح المعنى ومفهوم القصد، والذي يحمل تشبيه صريح، للأحزاب السياسية في الجزائر التي بلغ عددها 50 حزبا، بأنهم لصوص مثل عصابة "علي بابا".

**2.1.3.3. ((le 1 voleurs))**

هذا التعليق نشره المستخدم "**Sofiane Comito**"، في نفس التاريخ الذي تم فيه نشر مقطع الفيديو، الذي يحمل عنوان: "**أويحي شهر رمضان شهر العبادة والسرقة**"، الذي تم نشر بتاريخ 2017/04/12، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، وهو عبارة عن تعليق مكتوب باللغة الفرنسية، يتهم من خلاله المستخدم "**أحمد أويحي**" بأنه اللص رقم واحد.

**2.1.3.4. ((الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها مهزلة و كل المترشحيين من الأحزاب خونة،مرتزقة،نصابة ،كذابة يحبون إلا مصالحهم XXXX XXXXXX ـــــ الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها تعود لفائدة المترشحين و ليس لفائدة الشعب الجزائري ـــــ . تفاءلو XXX XXXالشياتة XXX كل الأحزاب XXX بوتفليقة))**[1]

هذا التعليق نشر من طرف المستخدم "**richard peter**"، بتاريخ 2017/04/28 على الساعة 12:32 ظهرا، وهو تعليق مكتوب باللغة العربية الفصحى، تكرر نشره على مقطع الفيديو المنشور بتاريخ 2017/04/12، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**، وعلى الصفة التي نشر بها مقطع فيديو آخر بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**تشريعيات**

[1] تم وضع علامة (X) مكان الكلمات الغير مهذبة المحذوفة.

**2017: اليوم الثامن من الحملة الانتخابية**"، وعلى الصفحة التي نشر مقطع فيديو ثالث، تحت عنوان:"**تشريعيات 2017: اليوم الثاني من الحملة الانتخابية**"، بتاريخ 2017/04/19، والذي أظهر المستخدم من خلاله غضبه العارم، ورفضه الشديد للانتخابات البرلمانية في الجزائر، التي يرى أنها لا تخدم مصالح الشعب، وأن المرشحين مجرد مرتزقة ونصابين، همهم الوحيد هو تحقيق المنفعة الشخصية، مستخدما كلمات غير لائقة، بالإضافة إلى عبارات السب والشتم، خاصة عند رده على تعليقات المستخدم "**احمد.اويحي. 2019. رءيس. الجمهورية**".

**WA XXXXX XXXX YA EL AHZABE XXXX XXXXX YA EL )) .2.1.3.5**
**KHAWANA NASSABA XXXXX XX XXXXX SRAKTOU KAMEL DRAHEME CHAAB EL JAZAYRI YA LOUKATA YA SHABE CHKARA ___NTOMA MATHABOUCHE CHAABE EL JAZAYRI NTOM THOUBOU CHKARA XX XXXXX XX XXXXX __XXXX HIZBE JABHETE TAHRIR EL WATANI EL KHAWANA EL KBAR KEDDABA XXXXXX XXXXX XXXX XXXXXXXX KAMLINE WA XXXX CHIYATA LI NIDDAME _XXXX RND XXXX KOLCHI EL AHZABE KAMLINE NTOMA CHIR XXXXXXX XXXX BOUTEFLIKA WA XXXX HACHIYATOHO KTALTOUNE BI EL KADBE XX XXXXXX EL ((MOURTAZIKA XXXXXX XX XXXX**

هذا التعليق يعود أيضا للمستخدم السابق "**richard peter**"، وهو تعليق طويل نسبيا مقارنة مع باقي التعليقات، وقد كتب بالحروف اللاتينية الكبيرة، لكن التعبير باللهجة الجزائرية، وقد جاء تعليقا على مقطع الفيديو الذي تم نشره بتاريخ 2017/04/28، على الساعة 12:46 ظهرا، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، حيث نشر المستخدم تعليقه هذا في

مناسبتين على نفس المقطع الفيديو المنشور، والذي اتهم فيه الجميع بالخيانة، واللصوصية، والكذب على الشعب الجزائري، ((**SRAKTOU ....NASSABA KHAWAN... HIZBE JABHETE TAHRIR EL WATANI ....KAMEL DRAHEME CHAAB EL EL ... KTALTOUNE BI EL KADBE ... EL KHAWANA EL KBAR MOURTAZIKA**))، وقد حمل هذا التعليق عبارات سب وشتم كثيرة، بالإضافة إلى استخدام عدد من الكلمات الغير مهذبة، اضطررننا إلى حذفها كما ذكرنا ذلك آنفا. وهو ما يدل على أن المستخدم دخل في حالة من الثوران والانفعال الكبيرين، مما يدل أيضا على عدم رضاه عن ما سمعه وشاهده في مقطع الفيديو المنشور، وعن كل المترشحين والسياسيين، الذين يراهم بأنهم مجرد انتهازيين، مدفوعين بأنانية المصلحة الشخصية.

### 2.1.3.6. ((**الجبهة اصبحت جبهة السراق**))

نُشر هذا التعليق من طرف المستخدم "**Nabil Hamidich**"، بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 11:04 صباحا، تعليقا على مقطع فيديو منشور بعنوان: "**ولد عباس من سوق أهراس الأفلان هو الدولة الجزائرية**"، بتاريخ 12 أفريل 2017، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، وقد كان التعليق قصيرا يتكون من جملة واحدة، مكتوبة باللغة العربية، وقد تضمنت كلمة باللهجة العامية الجزائرية ((... **السراق**))، اتهم من خلالها المستخدم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري باللصوصية.

### 2.1.3.7. ((**nta dindou parle des medahate de temouchent**))

نشر هذا التعليق المستخدم "**Baghadad Bensaid**"، بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 21:04 ليلا، تعليقا على مقطع فيديو بعنوان: "**ولد عباس من سوق أهراس الأفلان هو الدولة الجزائرية**"، نشر بتاريخ 12 أفريل 2017، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على

صفحته بموقع "يوتيوب"، وقد كتب هذا التعليق باللغة الفرنسية، لكن تخللته بعض الكلمات باللهجة العامية مثل: **((... nta))**، والذي شبه فيه المستخدم، المتحدث في مقطع الفيديو بالديك الرومي.

### 2.1.3.8. ((انت اخر من يتكلم يا لص))

هذا التعليق هو الآخر للمستحدم "**Nabil Hamidich**"، وقد نشره بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 11:03 صباحا، وهو تعليق قصير باللغة العربية الفصحى، علق فيه على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**غول من ورقلة الجزائر في خطر فتوقفوا عن زرع التفرقة بين الجزائريين**"، بتاريخ 12 أفريل 2017، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، والذي يوجه فيه اتهاما لـ "عمار غول" بالسرقة واللصوصية، آمرا إياه بأن يلتزم الصمت وأن لا يتكلم أبدا.

**2.1.3.9. ((الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها مهزلة و كل المترشحيين من الأحزاب خونة،مرتزقة،نصابة ،كذابة يحبون إلا مصالحهم XXXXX XXXX ـــــ الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها تعود لفائدة المترشحين و ليس لفائدة الشعب الجزائري ـــــ . تفاءلو XXX XXXالشياتة XXX كل الأحزاب XXX بوتفليقة كلكم خونة من الطراز الأول و شعب مخذر مزال راقد في غيبوبة يصدق خرافات وأكاذيب و تزوير المترشحين والأحزاب شكارة ،براكا يا ناس فيقو من جهلكم و إمتنعو عن الأصوات كل الأحزاب والمترشحين في كفة واحدة XXXXX XXXX يتغنون بشعارات الشعب هو السيد أكبر كذبة ينطقون بها، لا للإنتخابات التشريعيةـــ المترشحين من كل الأحزاب لايهمهم لا الشعب الجزائري و لا هم يحزنون))**

وقد كان هذا التعليق للمستخدم السابق "**richard peter**"، بتاريخ 2017/04/28، على الساعة 13:13 ظهرا، علق فيه على مقطع الفيديو المنشور بتاريخ 2017/04/20، تحت عنوان: "**تشريعيات 2017: اليوم الحادي عشر من الحملة الانتخابية**"، ويعد هذا التعليق أطول تعليق، وقد نشر المستخدم جزءا منه في تعليقه على مقاطع سابقة، على صفحات أخرى، وقد كتب هذا التعليق باللغة العربية. مزج فيه المستخدم المفردات والعبارات الفصيحة والعامية، التي تخللها الكثير من الألفاظ الغير مهذبة، إلى جانب عبارات السب والشتم، التي طالت الأحزاب والمترشحين، إضافة إلى اتهامهم بالنصب، الخيانة والكذب.

### 2.1.3.10. ((هههههههه الدولة هو الشعب مش انتم وانتم شكون انتم الاربعون لصا و الجزائر هي علي بابا))

هذا التعليق للمستخدمة "**ايمان ايمان**"، نشرته بتاريخ 2017/04/30، على الساعة 14:28 بعد الظهر، تعليقا على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**تشريعيات2017 اليوم الحادي عشر من الحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 12 أفريل 2017، وقد كان التعليق قصيرا نوعا ما، مكتوب بحروف عربية، لكن التعبير باللهجة العامية، جاء فيه وصف وتشبيه لرؤساء الأحزاب، الذين ظهروا في مقطع الفيديو باللصوص الأربعون.

### 2.1.3.11. ((lah latreba7kom yasara9in))

هذا التعليق لصاحبه المستخدم "**Ayoub dz mazal kayen rjal**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/21 على الساعة 14:36، تعليقا على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**تشريعيات 2017 اليوم الحادي عشر من الحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 12 أفريل 2017، وهو تعليق قصير باللهجة

العامية الجزائرية، تمت كتابته بالحروف الأجنبية، وبعض الأرقام (( **latreba7kom… yasara9in**))، والتي تحمل في مجملها ومضمونها، التمني بالخسارة للمترشحين في الانتخابات.

2.1.3.12. **((بلد XXX بلد حقرة بلد ظلم بلد حرمان بلد الفقر بلد فيها XXXX XXXXX))**

يعود هذا التعليق للمستخدم "**casbah ezzahi**"، الذي نشره بتاريخ 2017/04/27، على الساعة 21:49 ليلا، تعليقا على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الـ 15 للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017**"، بتاريخ 2017/04/23، وقد كتب المستخدم هذا التعليق باللغة العربية، والذي تخللته بعض الكلمات العامية مثل كلمة ((... **حقرة** ...))، إلى جانب استخدام بعض الألفاظ الغير لائقة، تعبيرا عن استيائه وغضبه الشديدين، بسبب تعرضه للظلم، وبسبب الفقر والحرمان الذي يعيشه.

2.1.3.13. **((ولد عايلة هههههههه واولاد العايلة يكونوا لصوص .....يحياااا مقري والباقي ان شاء الله يخسروووو))**

يعود هذا التعليق إلى المستخدمة السابقة "**ايمان ايمان**"، والذي نشرته بتاريخ 2017/04/30 على الساعة 14:18 زوالا، والتي علقت من خلاله على مقطع الفيديو المنشور سابقا تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الاحزاب في اليوم الـ 15 للحملة الإنتخابية لتشريعيات 2017**"، وكان التعليق مكتوبا باللغة العربية. تساءلت المستخدمة في الجزء الأول منه، عما إن كان أولاد العائلات المرموقة يسرقون، أما في الجزء الثاني فعبرت من خلاله عن

مساندتها لـ "**عبد الرزاق مقري**"، الذي هتفت بحياته، وهو ما يظهر من تكرار كتابة الحرف الأخير في كلمتي ((يحيااااا)).

**on dirais un général qui parle aux soldat! il parle )) .2.1.3.14**
**avec son doigt il accuse tout le monde, dégage le FLN est**
**((!au musée**

هذا التعليق يعود للمستخدم "**KARIM CHERGUI**"، الذي قام بنشره بتاريخ 2017/05/01 على الساعة 13:04 ظهرا، حيث كان التعليق على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات_نهاية الحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" على "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/30، وقد كتب التعليق باللغة الفرنسية، مما يدل على أن المستخدم يجيد اللغة الفرنسية، وهو ما يدل أيضا على امتلاكه مستوى دراسي جيد، حيث أظهر من خلال تعليقه، امتعاضه وانزعاجه من الطريقة الفضة، التي يتحاور بها ممثل جبهة التحرير الوطني، الذي شبهه بالجنرال الذي يسدي الأوامر لجنوده.

**((a la poubelle meme..musee bezaf)) .2.1.3.15**

هذا التعليق للمستخدم "**Massinissa Alger**"، الذي قام بنشر تعليقه بتاريخ 2017/05/01، على الساعة 23:07 ليلا، وهو عبارة عن رد على التعليق الذي نشره "**KARIM CHERGUI**"، على مقطع الفيديو المنشور سابقا، تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات_نهاية الحملة الإنتخابية**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" على "يوتيوب"، حيث أظهر من خلاله هذا المستخدم تأييدا لكلام مستخدم آخر، حيث يرى هو أيضا، أنه لابد من رمي حزب جبهة التحرير الوطني في مزبلة التاريخ، وأن وضعه في المتحف كثير عليه.

2.1.3.16. **((ممثل جبهة التحرير الوطني هذآ فهو كلب من كلاب النظام القائم أنضرو كيف يحترق الجميع و لا يترك الآخرين يعطون رأيهم فهو يتدخل في كل كبيرة وصغيرة هذآ هو أسلوبهم القمع و الحقرة حتى يكملون في نهب الوطن و تفقير و تجويع الشعب و أنا من هنا لا أستثنء من هما موجودين معه هنا في هذآ البلاطو .القضية قضية شخصية لا أكثر ولا أقل(الاعب حميدة و الرشام حميدة) كما قلها DZJocker وآلله منسوطي مادام مزال موجودين وجوه الشر هذو))**

يعود هذا التعليق إلى المستخدم "**bingo34dz**"، الذي علق بتاريخ 2017/05/01، على الساعة 22:59، على مقطع الفيديو المنشور تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات نهاية الحملة الإنتخابية**"، والمنشور بتاريخ 2017/04/30، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، وقد كان التعليق طويلا بعض الشيء، مكتوب بالحروف العربية، غير أن المستخدم استخدم اللهجة العامية الجزائرية عند تعليقه، وقد جاء التعبير ركيكا بعض الشيء، مما يدل على المستوى التعليمي المتواضع للمستخدم، والذي حاول من خلاله التعبير عن سخطه واستياءه، من ممثل جبهة التحرير الوطني، وعن طريقة تحاوره مع من كاموا حاضرين معه في النقاش، والذي اعتبره المرآة العاكسة للنظام القمعي والمتسلط، الذي يعاني الشعب الجزائري من ويلاته، كما أظهر المستخدم عدم رضاه عن كل الحاضرين في النقاش، الذين اعتبرهم نماذج مشابهة، وصورة طبق الأصل لرجال السلطة.

2.1.3.17. **chouf ghir lhaltou..bedraham lehram maandouch ))**

**((meme pas costume normal....un grand khobzizte**

هذا التعليق يعود لصاحبه المستخدم السابق "**Massinissa Alger**"، والذي نشره بتاريخ: 2017/05/02 على الساعة 03:18 فجرا، معلقا على مقطع الفيديو السابق، تحت عنوان:

"**العدد الخاص بالانتخابات نهاية الحملة الانتخابية**"، المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/30، وهو تعليق باللهجة العامية الجزائرية، غير أنه مكتوب بالحروف الأجنبية، وهو عبارة عن رد على تعليق مستخدمين سابقين، حيث حاول المستخدم من خلاله اظهار التأييد لموقف مستخدمين آخرين سبقاه بالتعليق، كما علق ساخرا من ممثل حزب جبهة التحرير الوطني، واصفا إياه "بالباحث عن الخبز".

**2.1.3.18. ((وأنت أين كنت من قبل أم تعرفون فتح النقاش فقط في الانتخابات ؟؟ لعنة الله عليكم كلكم يا سارقين ويا مغتصبين حقوقنا))**

يعود هذا التعليق إلى المستخدم "**MOHAMED MOULOUD**"، الذي علق بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 03:19 فجرا، على مقطع فيديو تحت عنوان: "**العدد الخاص بالإنتخابات نهاية الحملة الإنتخابية**"، والمنشور بتاريخ 2017/04/30، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب". حيث استعمل المستخدم اللغة العربية الفصحى في التعبير وفي كتابة تعليقه، إذ عبر من خلاله عن امتعاضه، واستيائه وتعجبه من تلفزيون "الشروق نيوز"، الذي لا ينظم حسب رأيه مجالس أو لقاءات للنقاش، في غير المواعيد الانتخابية، كما عبر عن غضبه الشديد، ورفضه لكل المدعوين للنقاش، حيث وجه لهم اتهامات بسرقة واغتصاب حقوق الجزائريين.

### 2.1.4. خطابات الكراهية

المقصود بخطابات الكراهية، هي تلك التعليقات التي نشرها عدد من المستخدمين، على موقع "يوتيوب"، والتي فيها تهجمات شخصية، وتحتوي على ألفاظ وعبارات الكراهية الصريحة، النابعة من مشاعر العداء اتجاه الآخر، بسبب الاختلاف في الانتماء السياسي والايديولوجي، أو العرقي والثقافي، أو الديني والطائفي، الذي تغذيه بعض الأحقاد الدفينة، ومن هذه التعليقات ما يلي:

#### 2.1.4.1. ((machi golt nta jdadak fatimiyin ah ya halof ah))

هذا التعليق للمستخدم السابق "**Brahim la kasbaa**"، وقد نشره بتاريخ 2017/04/19، على الساعة 10:24 صباحا، معلقا على مقطع فيديو منشور تحت عنوان: "**أويحي من تبسة حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/30، وقد كان التعليق قصيرا، وباللهجة المحلية الجزائرية، لكنه مكتوب بحروف أجنبية، والذي أبدى من خلاله المستخدم سخطه الشديد، على "أحمد أويحي"، لأنه صرح في وقت سابق بانتمائه إلى الطائفة الفاطمية.

#### 2.1.4.2. ((الشعب الجزائري يكره أيحيا وعلى قوله هذا زكارة فيه الشعب الجزائري يعمل عكس كلامه هههههههه))

نشر هذا التعليق يوم 2017/05/10 على الساعة 00:10 ليلا، من طرف المستخدم " **жж ш**"، معلقا على مقطع الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحته بموقع "يوتيوب"، تحت عنوان: "**أويحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**"، بتاريخ 19 أفريل 2017، وهو تعليق مكتوب بالحروف العربية، لكن التعبير باللهجة المحلية

الجزائرية، وقد استخدم المستخدم في تعليقه مصطلح **((يكره أيحيا))** وهو مصطلح صريح يدل على مشاعر الكراهية والعداء، التي يشعر بها اتجاه "**أحمد أويحي**".

### 2.1.4.3. ((أيحيا يمثل اهل السنة و هذا ما يفسر بطلان هذا المذهب الفاسد))

تم نشر هذا التعليق يوم 2017/05/10 على الساعة 00:10 ليلا، من طرف نفس المستخدم السابق "**шш жж**"، الذي علق أيضا على نفس مقطع فيديو المنشور تحت عنوان: "**أويحي من تبسة حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، وهو تعليق مكتوب باللغة العربية الفصحى، والذي رغم ورود خطأ به في كتابة **((أيحيا))**، إلا أنه يحتوي على نوع من البلاغة والفصاحة اللغوية، التي تدل على أن المستخدم يتمتع بمستوى تعليمي لا بأس به، حيث عبر من خلال هذا التعليق، وبشكل مباشرة وصريح، عن كرهه للمذهب السني، الذي وصفه "بالمذهب بالفاسد".

### 2.2. التأويل والتفسير

إن عمليتي التأويل والتفسير، هما وسيلتان لإعادة النظر في الشيء، من خلال عمليات التقييم، والقراءة المعمقة والمتفحصة، التي يقوم بها الباحث، لما يتوفر لديه من بيانات، أو معلومات وكتابات ... إلخ، وهذا من أجل إعطاء توضيح، وتقديم شرح كاف لهذا الشيء، الذي يمكن أن يكون في دراستنا هذه (كتابات، رموز، أرقام أو غيرها)، وهذا بواسطة عملية السرد المفصل، من أجل إبراز معاني الرسائل ودلالاتها، التي قد يسعى المدون أو الناشر اصالها لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي. الأمر الذي يساعدنا على معرفة خلفياته ودوافعه، وكذا محاولة الكشف عن نواياه وغاياته الخطابية والتواصلية، وهو ما أشرنا إليه في وقت سابق. ذلك أن الهدف من عمليتي التأويل والتفسير في الدراسات الإنسانية، الوصول إلى المعاني العميقة والأصيلة، التي يتضمنها الخطاب، من خلال التفسير المنطقي والموضوعي، والتفكير النقدي، البعيد عن كل أشكال التحيز.

ففي هذه الخطوة، نقوم بعملية شرح وتحليل تعليقات المستخدمين الجزائريين، المنشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية سنة 2017، والتي قسمناها إلى فئتين كما أوضحنا ذلك من قبل (فئة الخطابات المعتدلة، وفئة خطابات التعصب)، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق، والتبريرات التي توضح المعاني وتفسر مدلولاتها، بغية التعرف على الأهداف الكامنة، وراء تشكل هذه الخطابات، من خلال محاولة فهم، ومعرفة الدوافع، والعمليات التي تنطوي عليها سلوكيات المستخدمين، الأمر الذي يساعدنا في نهاية دراستنا على الوصول إلى أهم النتائج وأبرزها.

### 2.2.1. الخطابات المعتدلة

إن المشاركة والتعليق في الفضاءات الإلكترونية، قد يكون له دلالة على الاهتمام بالقضايا ذات الشأن المشترك، وهو ما يتسبب في جذب أعداد كبيرة من المستخدمين، بشكل متواصل نحو هذه الشبكات، إذ تسمح لهم بالانخراط في النقاش حول القضايا الهامة، بفضل القرار بالدخول إلى الفضاء السيبراني، واتخاذ المبادرة بالتعليق، مما يدعم حرية المشاركة والتعبير. الأمر الذي قد يحفز المستخدمين على التشارك والمشاركة، في صياغة المحتوى المنشور، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصرية، ذات البعد الوطني والشأن العام، مما يولد لدى المستخدمين حالة من الشعور بالانتماء، والهوية الجماعية، التي تدفعهم للانخراط بشكل طوعي، وخالٍ من الإكراه. وهذا من أجل المساهمة في إعادة تشكيل المشهد العام المحلي، خاصة خلال المناسبات الانتخابية، مما يدعم عمليات تشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد، من خلال ما يتكون من آراء، ويطرح من أفكار، حول الشؤون العامة، التي يمكن التعبير عنها في الأخير، بواسطة ورقة الاقتراع، التي تعد شكل آخر من أشكال التعبير عن الرأي، وما ينجر عنه من توسيع لمفهوم العمل السياسي، الذي من الممكن أن يدعم عمليات التواصل داخل الفضاءات العمومية، التي يمكن بواسطتها بلورة العمل الجماعي.

ومع ظهور وسائل الإعلام الاجتماعية ذات الطبيعة التواصلية، التي أضحت البديل المكاني لدى مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر، والتي سمحت بممارسة النشاط الاتصالي والعمل السياسي، على الرغم من المعدل المتدني لتدفق، وضعف انتشار الأنترنت، بسبب إخفاق متعاملي الأنترنت في الجزائر في ضمان التغطية الكاملة لكامل التراب الوطني الجزائري. إلا أن ذلك لم يحد من الآمال المعلقة على شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت الوجهة المفضلة والملاذ الوحيد لدى الجزائريين، والتي تضمن لهم

حق الممارسة، وحق التعبير السياسي. وهو ما يفسر تنوع التعليقات المنشورة على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع يوتيوب"، خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية بالجزائر سنة 2017، تعليقا وكتابة. وحتى وإن طغت عليها الثقافة الشعبية المدججة باللهجة المحلية، والمكتوبة باللغة العربية تارة مثل: ((...**غاع الناس تعرف بلي ما سرق ماقلو بلي دا رشو...**))، وباللغة الأجنبية الممزوجة ببعض الأرقام تارة أخري مثل: (( **a sidi wlh 9a tog3od bla ras l9achi mriha w hathra w ga3da tasma3 ...ta3ia tafham**))، عوضا عن الكتابة باللغة الرسمية، التي هي أساسية في عمليات التواصل والتعبير. والتي تدل في مجملها على مظاهر التنوع الثقافي، لاسيما في بلد متعدد الثقافات كالجزائر، أين يتم استخدام مختلف اللهجات المحلية، جنبا إلى جنب مع مختلف اللغات الرسمية، واللغات الغير وطنية. إذ تميزت بعض التعليقات بنوع من الدلالة الرمزية مثل: ((**تاكلوا لمقروط آه كولوه وحدكم**))، والذي يشير في معظمه إلى الامتعاض، وعدم الرضا، في اللهجة المحلية الخاصة بالعاصمة وضواحيها.

إلا أنه وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن هذه التعليقات تفتقر إلى أسلوب الحوار المباشر الذي يتطلب الأخذ والعطاء في الحديث والكلام، وهذا إن دل عن شيء إنما يدل على عدم قدرة بعض المستخدمين على فتح نقاش جدي، من الممكن أن يستقطب أعدادا أخرى من المستخدمين. إذ يرجح السبب في ذلك، إلى محدودية الثقافة السياسية، لدى هؤلاء الناشرين، أو إلى مستوياتهم التعليمية المتواضعة، وهذا ما يفسر إلى حد ما، تغليب "التعبير الوجداني"، على حساب "التعبير العقلاني"، حيث طفت العاطفة الوطنية بقوة، من خلال وردود كلمة "الجزائر"، في تعليقات عدد من المستخدمين، مثل: ((**تفاءلو خيرا الجزائر ستكون بخير ان شاء الله**))، ((...**الجزاءر ربي معاك.ان شاء الله**))، ((**تحيا الجزائر...**)) ... إلخ. الأمر الذي جعل الغاية من سلوك الانخراط في بعض التعليقات، هو مجرد التبرير بالظهور، على الرغم من أن النقاش العام، من الممكن أن يؤدي إلى تجاوز الاختلافات الاجتماعية

والثقافية والتواصلية، الناجمة عن الاختلافات في التعليم، أو اللغة، أو الطبقة، أو عند تقييم قدرات الفرد. وهو ما قد يبرر شح التفاعلات وندرتها بين هؤلاء المستخدمين، مما يشير في الأخير إلى وجود نوع من النفور الطوعي من النقاش السياسي، داخل المساحات التواصلية والتشاركية، بين المستخدمين الجزائريين.

ومن جهة أخرى، فإن انجراف الفرد الجزائري نحو ابراز المشاعر، على حساب التحليل المنطقي والنقد البناء، لخطابات السياسيين والمترشحين، أدى إلى افراغ النقاش بين المستخدمين من محتواه السياسي، ليتحول في الأخير، إلى مجرد انطباعات خاصة، لا ترقى إلى مستوى المناقشات والمناظرات المرجوة، والتي كان من المفترض أن تبرز وتتوسع بشكل لافت، خاصة في مثل هكذا مناسبات، ذلك أن النقاش السياسي، يلعب دورا هاما، في نشر المعارف، وزيادة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع. إلا أن غياب النقاش بين مستخدمي صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، له مدلولات عديدة التي منها، أن المستخدم الجزائريين لم يكن لديه اهتمام كبير بالشأن السياسي، خلال الانتخابات البرلمانية في الجزائر سنة 2017. إذ اقتصر الأمر على نشر عدد قليل من التعليقات لبعض المستخدمين، الذين حاولوا تقاسم بعض المعاني والرموز، مثل: **((صباح الخير. هههه صحا النوم....هدا وين...شبعتونا مقروط))**. مما نتج عنه الحيلولة دون تبلور نقاش حقيقي، مؤسس على السجال والحجاج، وقائم على الرد والرد المضاد، حتي وإن كانت هناك بعض الانطباعات والمواقف لبعض المستخدمين، التي حملت تأييدا تارة مثل: **((راك.رابح.يا احمد))**، وتنديدا تارة أخرى مثل: **((جميعهم ها بطين وساقطين))**.

لكن وعلى العموم، لمسنا من خلال هذه التعليقات وجود بعض أشكال التجمع التشاركي، حتى وإن شابه الضعف، والذي أدى إلى خلق بعض النقاشات، التي خلقت بدورها نوعا من الديناميكية في تبادل المعلومات والآراء، مثل: **((لكن شوف استاذ عبد**

**المجيد مناصرة الله يبارك كان وزير و ما قالوا بلي سرق ولا دت رشوة ولا والو إضافة إلى أنه رجل مناسب وله برنامج بديل و مليح لكن يجب أن يطلع بأغلبية باه يوصل واش رآه حاب يدير لذا عليك بالاقتراع على امثال مناصرة))**، وكذا من ابراز التأييد والمساندة لبعض الأشخاص، مثل: **((يحيااااا مقري والباقي ان شاء الله يخسروووو))**، أو لبعض الجهات، مثل: **((هاهو تجمع الأفلان بتيارت يثبت ان ولايتنا قلعة من قلاع الصمود وفاء لنوفمبر لبناء دولة اجتماعية))**، وهو ما يمثل نوع من خطابات المولات والتأييد، التي صنفناها في خانة "خطابات التمجيد".

كما أن "خطابات التنديد" المنبثقة عن بعض التعليقات المعارضة، عكست في مجملها عدم الرضا لدى العديد من المستخدمين، وعن عدم تقبلهم للآخرين سواء بسبب أفكارهم أو انتماءاتهم السياسية، مثل: **((قع خداعين اوكذابين))**. وهو ما جعلنا نعتقد، أن صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع يوتيوب"، خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات البرلمانية بالجزائر سنة 2017، شكلت مناطق تكفل حق التعبير لمستخدميها، حتى ولو كان التفاعل بها، بلا معنى أو هدف واضح في بعض الأحيان، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تقويض الساحات الخطابية الافتراضية، وتفكيك الأماكن التواصلية الافتراضية. مما يصعب من عملية الاستفادة من هذه الأماكن، في تحديد كيفية استجابة المشاركين، وطريقة تقديم الحجج من حيث المبدأ. إذ لم نسجل وجود رسائل ذات طابع إبلاغي، والتي تنتج عبر آليات اللغة، التي من المفترض أنها وسيلة إقناعيه، باعتبارها أحد الأدوات التواصلية في الفضاء الافتراضي، تعمل على خلق روابط بين أولئك الذين يرسلون الرسائل، وأولئك الذين يستقبلونها، وهو ما من شأنه أن يساهم في بلورة اتفاق، أو تأييد، خاصة عندما تتحول منصات وسائل الاتصال، إلى منتديات للتعبير الحر، الذي يضاهي الأماكن العامة، التي تعطي نوعا من المتانة، للحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر.

### 2.2.2. خطابات التعصب

إن مفهوم الجدل السياسي، ينطوي على طرح الأفكار وتبادل الآراء، بين الأفراد والفاعلين السياسيين حول القضايا السياسية، وحول المشاكل المشتركة التي تواجه المجتمع، وكذلك مناقشة الطرق المختلفة لحلها، ذلك أن النقاش يكون مؤسس على الجدال والنقد البناء، لأفعال الحكومة وأصحاب السلطة في الدولة، وكذا مختلف الفاعلين السياسيين في البلاد. مما يعني أنه كان من المفترض أن يكون هناك تنوع في النقاش، بين المستخدمين الجزائريين، من خلال إظهار معرفة ودراية، بالشأن السياسي الوطني على الأقل، خاصة وأن التوسع وزيادة احتمالات التعبير ممكنة، والتي تعد أمرا أساسيا لعمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، وهو الهدف الرئيسي لوجود "الفضاءات العمومية"، التي تتمتع بخاصية قابلية الانفتاح، التي تتيح فرصا أكبر للتعبير، مع تبادل واستعراض وجهات النظر المعارضة، بين جميع الأطراف، مما يرفع مستوى التفاعل، بوساطة عمليات التواصل، بين فئات المجتمع الجزائري، وهو ما يفترض أن يكون حاضرا، عند مناقشة القضايا المتعلقة بالصالح العام، التي كثيرا ما تعكس الصراعات بين قيم الحرية الفردية والاستقلالية من جهة، وبين قيم المجتمع الجزائري والمساواة من جهة أخرى.

غير أن مستخدمو وسائل الإعلام الجديدة في الجزائر، باتوا غير قادرين على توحيد تلك الخلفيات المتباينة، لا سيما في الفضاءات الإلكترونية، التي يبرز فيها بشكل واضح تضارب المصالح المولدة للصراعات، التي يبدوا أنه لا مفر منها، والتي تؤدي إلى تعزيز الحدود التقليدية التي تفصل بين المجموعات، مما يتولد عنه جماهير متنازعة وعدائية في كثير من الأحيان، والتي تتميز بخطابات التعصب والتشدد، حيث انجرف بعض المستخدمين إلى اتخاذ مواقف عدائية، من خلال انتاج خطابات تعسفية، التي من أشكالها، العنف اللفظي والقمعي، اتجاه المستخدمين الأخرين مثل: ((**الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها**

**مهزلة و كل المترشحيين من الأحزاب خونة،مرتزقة،نصابة ،كذابة يحبون إلا مصالحهم XXXXX XXXXXX ـــــ الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها تعود لفائدة المترشحين و ليس لفائدة الشعب الجزائري ـــــ . تفاءلو XXX XXXالشياتة XXX كل الأحزاب XXX بوتفليقة))**. فقد أضحى النقاش العام، بين مختلف التيارات والأطياف في الجزائر، مصدرا للصدام وتوليد الخصام، بسبب التزمت والتصلب في الآراء، أو التحيز لموقف سياسي أو حزبي ما، أو التعصب لمذهب ديني أو عرقي معين، وهو ما يتجلى من خلال خطابات الكراهية – سياسية كانت أو دينية – مثل: **((أيحيا يمثل اهل السنة و هذا ما يفسر بطلان هذا المذهب الفاسد))**، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الدخول في صراعات، طائفية وعنصرية، وما ينجر عنها من مخاطر توسعها، واحتمالات انتشارها.

إن الديناميات الاجتماعية داخل الواقع الاجتماعي، التي تعكس تكوينات اجتماعية معينة، والتي من الممكن أن تعبر عن خصوصيات المجتمع الجزائري، وكذا خصوصية الظرف السياسي في فترة الحملات الانتخابية، كان من المفترض أن تؤدي إلى حضور تمثيلي "للجماهير الضعيفة والمهمشة"، في القضايا الهامة والمسائل التي تطفو على السطح، من أجل بناء الحياة العامة داخل المجتمع الجزائري، إما من خلال قيادة تنظيمات معارضة، تتشكل بفضل استراتيجية "العصيان الافتراضي"، وهي استراتيجية غير عنيفة، أضحت من أهم ممارسات النشاطين عبر شبكات التواصل الاجتماعية، والتي من الناحية التواصلية تسهل وتتوسط التفاعلات الاجتماعية بين الأشخاص داخل المجتمع، ليتحول في نهاية المطاف المشاهد إلى مشاركة سياسية، وهو ما يجعل التفاوض بشأن وجهات النظر السياسية المتباينة أمرا واردا، من خلال تجنب التعليقات التي لا تخدم النقاش العام، والابتعاد عن الآراء التي تتسبب في إحداث تنافر بدل إقامة تقارب، مما يجعل إمكانية تشكل "الشعور السياسي الاتصالي" الذي ينشأ بواسطة التفاعل بين المستخدمين الجزائريين أمرا ممكنا.

إلا أنه بدلا من أن تستوعب وسائل الاتصال الجديدة هذه، آراء ومواقف جميع المستخدمين، من أجل الوصول إلى هدف واحد، ألا وهو إحداث التغيير في الحياة العامة، من خلال محاولة تنظيم وحشد الرأي العام، في عصر الإعلام الرقمي، ومواقع التواصل الاجتماعي. فقد تحولت إلى أماكن للتحصن والتزمت في الآراء والمواقف، مما يظهر النرجسية الفردية، المدفوعة بالنزعة التسلطية للهيمنة على الأخرين، وهو ما يؤدي في الأخير إلى "القمع الرقمي"، والحض على العنف، وكذا التجريح الشخصي المشحون بالسلوكيات المتطرفة، التي لها عواقب اجتماعية خطيرة. ذلك أن مثل هذه الأفعال، لا تؤدي إلى اتساع الصراع السياسي فحسب، بل تساهم أيضا في تأجيج الصراع الطائفي والعرقي، وهو ما يؤكد أن وسائل الاتصال والإعلام الرقمية، أصبحت تتسم اليوم بالطبيعة المتفجرة للمواضيع التي يجري تداولها، والتي لا تعرف حدودا أو ضوابط، وهذا بسب الاستخدام الواسع لكل الأفراد، على اختلاف مستوياتهم التربوية والتعليمية، وبمختلف اللغات، واللهجات والرموز، مما يتسبب في انتاج معاني كثيرة، تختلف طبيعتها، باختلاف خلفيات مستخدمي هذه الوسائط التواصلية.

وفي ظل ذلك، يظهر عجز الفضاءات الافتراضية، عن تلبية كامل الشروط المؤسسة للحوار الناجح والفعال، بسبب الرسائل السلبية التي ينشرها عدد من المستخدمين، الذين يشتركون في الإحساس بالتّشاؤم، لما فرضته عليهم روح العصر المتدهور، الذي من انعكاساته تردي الأوضاع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، مما يجعلهم في كثير من الأحيان لا يحترمون القيم الديمقراطية، وهذا من خلال التحريض العلني على الكراهية، التي تأخذ مكان النقاش العقلاني، الذي يسعى إلى تعزيز قيم التسامح في المجتمع، وتعزيز العلاقات بين أفراده، وهو ما يرفع المخاوف حول تزايد انتهاك حقوق الآخرين، كالتشهير أو الإهانة، التي تعد من المظاهر الغير متوافقة مع الديمقراطية وحقوق الانسان، وهو ما يدل

على أن هناك تغيير واضح في مسار الجدل، بنحو أصبح يضر بالحريات ويشوه الحقوق، والذي من الممكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة "تفتيت" الخطاب، وهذا ما قد يؤدي إلى القصور والعجز الديمقراطي، الذي يتسبب في كثير من الأحيان في عدم تحقيق توافق في الآراء، مما قد يؤدي إلى التنافر والتباعد، في وجهات النظر والاتجاهات، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق عدم اجماع بين المستخدمين للقيام بأي شكل من أشكال التغير الاجتماعي أو السياسي.

**خلاصة:**

من خلال التحليل النقدي لتعليقات المستخدمين، المنشورة على طول عمر الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية بالجزائر سنة 2017، تبين لنا أنه يوجد تنوع في الخطابات، مما يشير إلى وجود تباين في المواقف والآراء. ذلك أن المستخدمين الجزائريين، باتوا يتمتعون اليوم بدوافع سياسية مختلفة، وتنشئة اجتماعية متباينة، والتي تتدخل بشكل أو بآخر في صياغة الخطابات التي ينتجونها. الأمر الذي يقدم تفسيرا حول الأشكال البديلة للمناقشة، ومدى الاستجابة للمواضيع ذات الاهتمام المشترك، لاسيما أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري خاصة التلفزيون، انسحب نسبيا من الممارسات الاجتماعية، حيث كان يلعب دورا كبيرا في سد الفجوة، بين الممارسات السياسية وعلاقاتنا الاجتماعية.

وفي الوقت ذاته فإن شبكة الأنترنت، التي أصبحت من أكثر الوسائل شعبية، وأكثر الوجهات استقطابا للأفراد والجماعات، والتي أصبح يسعى من ورائها المستخدم الجزائري للتواصل ونسج علاقات افتراضية، فقد باتت من أكثر المصادر ازعاجا. وبشكل خاص لأولئك الذين يصبحون هدفا للعدوانية، التي نمت في العصر الرقمي، بسبب طغيان خطابات التعصب والكراهية، التي من مظاهرها التهجمات التي يقودها المعارضون أو الراديكاليون على المستخدمين الآخرين، وعلى مستويات مختلفة، وحسب درجة الانتشار والتخريب، مما يجعل انتاج لحمة شعبية، من أجل تكريس إرادتها السياسية حول الواقع السياسي، لإحداث تغييرات جذرية في المجال السياسي والاجتماعي في الجزائر، معرضا للفشل.

# نتائج الدراسة الميدانية

**نتائج الدراسة:**

إن موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب"، يعد بيئة إلكترونية تم تشكيلها لغرض تواصلي، وهو عبارة عن فضاء افتراضي لنشر مقاطع الفيديو، والسماح لعدد لا محدود من المستخدمين بالتعليق عليه، والذي يشبه في شكله التنظيمات والتجمعات، التي تتشكل في الواقع المادي مثل الفضاءات العمومية، التي تديرها الجهات الاجتماعية الفاعلة، والتي يمكن من خلالها أن يتحاور المستخدمون فيما بينهم، من أجل إحداث تأثير أو الوصول إلى إقناع. وهو ما أدى في نهاية المطاف، إلى تنوع الخطابات وتعددها، وهذا بسبب وجود تنوع في الآراء، الأفكار، الخلفيات الفكرية والأيديولوجية، وكذا المستويات التعليمية لدى المستخدمين الجزائريين، الذين قاموا بالنشر والتعليق، خلال المناسبات الانتخابية في الجزائر، عبر صفحات قناة الشروق نيوز بموقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب".

ومنه وبناءا على التحليل النقدي السابق لتعليقات المستخدمين الجزائريين خلال فترة الحملات الانتخابية، استطعنا الخروج بعدة نتائج هي:

1. موقع "يوتيوب" يدعم على صفحاته عمليات النقاش والحوار السياسي، من خلال تمكين المستخدمين من استعراض وجهات النظر المتباينة والمتعارضة.
2. المستخدمون الجزائريون لصفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، لم يتخذوا مواقفا جدالية، خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر.
3. سمح موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" للمستخدمين الجزائريين بتقديم لمحة شبه عامة، عن هوياتهم الافتراضية خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر.

4. صفحات قناة "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" استخدمت بدرجة أقل، في الحوار والنقاش من طرف مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر.

5. اهتمام المستخدمين الجزائريين بالنقاش السياسي خلال الانتخابات في الجزائر سنة 2017، كان ضعيف وقليل.

6. مستخدمو صفحات قناة "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر، يملون أكثر إلى التفاعل مع التعليقات التي تعزز وجهات نظرهم.

7. طغيان مشاعر الغضب على تعليقات المستخدمين الجزائريين على صفحات قناة "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب" خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر، على حساب النقاش العقلاني، القائم على استخدام الحجة والمنطق.

8. طغيان خطابات التعسف والكراهية، على تعليقات المستخدمين الجزائريين، على صفحات تلفزيون "الشروق نيوز" بموقع "يوتيوب"، خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر.

9. تعليقات المستخدمين الجزائريين خلال الانتخابية التشريعية سنة 2017 بالجزائر، تميزت في كثير من الأحيان بالخروج عن المعايير الأدبية والأخلاقية، من خلال السب، الشتم، واستخدام الكلمات المشينة والغير لائقة.

10. موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" مكان للتنفيس عن الغضب، والكبت السياسي، لدى المستخدمين الجزائريين خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2017 بالجزائر.

11. لم تؤد الخطابات المنتجة بين المستخدمين الجزائريين عبر صفحات "الشروق نيوز" بموقع خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017 بالجزائر لأي نوع من عمليات التغيير السياسي والاجتماعي في الجزائر.

12. عمليات التداول الحر للآراء، عبر صفحات "الشروق نيوز" بموقع خلال الحملة الانتخابية، للانتخابات التشريعية سنة 2017، بين المستخدمين الجزائريين، ساهمت في تشكيل خطابات متعددة ومتنوعة، لكنها عجزت عن صياغة وانتاج خطابات موحدة، تميز أغلبها بالتعصب والتشدد، بسب الانتقال من قوة الخطاب الى خطاب القوة، مما أدى إلى عدم القدرة على المساهمة في تعزيز الحريات والمثل الديمقراطية، وهو ما يدل على أن هناك أزمة نقاش، داخل الفضاءات الافتراضية في الجزائر، والتي عملت على تقويض الحوار المتوازن، المؤسس على النقاش المنطقي والحجاج العقلاني.

# خاتمة

**خاتمة:**

إن الانتقادات التي وجهت لـ "هابرماس"، جاءت على خلفية متغيرات اجتماعية، ومعطيات تاريخية وأخرى تقنية، مما يستدعي في نظر البعض اعادة القراءة والتفكير من جديد في مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي. لاسيما وأن العديد من المختصين، أمثال "نانسي فريزر" يعتقدون أن: وسائل الإعلام والاتصال الجديدة باتت تلعب دورا كبيرا في عمليات التحرر، من خلال الحد من محاولات الهيمنة على المشاركة، إذ أصبح بالإمكان بناء فضاءات افتراضية تشاركية، وأن مشاهدة المحتوى الإعلامي عبر الأنترنت، الذي ينطوي على تصريحات المسؤولين والسياسيين، وما ينجر عنه من أحداث سياسية، تسمح لجمهور أكثر تنوعا أن يلعب دورا محوريا في العملية الديمقراطية، التي من مظاهرها الحق الفعلي في التعبير.

غير أن وسائل الاتصال الجديدة هذه، التي باتت تعمل اليوم على تهيئة الظروف الملائمة، من أجل تكريس الممارسة الفضلى للديمقراطية، في إطار وسائل الإعلام والاتصال الأوسع نطاقا، والتي حققت مطالب الجمهور فيما يتعلق بالانفتاح، والحق الجماعي في الوصول إلى المعلومات، وهذا بفضل ثراء وشعبية وسائل الاتصال الجديدة، مثل اجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، والتي أضحت تتميز بميزات جديدة، واستخدامات عديدة، تجلت مظاهرها في عمليات التعبئة من أجل تشكيل الرأي العام. قد عجزت في حقيقة الأمر عن ازالة الخلافات السياسية التي تنشأ في الفضاء الافتراضية، والتي تتكون في الغالب بسبب عدم تقبل وجهات نظر الآخرين، ما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاتفاق بين الأفراد في المناقشات العامة، مما يساعد على انتشار الخطابات المتضاربة والمتعاكسة الاتجاه في كثير من الأحيان.

وهذا على الرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت تلعب اليوم أدوارا مهمة في الدول الديمقراطية، من خلال توعية الناخبين، من أجل خلق تصورات حول السياسة، عن طريق فتح منتديات للحوار والنقاش، التي تبرز بشكل جلي في فترات ما قبل الانتخابات، لتصبح بذلك هذه الوسائل مسرحا للمشاركة السياسية في المجتمعات المعاصرة. ذلك أن الجمهور بات يعتمد بشكل أساسي على هذه الوسائل، من أجل معرفة المزيد من المعلومات، التي بواسطتها يمكنه أن يبني تصورات أو يشكل قناعات. غير أنه في سياق الرسائل الفورية، كثيرا ما لا يتم التركيز على مناقشة الآراء والمواقف المطروحة، بقدر ما يتم التركيز على المعلومات التي تعزز وجهات النظر، وهذا ما عرض الانخراط في النقاش العام، الذي كان من المفترض أن ينبثق عن مشاهدة مقاطع الفيديو المنشورة على "يوتيوب"، من طرف تلفزيون "الشروق نيوز" الجزائرية، خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية التي جرت في 04 ماي 2017 إلى الفشل.

كما أنه على الرغم من أن الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر، والذي وازاه استخدام مكثف لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف المستخدمين الجزائريين، والذي تمخض عنه نوع من الجذب والاستقطاب السياسي، لعدد من المستخدمين الجزائريين، مما أحيا فكرة احداث تغييرات على المستوى السياسي في البلاد، وهو ما أثار رؤى مبهجة حول إمكانية تطوير نقاش سياسي عقلاني بين الجزائريين، يستند على المعايير الأساسية التي حددها "هابرماس"، عند تصوره للفضاء العمومي البرجوازي، لا سيما بعد أن أظهر الشعب الجزائري مع بداية الحراك مستوى من التحضر والوعي، في التعامل مع الظرف السياسي الصعب الذي يعيشه.

إلا أنه وعلى غرار ما توصلنا إليه في دراستنا الميدانية خلال فترة الحملة الانتخابية بالجزائر للانتخابات البرلمانية سنة 2017، فإن المناقشات السياسية، التي طفت على الساحة الخطابية الافتراضية اتسمت بالطابع "اللاعقلاني"، وهذا بسب الاختلاف في المستويات التعليمية، والاختلاف في الثقافات والتنوع في الهويات، مما خلق نوع من التضارب في الرؤى، والتصادم في التوجهات والخطابات، التي حلت محل النقاش العقلاني والمتمدن، والتي عملت على التحريض على العدائية، ونشر التطرف والكراهية، فكان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى انقسام الرأي العام الجزائري.

و في الأخير يمكننا القول أن أشكال الاتصال الرقمي تسمح بإنتاج فضاءات عامة، كما يمكنها بلورة النقاشات السياسية، المبنية على السجال المنطقي والحجاج العقلاني، مما يؤدي إلى توسيع المجال العام الحالي، إلى فضاء سياسي عمومي، وهذا شريطة التزام مستخدمي الفضاءات التواصلية الافتراضية، بالمعايير الأدبية والأخلاقية. وهو الأمر الذي يستدعي لامحالة، إعادة التفكير في صياغة "الفضاء العمومي المعاصر"، الذي يجب أن لا يتأسس على الديمقراطية وحرية التعبير فحسب، وإنما أيضا على أساس حفظ الكرامات، لتجنب الانتهاكات والمضايقات، وكل أشكال القمع والتعسف، وهي الضمانات الحقيقية التي تضمن نزاهة وعفة النقاش العام، الذي يؤدي بدوره إلى انتاج خطابات معتدلة ومتوازنة، تحكمها مجموعة المتطلبات العامة كالحياد، الموضوعية، واحترام الرأي الأخر، إلى جانب الاحترام المتبادل، مما يضمن عدم التعدي على الحقوق والحريات، وهو الأمر الذي أكد عليه "هابرماس" بالقول: "أنه إذا كان الفضاء العمومي غير أصيل، فإن المساءلة لا يمكن أن تكون أصيلة".

# مراجع

**مراجع:**

## I. المراجع العربية:

### 1) الكتب:


1. أبو النور حمدي أبو النور حسن: **يورجين هابرمس** (الأخلاق والتواصل)، التنوير للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 2012
2. أحمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2010
3. إدوين إمري، فليب هـ. أولت، وارين كـ. آجي: ترجمة إبراهيم سلامة ابراهيم، **الاتصال الجماهيري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000
4. بسام عبد الرحمن المشاقبة: **الإعلام البرلماني والسياسي** (دراسة إعلامية برلمانية وسياسية منهجية نحو خطاب إعلامي برلماني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011
5. بسام عبد الرحمن المشاقبة: **نظريات الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، عمان، 2015
6. توم بوتومور: ترجمة سعد هجرس، **مدرسة فرانكفورت**، دار أويا، ط2، بنغازي، 2004
7. تيسير أبو عرجة وآخرون: **وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، منشورات جامعة البتراء، ط1، 2013
8. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: **صياغة مقترح بحثي 2**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 1443 هـ

9. جمال زرن: **أنسة الثقافي في تكنولوجيا الاتصال والفضاء العام**، أنسنة التكنولوجيا، ط1، منشورات اللجنة الثقافية المحلية بجرجيس، 2006

10. جيمس جوردن فينليسون: ترجمة أحمد محمد الروبي، **يورجن هابرماس** (مقدمة قصيرة جدا)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة، 2015

11. جيوفانا مايولا، صبحي عسيلة: **أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة؟** دليل حول الممارسات المحلية والدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية 25، ط1، القاهرة، 2010

12. حسن السوداني: **تكنولوجيا الإعلام الجديدة وانتهاك حق الخصوصية**، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، 2014

13. حلمي خضر ساري: **التواصل الاجتماعي** (الأبعاد والمبادئ والمهارات)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014

14. حنة أرندت: ترجمة أنطوان أبوزيد، **أسس التوتاليتارية**، دار الساقي، ط2، بيروت، 2016

15. حنة أرندت: ترجمة زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، **ما السياسة؟**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2014

16. حنة أرندت: ترجمة، عطا عبد الوهاب، **في الثورة**، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2008

17. حنه آرنت: ترجمة نادرة السنوسي، **حياة العقل** (الإرادة)، ج2، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017

18. دلال ملحس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008

19. دوان نونسياتو: ترجمة أنور الشامي، **الحرية الافتراضية** (حيادية الشبكة وحرية التعبير في عصر الأنترنت)، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2011

20. دومينيك وولتون: **الإعلام ليس تواصلا**، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2012

21. ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق: **البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1992

22. رانده عاشور عبد العزيز بسيوني: **دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية**، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2014

23. رحيمة الطيب عيساني: **مدخل إلى الإعلام والاتصال** (المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية)، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008

24. رشدي القواسمة وآخرون: **مناهج البحث العلمي**، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2014

25. رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عين مليلة، 2007

26. روبرت حسن: ترجمة بسمة ياسين، **الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010

27. ستيفان هابر: ترجمة محمد جديدي، **هابرماس والسوسيولوجيا**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2012

28. سعد آل سعود: **الاتصال والإعلام السياسي**، دار الكتاب الحديث، الرياض، 2010

29. شريف درويش اللبان: **شبكة الأنترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة**، دار الكتاب الحديث، 2008

30. عبود عبد الله العسكري: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير، ط 2، دمشق، 2004

31. عصام الرجواني: **في أمكان التأسيس لفعل مدني "ملامح التحول في الفضاء العمومي العربي"**، مبادرة الاصلاح العربي، 2016

32. علي خليل شقرة: **الإعلام الجديد** (شبكات التواصل الاجتماعي)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014

33. علي عبد الرازق جلبي، **المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012

34. فضل طلال العامري: **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية**، دار هلا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011

35. فيل سليتر: ترجمة خليل كلفت، **مدرسة فرانكفورت (نشأتها ومغزاها) وجهة نظر ماركسية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، العدد145، القاهرة، 2004

36. فيليب بروطون: ترجمة محمد مشبال، عبد الواحد التهامي العلمي، **الحجاج في التواصل**، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013

37. كمال بومنير: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت** (من ماكس هوركهايمر إلى أكسيل هونيث)، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010

38. محمد الأشهب: **الفلسفة والسياسة عند هابرماس** (جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية)، دفاتر سياسية، ط1، 2006

39. محمد الطاهر: **الحريات الرقمية** (المفاهيم الاساسية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط1، القاهرة، 2013

40. محمد سيد أحمد: **الإعلام وتجريف العقل الجمعي** (في مرحلة التحول الديمقراطي)، أطلس للنشر والانتاج الإعلامي، ط1، القاهرة، 2014

41. محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياني، غازي جمال خليفة، **طرق ومناهج البحث العلمي**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1 مزيدة ومنقحة، عمان، 2015

42. محمد عبد الغني حسن، رضوى محمد هلال: **التسويق الاجتماعي** (إدارة رأس المال الاجتماعي)، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، السلسلة 4، القاهرة، 2010

43. محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014

44. محمد نور الدين أفاية: **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة**، أفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1998

45. مصطفى يوسف كافي: **الإعلام التفاعلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016

46. مصطفى يوسف كافي: **الرأي العام ونظريات الاتصال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016

47. منذر صالح جاسم الزبيدي: **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013

48. نادية سعيد عيشور وآخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2017

49. نضال فلاح الضلاعين وآخرون: **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016

50. هابرماس: ترجمة فاطمة الجيوشي، **القول الفلسفي للحداثة**، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995

51. هاني الرضا، رامز عمار: **الرأي العام والإعلام والدعاية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2013

52. هشام عطية عبد المقصود، **دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي، القاهرة**، دار العلم العربي، ط1، يناير 2012

53. وليم هـ داتن وأخرون: **حرية الاتصال حرية التعبير** (تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنت)، منشورات اليونسكو، 2013

54. يرغن هابرماس: ترجمة حسن صقر، **المعرفة والمصلحة**، منشورات الجمل، ط1، كولونيا– ألمانيا، 2001

55. يورغن هابرماز: ترجمة عمر مهيبل، **إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010

**2) المجلات والدوريات:**

1. أحمد عطار: **مفهوم النقد ومهمة الفلسفة**، هاربرت ماركيوز مسائلا (كانط، هيغل، ماركس)، مجلة نزوى العدد72، مسقط، 2012

2. حفيظة مخنفر : **مقاربة سوسيو–لسانية لتحليل خطاب الحياة اليومية– النظرية والمنهج**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15 العدد 26، 2018

3. حلمي خضر ساري: **سلوك الأفراد (التحادث) عبر الأنترنت: دراسة في الأبعاد النفسية والاجتماعية من منظور التفاعلية الرمزية**، مجلة العلوم التربوية، ع 10، يونيو 2006

4. سليمان محمد عمر منصور: **الإعلام الجديد والتحولات الديمقراطية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد15، 2015

5. الصادق الحمامي: **الميديا الجديدة والمجال العمومي** (الإحياء والانبعاث)، مجلة الإذاعات العربية، العدد 03، تونس، 2011

6. صبحي عسيلة: **الرأي العام**، مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 23، نوفمبر 2006

7. عبدالله الزين الحيدري: **الميديا الاجتماعية** (الأدوات البلاغية الجديدة للسلطة الخاصة)، المجلة العربية الأوربية لعلوم الإعلام والاتصال، عدد خاص

8. عبد الله الزين الحيدري: **الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، ع12، السعودية، 2014

9. عزالدين العزماني: **الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي وإرادة المستقبل المحلية**، مجلة رهانات، ع22، المغرب، 2012

10. قاسيمي صافية: **الفضاء السيبراني والأغورا الالكترونية** (اشكالية خلق فضاء عمومي افتراضي حسب المنظور الهابرماسي)، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع7، الجزائر، 2016

11. كوينتين دولا فيكتورا: ترجمة نور الدين علوش، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند خنة آرنت وهابرماس:** استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة، المجلة العربة لعلم الاجتماع اضافات، العدد22، لبنان، 2013

12. لامية طالة: **الفضاء العمومي الاتصالي** (عندما تثور شبكة الانترنت)، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع7، الجزائر، 2016

13. محمد الأشهب: **يورغن هابرماس ورهان الفلسفة في الفضاء العمومي**، مجلة رهانات، العدد3، المغرب، 2007

14. نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحي: **الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر** (دراسة سوسيولوجية – ميدانية)، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 115، 2012

15. نور الدين علوش: **تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة** (من هابرماس إلى نانسي فريزر)، المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)، العددان 26–27، بيروت، 2014

16. اليامين بن تومي: **مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس**، مجلة الخطاب، العدد17، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014

17. نورمان فيركلو، ترجمة رشا عبد القادر، **الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية**، مجلة الآداب الأجنبية، العدد 105، 2001

18. يوسف بن رمضان: **يوسف بن رمضان: الاتصال الجديد والديناميات الثقافية في المجتمعات المعاصرة**، مجلة الإذاعات العربية، تونس، العدد3، 2011

**3) الدراسات والأبحاث:**

1. أندرياس جرن والد وآخرون: ترجمة حازم سالم، **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا الاصلاح 14، القاهرة، 2005

2. جوهر الجموسي: **الافتراضي والثورة** (مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2016

3. حمزة مصطفى المصطفى: **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية** (الخصائص- الاتجاهات- صنع الرأي العام)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012

4. دارن بارني: ترجمة أنور الجمعاوي، **المجتمع الشبكي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015

5. رشيد العلوي: **الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، بدون ذكر سنة النشر

6. عبد الله الزين الحيدري: **الميديا الاجتماعية** (المصانع الجديدة للرأي العام)، مركز الجزيرة للدراسات، 2017

7. عزالدين عبد المولى: **العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، الدوحة، 2015

8. مات شيدي: ترجمة مصطفى حفيظ، **الدين في الفضاء العام** (حدود مقترح هابرماس وخطاب أديان العالم)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017

9. محمود الفطافطة: **علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين** (الفيسبوك نموذجا)، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 2011

10. نبيل فازيو: **الفعل، والصفح، وأزمة عالمٍ متصحّر** (في أُفق اكتشاف سياسي للإنسان عند آراندت)، مؤمنون بلال حدود للدراسات والأبحاث، 2016

11. نصر الدين لعياضي: **فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟** "مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، الكويت،2011

12. يحي اليحياوي: **الأخلاق في مجتمع الإعلام** ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014

13. يحي اليحياوي: **الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب** (مظاهر التحكم والدمقرطة)، مركز الجزيرة للدراسات، 2015

**4) الملتقيات العلمية:**

1. جمال زرن: **الإعلام الجديد والربيع العربي** (مراجعات بحثية)، ملتقى دولي بعنوان: **شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة** (دروس من العالم العربي)، تونس، 2015

2. جمال زرن: **الإعلام العمومي والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية**، ملتقى دولي بعنوان: **وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي** (26 و27 أفريل 2012 بتونس)، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 2013

3. سعيد لوصيف وآخرون: **التفكير المنهجي في الظواهر الاتصالية (التعقيد، التجاسر المعرفي بين التخصصات والتموقع الابستمولوجي)**، التفكير في منهجيات دراسة الإعلام والاتصال في المجتمع الجزائري: التموقعات الابستمولوجية والتقطعات المعرفية، مخبر استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر، ط 1، 2016

4. الصادق الحمامي: **مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراساتها في السياق العربي**، ملتقى دولي بعنوان: **شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة** (دروس من العالم العربي)، تونس، 2015

5. عزام أبو الحمام، ابتسام حمديني: **الحوار والحجاج في الفضاء الافتراضي بين السجال والاستقطاب**، أشغال الملتقى الدولي، الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي (التشظي وإعادة قراءة المفهوم)، جامعة أحمد بن بلة، وهران، أيام 19 و20 أفريل 2017

6. فتحية معتوق: **ثقافة التغيير في الإعلام التلفزيوني** (برامج التلفزيون الجزائري نموذجا)، أعمال المؤتمر الذي نظمته كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي 2017

7. فتحية معتوق: **مقاربة سوسيولوجيا الفضاء الخاص في الميديا الجديدة**، أشغال الملتقى الدولي، الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي (التشظي وإعادة قراءة المفهوم)، جامعة أحمد بن بلة، وهران، أيام 19 و20 أفريل 2017

**5) الرسائل الجامعية:**

1. فيصل فرحي: **الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر "دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي (الاقتدار السياسي) على عينة من الأساتذة الجامعيين"**، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2013/2012

**6) مواقع الأنترنت:**

1. عاشور فني: **تحولات الفضاء العمومي وآليات السيطرة**، http://www.fenni-dz.net

2. علي قسايسية: **تكنولوجيات الإعلام ودراسات الجمهور في المجتمعات الانتقالية (حالة الجزائر)**، https://platform.almanhal.com/Files/2/24388

3. مصطفى دالع: **خلفيات موقف النظام الجزائري من الأزمة في سوريا**، https://barq-rs.com

4. مولاي حيسون: **الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس**، http://anfasse.org

5. https://www.facebook.com/legal/terms/update
6. https://www.youtube.com/watch?v=o01folYCf6M&t=157s
7. https://www.youtube.com/watch?v=uA_Ppg3ZF8&index=2&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
8. https://www.youtube.com/watch?v=PiH7vongT1I&index=3&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
9. https://www.youtube.com/watch?v=pABItWqI6-k&t=182s
10. https://www.youtube.com/watch?v=nCvbUFe82hU&index=6&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
11. https://www.youtube.com/watch?v=TN4gAq70lps&index=11&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
12. https://www.youtube.com/watch?v=QpH9WnAkhug&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=12
13. https://www.youtube.com/watch?v=3MohlqOgfMo&index=16&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz
14. https://www.youtube.com/watch?v=EEbZH5j-2QY&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=17
15. https://www.youtube.com/watch?v=5t2n41qvYMw&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=19
16. https://www.youtube.com/watch?v=A7E5RDtMNeM&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=22
17. https://www.youtube.com/watch?v=887X9Qkw6lA&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=23
18. https://www.youtube.com/watch?v=EC-mzIZ3k4A&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=25
19. https://www.youtube.com/watch?v=TFuukHzMrc0&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=29
20. https://www.youtube.com/watch?v=89tMs4ijet8
21. https://www.youtube.com/watch?v=x7zTIQY2P5M
22. https://www.youtube.com/watch?v=uUFNkxtql9k
23. https://www.youtube.com/watch?v=fA396hOndWE&list=PLVLnr9tWfdGZmoSIgkbLGLSV4ikypWAFz&index=30

## II. المراجع الأجنبية:

### 1) الكتب:


1. Ciaran P Cronin and Pablo De Greiff: **The Inclusion of the Other**, **Studies in Political Theory**, Massachusetts, 2000
2. Douglas Kellner: **Habermas, the public sphere, and democracy,** Re-imagining public space. Palgrave Macmillan, New York, 2014
3. Isabelle Aubert: **Habermas Une théorie critique de la société,** Cnrs éditions, Pris, 2015
4. Jack Rosenberry & Burton St. John III **: Public Journalism 2.0** (The Promise and Reality of a Citizen-Engaged Press), First published, Routledge, New York, 2010
5. Jim Cullen: **A short history of the modern media,** John Wiley & Sons, 2013
6. John R. Parkinson: **Democracy and Public Space** (The Physical Sites of Democratic Performance), Oxford University Press, New York, 2012
7. Jonathan Hardy: **L'espace public de Jürgen Habermas** (réexaminé à la lumière de ses écrits de jeunesse), 2011
8. Jürgen Habermas: **Popular Sovereignty as Procedure,** Deliberative Democracy (Essays on Reason and Politics), London, 1997
9. Manuel Castells and Gustavo Cardoso: **The Network Society** (From Knowledge to Policy), Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, Washington DC, 2006
10. Nancy Fraser: **From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Post-Socialist' Age**, New left review, 1995
11. Newton Lee: **Facebook Nation** (Total Information Awareness), Springer, Nueva York, 2014
12. Niki Panteli: **Virtual Social Networks** (Mediated, Massive and Multiplayer Sites), Palgrave Macmillan, First published, New York, 2009

13. Oskar Negt & Alexander Kluge: Translated by Peter Labanyi, Jamie Owen Daniel, and Assenka Oksiloff**, Public Sphere and Experience** (Toward an Analysis of the Bourgeois and Proletarian Public Sphere), University of Minnesota Press, 1993

14. Richard Davis & Diana Owen: **New Media and American politics,** Oxford University Press, New York, 1998

15. Robert Hassan and Julian Thomas: **The new media theory reader,** McGraw-Hill Education, UK, 2006

16. Robert Hassan**: Media, Politics and the Network Society**, McGraw-Hill Education, UK, 2004

17. Serge Proulx, Mélanie Millette et Lorna Heaton **: Medias sociaux** (enjeux pour la communication), Presses de l'Université, Québec, 2012

18. Tim Jordan**: Cyberpower** (The culture and politics of cyberspace and the Internet), First published, Barnes and Noble, London, 1999

## 2) الدوريات والمجلات:

1. Benjamin Loveluck: **Internet, un nouveau pouvoir**, Halshs, 2014

2. Buket Türkmen: **Les contre-publics islamistes et kémalistes dans le processus de reconstruction de l'espace public turc**, Cahiers de la Méditerranée, no 67, 2003

3. Cédric Terzi and Stéphane Tonnelat :**The publicization of public space,** Environment and Planning A: Economy and Space, vol 49, no 3, 2017

4. Craig Calhoun: **Habermas and the public sphere**, MIT press, 1992

5. Diane Lamoureux: **Hannah Arendt, l'esthétique et le politique**, Revue québécoise de science politique, 1994

6. Eric Louw: **The Media and Political Process**, SAGE, First published, 2005

7. Francis Moreault: **Hannah Arendt : Erôs de la liberté de penser et amour de la liberté politique,** Horizons philosophiques, Volume11, No 2, 2001

8. Gilles Gauthier: **L'argumentation stratégique dans la communication politique** (le débat télévisé L'Allier - Bertrand), Politique, no 17, 1990

9. Hannah Arendt, Anne Guérin et Michelle-Irène de Launay**: Eichmann à Jérusalem** (Rapport sur la banalité du mal 1963),Gallimard-Folio,Paris, 1991

10. Jean Camp and others: **The Internet as Public Space** (Concepts, Issues, and Implications in Public Policy), SIGCAS Computers and Society, vol 30, no 3, 2000

11. John Downey & Natalie Fenton: **New media, counter publicity and the public sphere,** New media & society, vol 5, no 2, 2003

12. José van Dijck & Thomas Poell: **Social Media and the Transformation of Public Space**, Social Media + Society, vol 1, no 2, 2015

13. Judit Bodnar: **Reclaiming public space**, Urban Studies Journal Limited, Vol. 52, no 12, 2015

14. Jürgen Habermas : **Three normative models of democracy**, Constellations, vol. 1, no 1, 1994

15. Jürgen Habermas: **Reconciliation Through the Public use of Reason Remarks on John Rawls's Political Liberalism**, The Journal of Philosophy, Vol 92, No 3, 1995

16. Jürgen Habermas: **Sur le droit et la démocratie** (Note pour un débat Les voies de la démocratie), Le Débat n° 97, Paris, 1997

17. Jürgen Habermas: **The Public Sbhere** (An Encyclopedia Article), New German Critique, No 3, 1974

18. Jürgen Habermas: Trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a category of Bourgeois Society**, MIT Press, 1991

19. Lauren Langman: **From Virtual Public Spheres to Global Justice** (A Critical Theory of Internetworked Social Movements), Sociological theory, 2005, vol 23, no 1, Washington DC, 2005

20. Luke Goode: **Jürgen Habermas: Democracy and the public sphere**, London: Pluto Press, 2005

21. Mark W. Bell: **Toward a definition of virtual worlds**, Journal For Virtual Worlds Research, vol 1, no 1, 2008

22. Matthew Carmona: **Re-theorising contemporary public space** (a newnarrative and a new normative), Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban Sustainability, vol 8, no 4, 2015

23. Nancy Fraser **Justice sociale, redistribution et reconnaissance,** Revue du MAUSS, no 1, 2004

24. Nancy Fraser: **Feminism Capitalism and the Cunning of History**, halshs archives, Paris, 2012

25. Nancy Fraser: **Foucault on Modern Power** (Empirical Insights and Normat confusions), Praxis International, vol 1, no 3, 1981

26. Nancy Fraser: **Recognition without Ethics?**, Theory Culture & Society, Vol 18, no 2-3, 2001

27. Nancy Fraser: **Repenser la sphère publique** (une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement), Hermès, no 31, 2001

28. Nancy Fraser: **Social justice in the age of identity politics** (Redistribution, recognition, participation), Geographic thought: A praxis perspective, 2009

29. Nancy Fraser: **Transnationalizing the Public Sphere** (On the Legitimacy and Efficacy of Public, Opinion in a Post-Westphalian World), Theory Culture & Society, 2007

30. Olivier Godechot & Nicolas Mariot: **Les deux formes du capital,** revue francaise de sociologie, vol 45, no 2, 2004

31. Peter Dahlgren & Colin Sparks: Traduit par Marc Abélès, Daniel Dayan et Eric Maigre, **L'espace public et les médias: une nouvelle ère?,** Hermès, no13-14, 1994

32. Peter Goodall :**Theorising the Private Sphere**, Cultural Studies Review, volume 11, number 2, 2005

33. Philip Pond:**Twitter Time, a temporal analysis of tweet streams during televised political debate**, Television & New Media, vol 17, no 2, 2016

34. Pierre Bourdieu**: Le capital social (notes provisoires),** Actes de la recherche en sciences sociales, Vol 31, 1980

35. Rasha A. Abdulla **: The Internet in the Arab world** (Egypt and beyond), Peter Lang, Vol 43, New York, 2007

36. Sang-Hee Kweon and others: **Time and Space Perception on Media Platforms**, Proceedings of the Media Ecology Association, Volume 12, 2011

37. Seyla Benhabib: **Feminist theory and Hannah Arendt's concept of public space**, History of the human sciences, vol 6, no 2, 1993

38. Trom Danny**: Habermas Jürgen (L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise),** Payot, réed 1988 In: Politix Revue des sciences sociales du politique, vol. 2, no 5, Paris, 1989

39. Zineb Benrahhal Serghini & Céline Matuszak: **Lire ou relire Habermas (lectures croisées du modèle de l'espace public habermassien),** Études de communication, langages, information, médiations, no 32, Lille, 2009

## 3) مواقع الأنترنت:

1. Sadok Hammami: **Comment Facebook menace les médias tunisiens?** http://www.lapresse.tn/component/nationals/?task=article&id=141423

2. Sylvain Allemand : Internet (le pouvoir de l'imagination), Sciences Humaines, no 4, Publié le 01/04/2002 https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=SH_126_0033&download=1

# ملاحق

**ملاحق:**

**الملحق 1:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/10، تحت عنوان: "**شاهد أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الثاني للحملة الانتخابية**".

**Brahim la kasbaa**

tozzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz

قبل 3 أسابيع

رد

N

**Nabil Hamidich**

لصوص

قبل 3 أسابيع

رد

**ar mah salah**

a sidi wlh 9a tog3od bla ras l9achi mriha w hathra w ga3da tasma3 ...ta3ia tafham

قبل 3 أسابيع

رد

**الملحق 2:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/12، تحت عنوان: "**أويحي: شهر رمضان شهر العبادة والسرقة**".

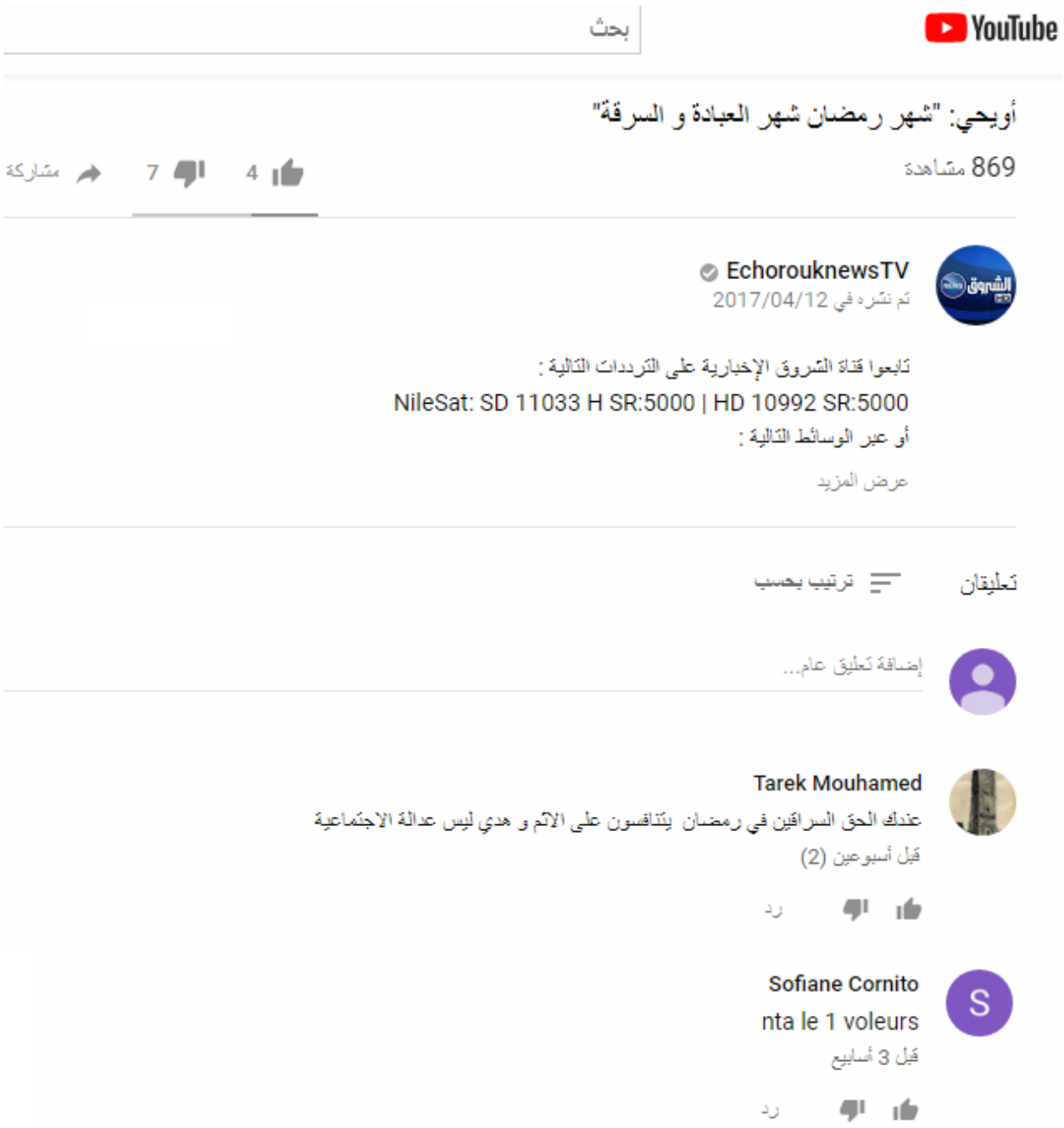

**الملحق 3:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/12، تحت عنوان: "**ولد عباس: حزبنا يستند إلى برنامج الرئيس منذ 1999**".

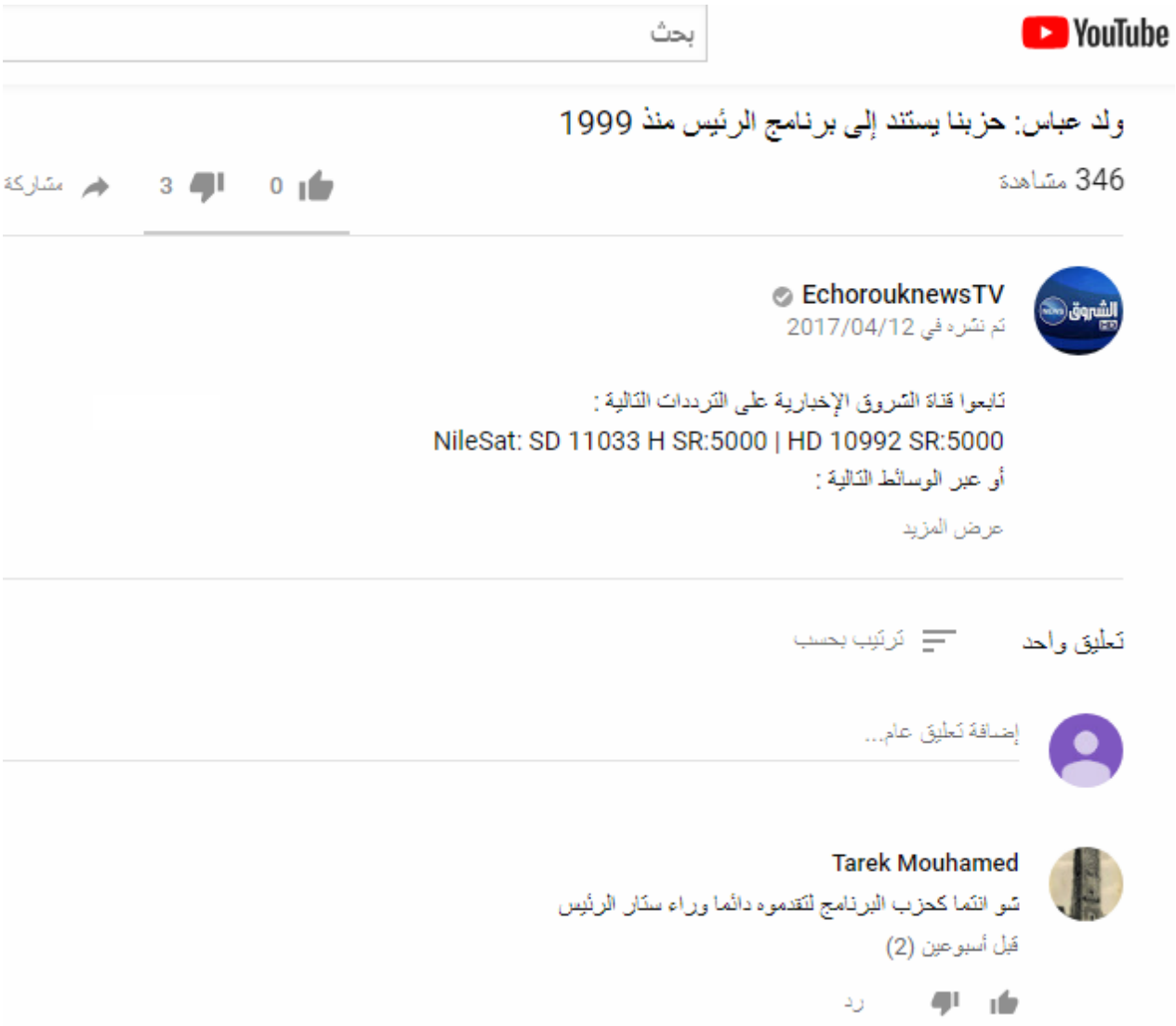

**الملحق 4:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/12، تحت عنوان: "**اليوم الثالث من الحملة الانتخابية لتشريعيات 2017**".

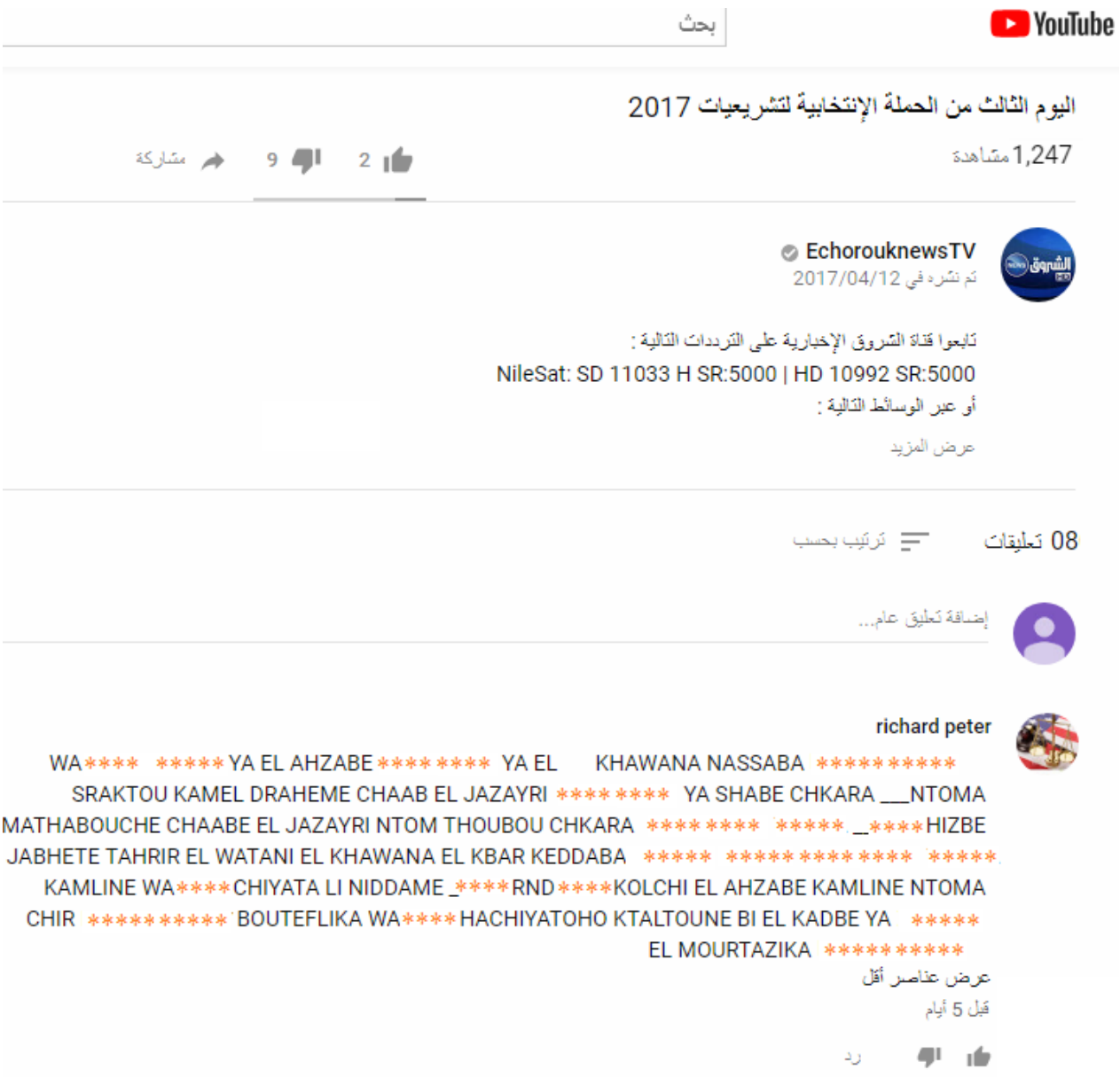

احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية

راك.رايح.يا احمد..الجزاءر ربي معاك.ان شاء الله.

قبل أسبوع واحد

1 رد

إخفاء الردود

**richard peter**

WA**** *****YA EL AHZABE ********* YA EL KHAWANA NASSABA********* ***** SRAKTOU KAMEL DRAHEME CHAAB EL JAZAYRI ********* YA SHABE CHKARA ___NTOMA MATHABOUCHE CHAABE EL JAZAYRI NTOM THOUBOU CHKARA ********* ***** _****HIZBE JABHETE TAHRIR EL WATANI EL KHAWANA EL KBAR KEDDABA ***** ********** ***** KAMLINE WA****CHIYATA LI NIDDAME _****RND****KOLCHI EL AHZABE KAMLINE NTOMA CHIR ********** BOUTEFLIKA WA****HACHIYATOHO KTALTOUNE BI EL KADBE YA ***** EL MOURTAZIKA ********* *****_____احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية

عرض عناصر أقل

قبل 5 أيام

رد

احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية

@richard peter

نحن.بن.هيلال.العرب الاحرار نعد.با الملايين.مع أحمد.اويحي القباءلي الحر ليكون رءيسا علينا ونحن نفتخر بذلك

قبل 5 أيام

1 رد

احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية

@richard peter

جمعة مباركة

انا تاجر بسيط.واحب الجزائر حتى النخاع هل انت كذلك.ننتصر صوتك.في الانتخاب اخي الكريم

قبل 5 أيام

1 رد

**rafik la liga**

انا اعرف شئ واحد انكم اجتمعتم على ان تحطموا هذا الشعب وذليل قبولكم لقانون التقشف

قبل أسبوعين (2)

1 رد

إخفاء الردود

احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية

🐻🐻🐻🐻🐻🐻 تفاءلو خيرا الجزائر ستكون بخير ان شاء الله 99/00 la liga

قبل 5 أيام

رد

**richard peter**

احمد.اويحي. 2019.رءيس.الجمهورية_____الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها مهزلة و كل المترشحين من الأحزاب خونة،مرتزقة،نصابة ،كذابة يحبون إلا مصالحهم ****_____ الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها تعود لفائدة المترشحين و ليس لفائدة الشعب الجزائري _____ ـ تفاءلو ****الشياتة **كل الأحزاب **بوتفليقة

قبل 5 أيام

رد

**الملحق 5:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/15، تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم السابع للحملة الانتخابية**".

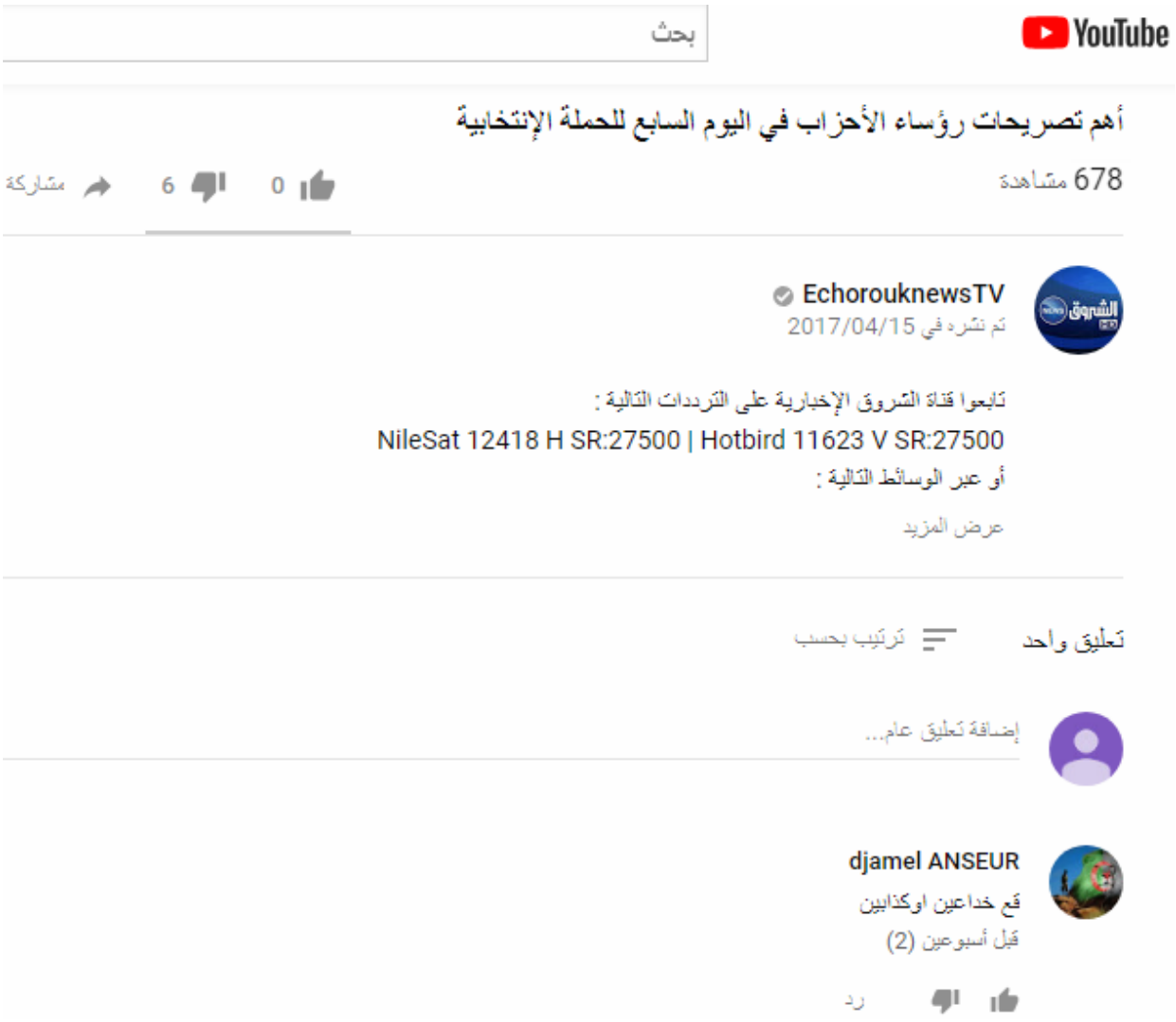

**الملحق 6:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**مقري من تيزي وزو أويحي لايزال يفكر بعقلية الأحادية**".

**الملحق 7:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**أويحي: نحن مع الإعدام لمختطفي الأطفال، مروجي المخذرات ومزوري العملة**".

**الملحق 8:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**تشريعيات 2017: اليوم الثامن من الحملة الانتخابية**".

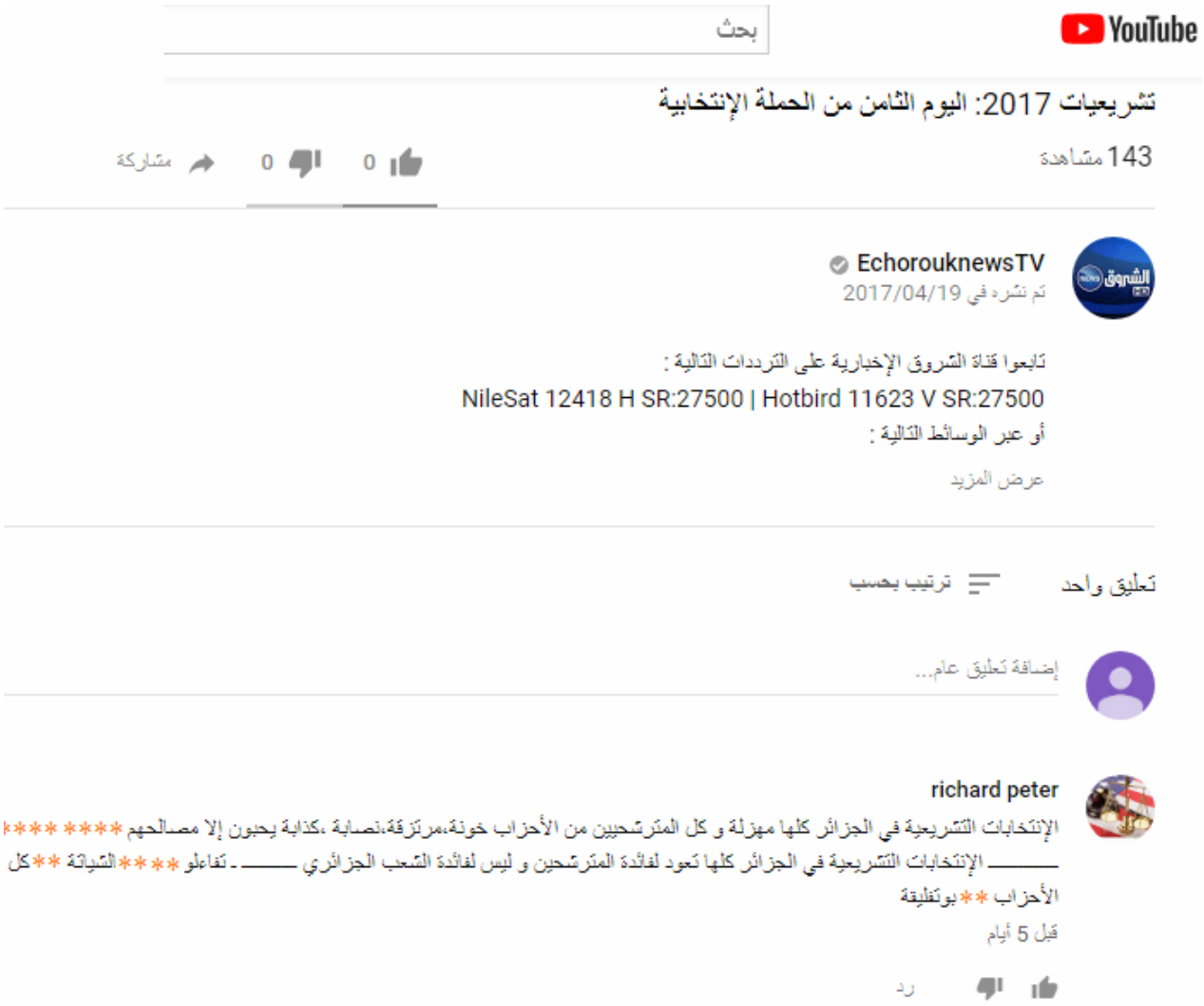

**الملحق 9:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**أو يحي من تبسة: حاربوا الشيعة والأحمدية والدراويش**".

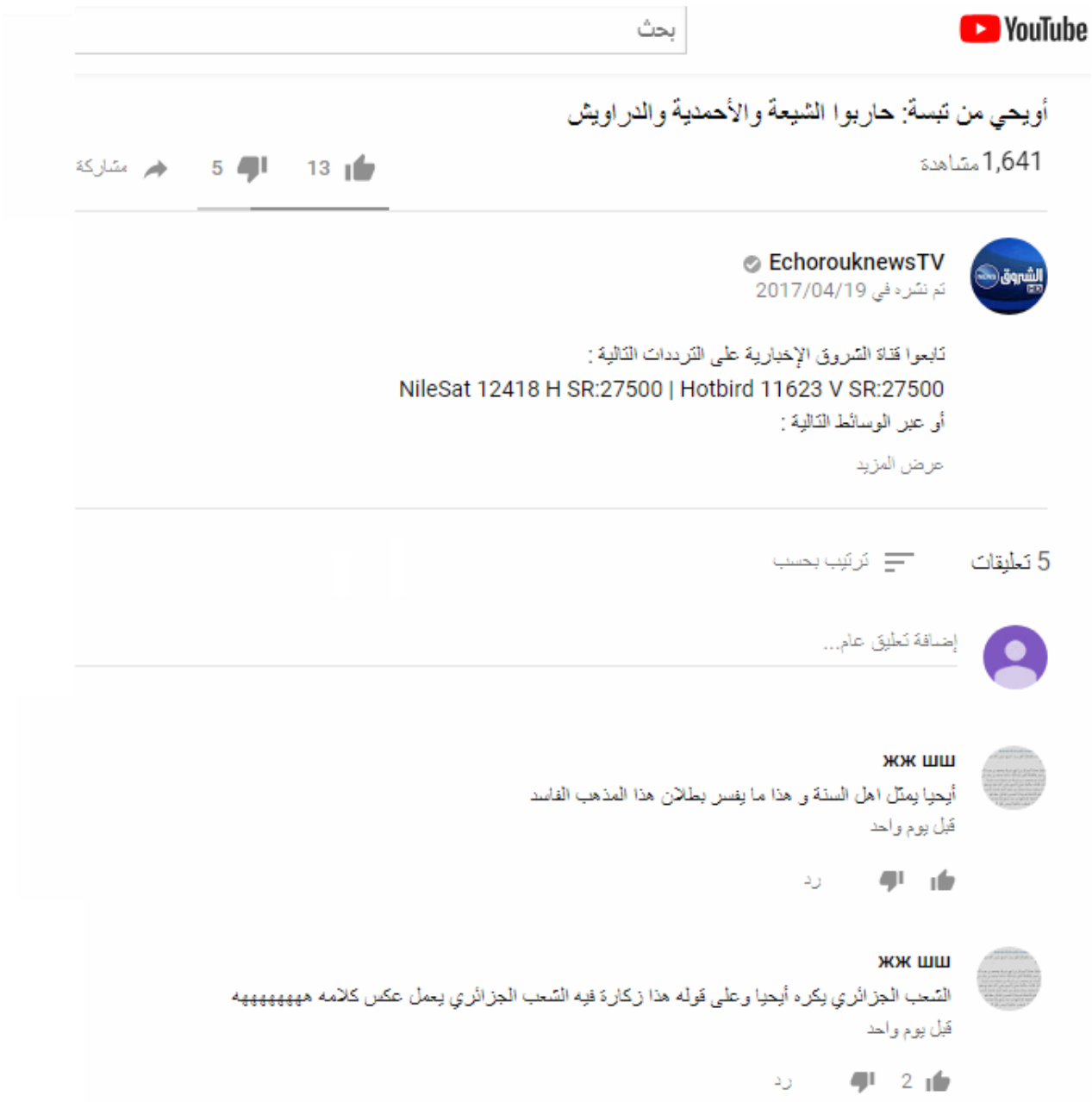

anp DZ army

الحمدلله أن الجزائريين يختلفون على كل شيء إلا وحدة الجزائر ووحدة الدين

قبل 3 أسابيع

رد

ahmed dzahmed

تحيا الجزائر

تحيا اويحيا

السيد اويحيا ابن الجزائر وطني حت توخاع

قبل 3 أسابيع

رد

Brahim la kasbaa

machi golt nta jdadak fatimiyin **********

قبل 3 أسابيع

رد

**الملحق 10:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**تشريعيات 2017: اليوم الثاني من الحملة الانتخابية**".

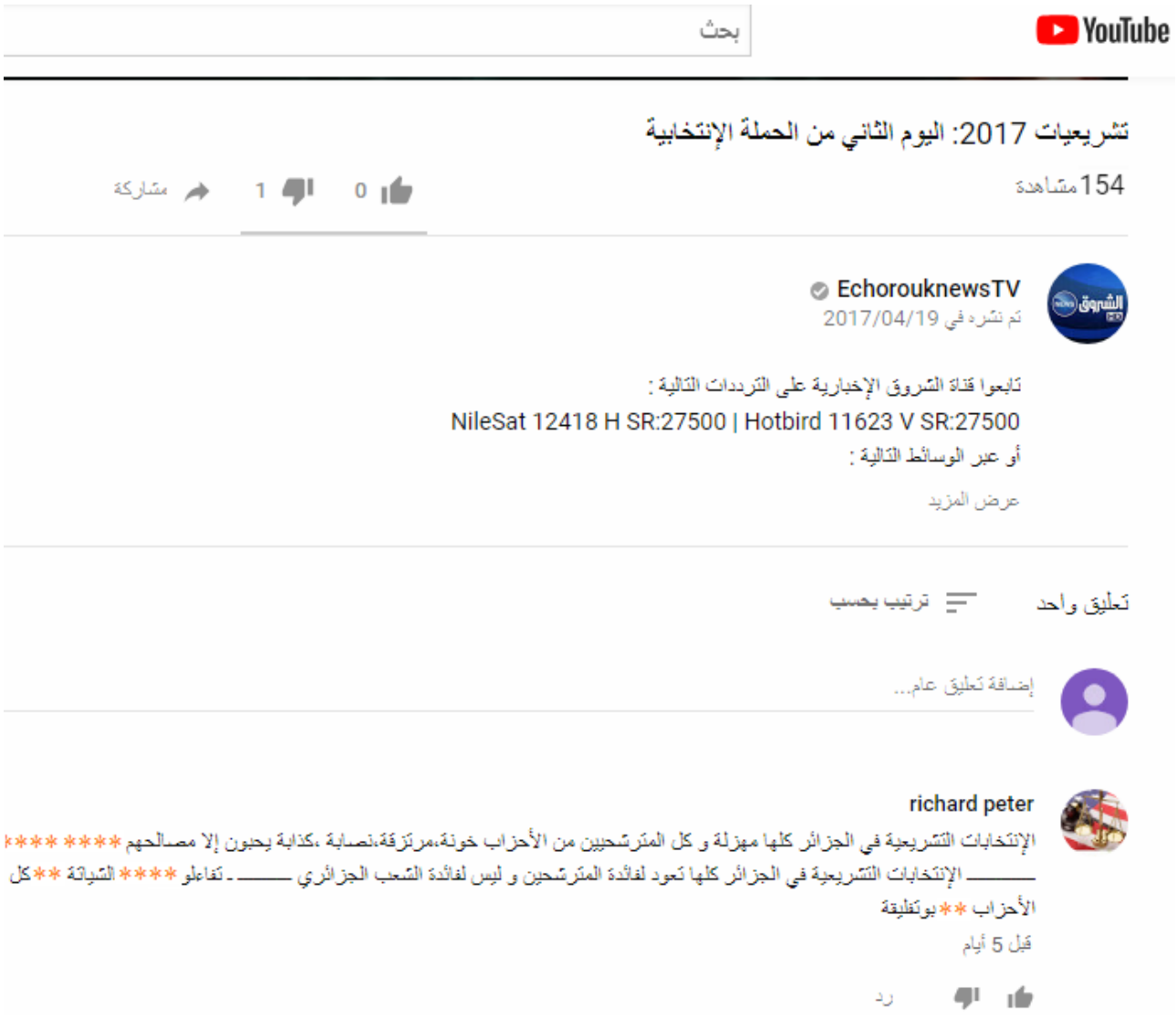

**الملحق 11:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/19، تحت عنوان: "**ولد عباس: الأفلان هو العمود الفقري للدولة الجزائرية**".

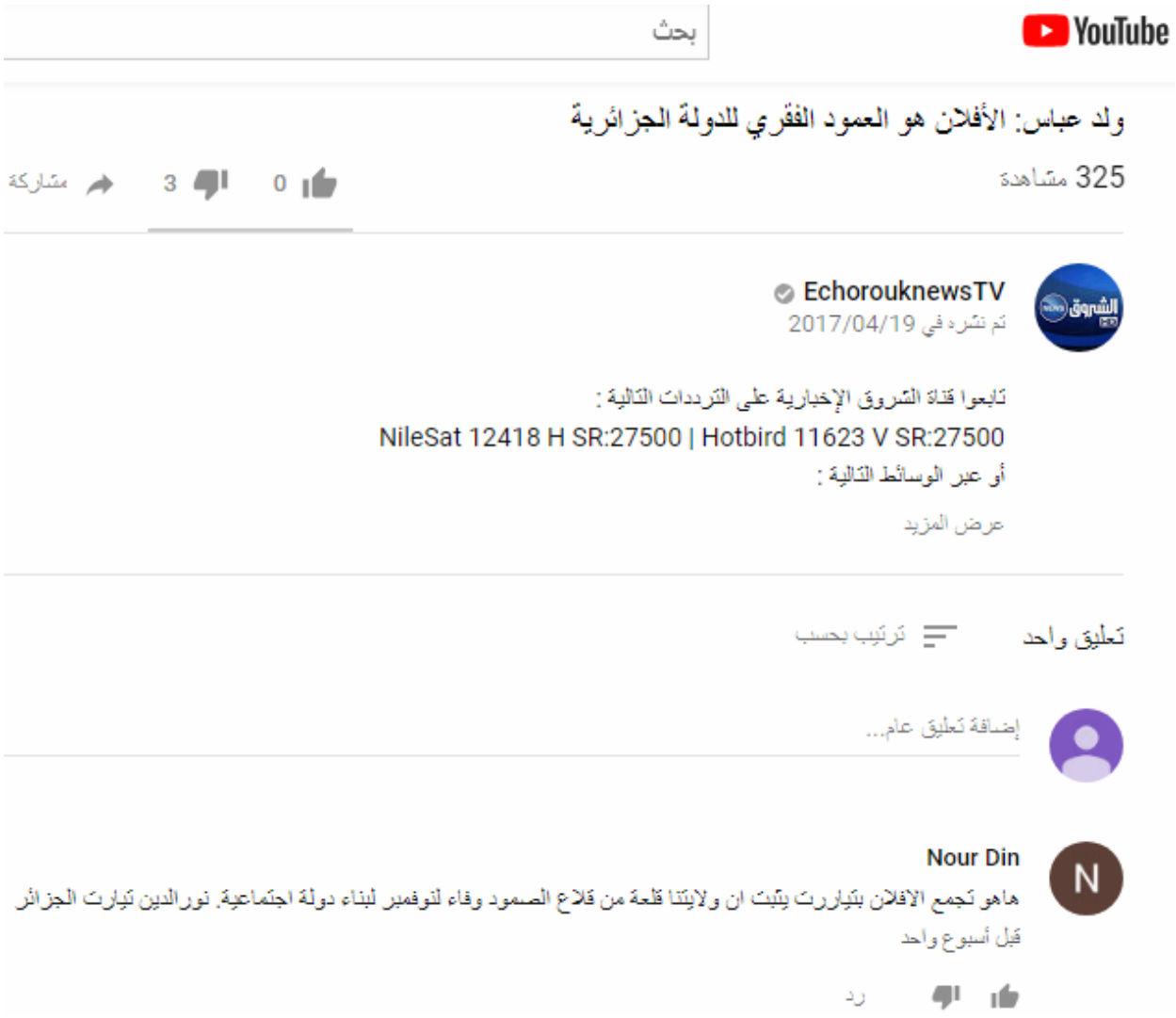

**الملحق 12:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/20، تحت عنوان: "**ولد عباس من سوق أهراس: الأفلان هو الدولة الجزائرية**".

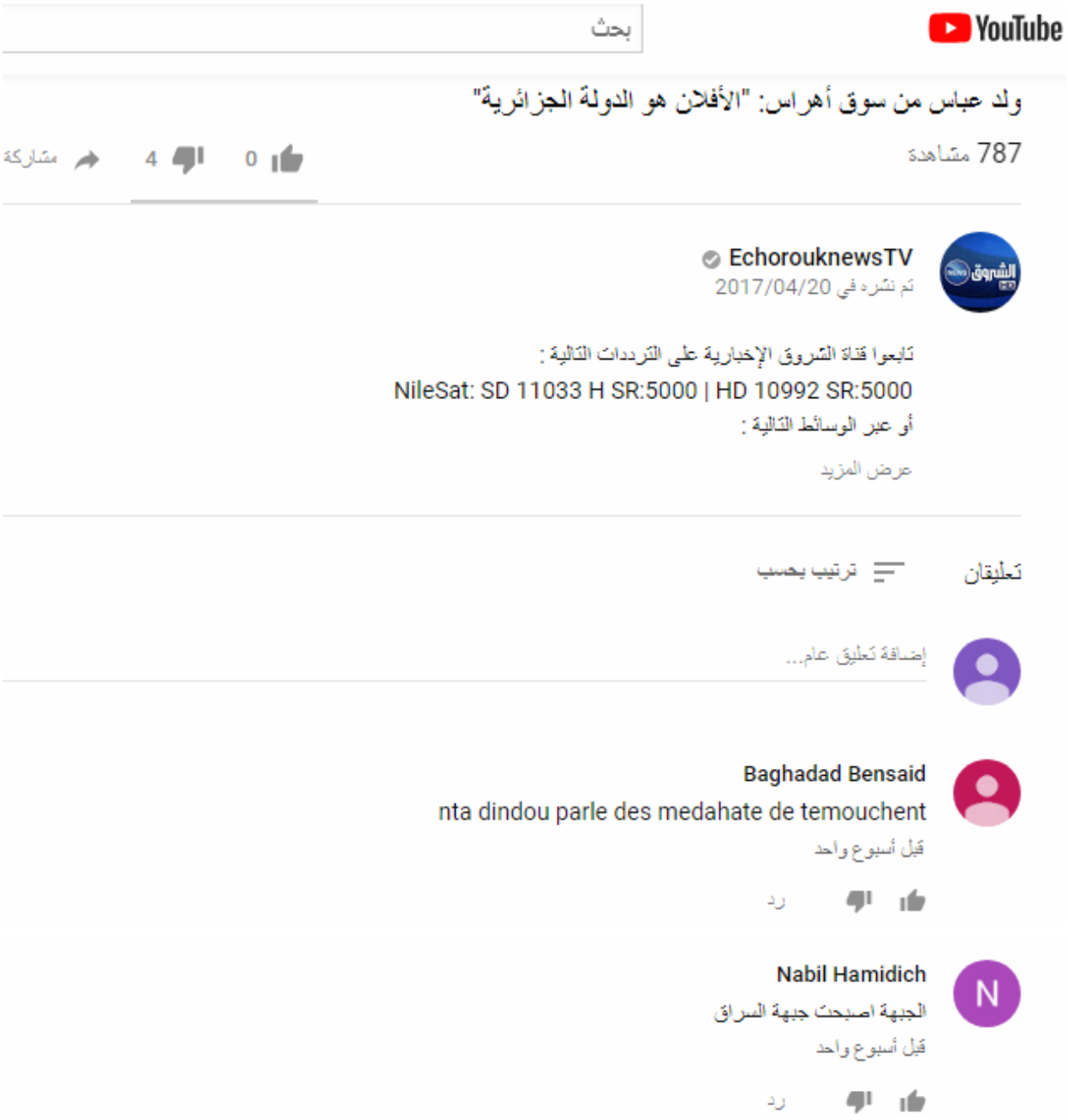

**الملحق 13:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/20، تحت عنوان: "**غول من ورقلة: الجزائر في خطر فتوقفوا عن زرع التفرقة بين الجزائريين**".

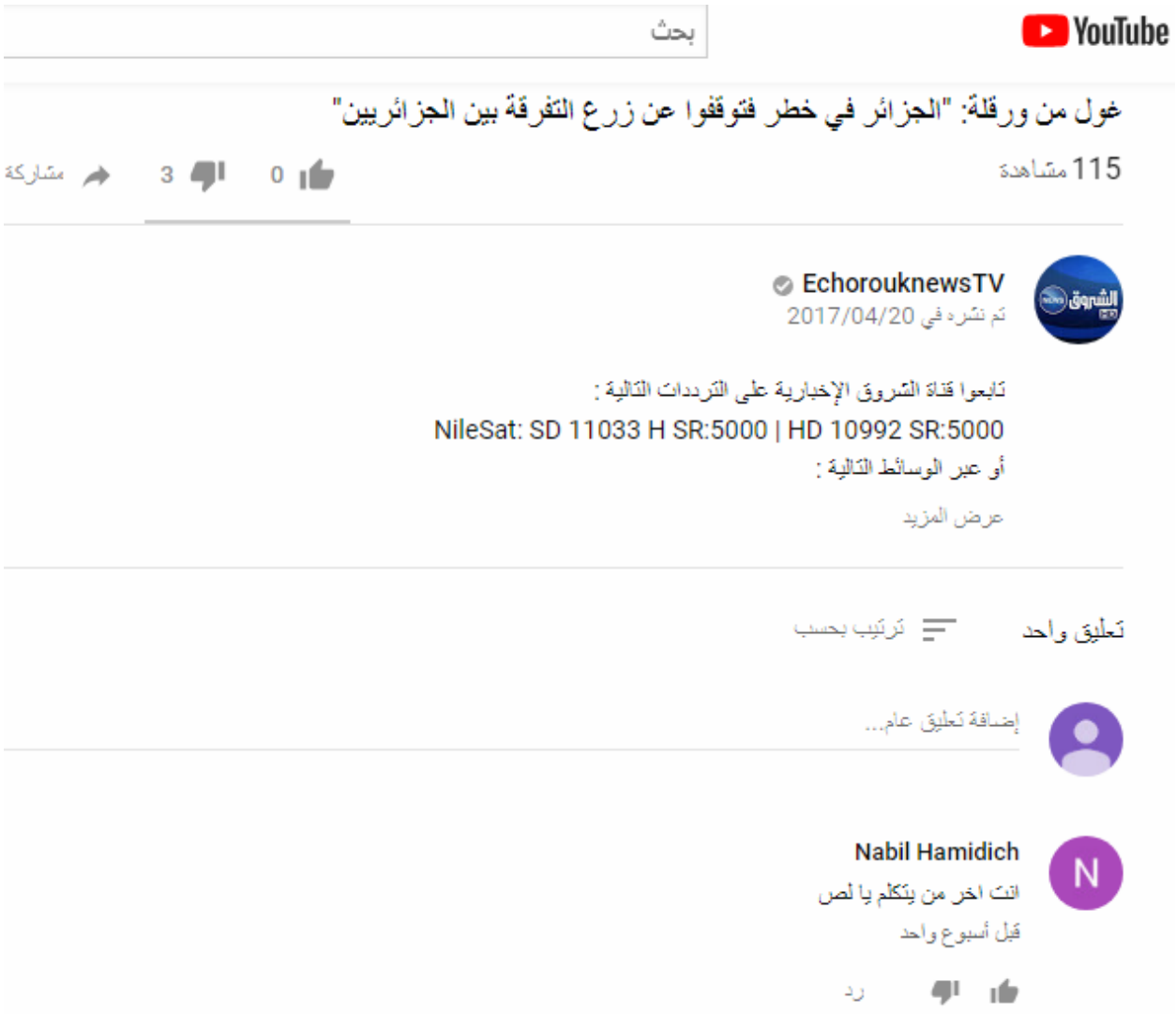

**الملحق 14:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/20، تحت عنوان: "**تشريعيات 2017: اليوم الحادي عشر من الحملة الانتخابية**".

YouTube

بحث

تشريعيات 2017: اليوم الحادي عشر من الحملة الإنتخابية

216 مشاهدة

0 0 مشاركة

EchorouknewsTV
تم نشره في 2017/04/20

تابعوا قناة الشروق الإخبارية على الترددات التالية :
NileSat: SD 11033 H SR:5000 | HD 10992 SR:5000
أو عبر الوسائط التالية :

عرض المزيد

تعليقان ترتيب بحسب

إضافة تعليق عام...

ايمان ايمان
هههههههه الدولة هو الشعب مش انتم وانتم شكون انتم الاربعون لصا و الجزائر هي علي بابا
قبل يومين (2)

رد

richard peter
الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها مهزلة و كل المترشحين من الأحزاب خونة،مرتزقة،نصابة ،كذابة يحبون إلا مصالحهم ********* ـــــــــ الإنتخابات التشريعية في الجزائر كلها تعود لفائدة المترشحين و ليس لفائدة الشعب الجزائري ـــــــ ـ تفاءلو **** الشياتة ** كل الأحزاب ** بوتفليقة كلكم خونة من الطراز الأول و شعب مخدر مزال راقد في غيبوبة يصدق خرافات وأكاذيب و تزوير المترشحين والأحزاب شكارة ،براكا يا ناس فيقو من جهلكم و إمتنعو عن الأصوات كل الأحزاب والمترشحين في كفة واحدة **** يتغنون بشعارات الشعب هو السيد أكبر كذبة ينطقون بها ،لا للإنتخابات التشريعية ـــــ المترشحين من كل الأحزاب لايهمهم لا الشعب الجزائري و لا هم يحزنون
عرض عناصر أقل
قبل 5 أيام

رد

**الملحق 15:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/20، تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم 12 للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017**".

**الملحق 16:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/23، تحت عنوان: "**أهم تصريحات رؤساء الأحزاب في اليوم الـ 15 للحملة الانتخابية لتشريعيات 2017**".

**الملحق 17:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/04/25، تحت عنوان: "**الانتخابات التشريعية 2017: تصريحات الأحزاب في اليوم ال17 من الحملة الانتخابية**".

**الملحق 18:** تعليقات المستخدمين على الفيديو المنشور من طرف تلفزيون "الشروق نيوز"، على صفحاته بموقع "يوتيوب"، بتاريخ 2017/05/01، تحت عنوان: "**العدد الخاص بالانتخابات: نهاية الحملة الانتخابية**".

**Massinissa Alger**

perte de temps had l emission

قبل يوم واحد

رد

**marwa marwa**

للاسف الشديد فهذه النماذج هي ادوات في ايدي السلطة الفعلية وكذالك القنات فالجميع يذكرنا بالماسات فكل هذا وذاك هو نتاج لانقلاب 1992 لان الايام اثبتت ان هذه الادوات هي نفعية ولا تمد للشعب بصلة ؟ فالى مزبلة التاريخ املنا كبير في ضهور احد النزهاأ مثلا عبد الرحمان سوار الذهب وتفعيل دستور فراير 1989

قبل يومين (2)

رد

**bingo34dz**

ممثل جبهة التحرير الوطني هذا فهو كلب من كلاب النظام القائم أنضرو كيف يحترق الجميع و لا يترك الآخرين يعطون رأيهم فهو يتدخل في كل كبيرة وصغيرة هذا هو أسلوبهم القمع و الحقرة حتى يكملون في نهب الوطن و تفقير و تجويع الشعب و أنا من هنا لا أستثنء من هما موجودين معه هنا في هذا البلاطو .القضية قضية شخصية لا أكثر ولا أقل( الاعب حميدة و الرسام حميدة ) كما قلها DZJocker وآلله منسوطي مادام مزال موجودين وجوه الشر هذو

قبل يومين (2)

رد 1

إخفاء الردود

**Massinissa Alger**

bingo34dz ...Abd qdimmm  bouguetaya..chouf ghir lhaltou..bedraham lehram maandouch meme pas costume normal....un grand khobzizte

قبل يوم واحد

رد

**Yacine Med**

bingo34dz لكن شوف استاذ عبد المجيد مناصرة الله يبارك كان وزير و ما قالوا بلي سرق ولا دت رشوة ولا والو إضافة إلى أنه رجل مناسب وله برنامج بديل و مليح لكن يجب أن يطلع بأغلبية باه يوصل واش رآه حاب يدير لذا عليك بالاقتراع على امثال مناصرة

قبل يوم واحد

رد

**KARIM CHERGUI**

on dirais un général qui parle aux soldat!  il parle avec son doigt il accuse tout le monde, dégage le FLN est au musée!

قبل يومين (2)

رد 1

إخفاء الردود

M

**Massinissa Alger**

KARIM CHERGUI a la poubelle meme..musee bezaf

قبل يوم واحد

رد